جامعة الأزهـــر
حولية كلية اللغة العربية
بنين بجرجـا

مُختصر الآجُرّومية وشرحُه

لعبد الرزاق بن مصطفى الأنطاكي

(المتوفى بعد سنة ١١٠٨هـ)

تحقيق ودراسة
د. محمد محمود محمد صبري الجبة
مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية بالمنوفية – جامعة الأزهر

العدد الثامن عشر
للعام ١٤٣٥هـ / ٢٠١٤م
الجزء الثانى

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٦٩٤٠/ ٢٠١٤م
الترقيم الدولى ISSN 2356-9050

مُقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل النحو صلاحًا للألسنة ، وأشهد أن لا إله إلا الله الذي لا تأخذه سِنَة، وأشهد أن سيدنا محمدًا عبده ورسوله المبعوث بكل خصلة حسنة ، صلاة وسلامًا دائمين متعاقبين إلى يوم الدين.

أما بعد ،

فإنَّ التراثَ مصدرُ إشعاعٍ لحاضرِ الأمَّةِ ومستقبلها، تستمدُّ منه القوّة في بقائها، وتتميَّزُ بهِ على غيرها من الأمم، وقَدْ أنجبَتْ أمَّةُ الإسلام عَدَدًا من العلماء في كلِّ عصْرٍ ومصرٍ من أمْصَارِ المُسلمينَ، حافظوا على لغةِ التنزيلِ من اللحْنِ والتحريف، وخلَّفُوا كُنُوزًا من التراثِ اللغويِّ والنحويِّ، تُعينُ الأجيالَ التي تليهمْ علَى فَهْمِ كتابِ اللهِ وسنةِ رَسُوله - ﷺ- ، وفَهمِ نُصُوصِ اللغةِ عامَّةً، وحفظِها ممَّا يطرأ عليها من تغييرٍ أو فَسَادٍ.

ولا يزال كثير من تراث الأمة اللغوي يقبع في مكتبات العالم حبيس الأدراج ينتظر من ينفض عنه التراب ، وينقذه من عوادي الزمن.

ومن بين ذلك التراث الحبيس مصنفات الشيخ عبد الرزاق الأنطاكي ، فلم يخرج له أثرٌ واحدٌ يبرز شخصيته ويبين عنها ، وقد وفقني الله - تعالى - بالوقوف على رسالة له في النحو تتعلق بالألف واللام ، شرَّق فيها وغرَّب ، ولم يترك شاردة ولا واردة إلا تعرَّض لها ، فجاءت رسالته أمًّا في بابها، فأردت إخراج هذا الأثر النفيس إلى النور، ليعمَّ نفعُه ، وينتشر ذِكْرُه.

ولأنَّ الشيخ الأنطاكي نحوي منطقي ، فقد عاينَّاهُ مزج النحو بالمنطق في رسالته ، واستخدم حدود المنطق ومصطلحاته وتقسيماته في ثناياها ، وليس الشيخ بدعًا في ذلك ، فهذا منهج جماعة من متأخري المشارقة ، وكان العالم منهم إذا برع في أكثر من فن فإنه يُسَخِّر ملكاته كلها لخدمة ما يصنف ، وذلك واضح في مصنفات ابن الحاجب النحوي الأصولي، والتفتازاني النحوي البلاغي ، وعصام الدين الإسفراييني النحوي المنطقي ، ومن كتبهم علَّ الشيخ الأنطاكي ونهَلَ.

وقد قسَّمت البحث إلى قسمين ، تسبقهما مقدِّمَةٌ ، وتقفوهما كشافات عامة.

أمّا المقدمة : ففيها حديث عن: أهمية الموضوع، ودوافع اختياري له، ومنهجي فيه.

وأمَّا القسم الأول – وهو قسم الدراسة – فإنه يتضمَّن ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : وجاء عنوانه : (الأنطاكي - حياته وآثاره) ، وجاء الحديث فيه عن اسمه، ونسبه، وعصره ، وشيوخه ، وتلامذته ، ومعاصريه ، ووفاته ، وآثاره.

والمبحث الثاني : جاء بعنوان : (مختصر اللامية وشرحه – دراسة توثيقية منهجية) ، أما الدراسة التوثيقية فجاء الحديث فيها عن عنوان الكتاب ، ونسبته إلى المؤلف ، وسبب تأليفه ، وأمَّا الدراسة المنهجية، فتناولت حقيقة المختصر والشرح ، وطريقة الشرح ، ومدى التزامه بنص مختصر اللامية ، وأركان الرسالة ، وأسلوبه فيها.

والمبحث الثالث : وجاء عنوانه : (بين يدي التحقيق) ، وفيه وصف النسخ ، ومنهج التحقيق ، ونماذج صور من النسخ المخطوطة المعتمدة.

وأمَّا القسم الثاني : فعقدته للنصِّ المحقق ، وقد نهجت في هذا التحقيق ما بينتُه في (منهج التحقيق).

ثم تأتي الكشافات العامة ؛ لتساعد القارئ والباحث على الاطلاع والإفادة من هذا البحث، وهي :

- كشاف الآيات القرآنية .
- كشاف الأحاديث النبوية الشريفة.
- كشاف الأشعار .
- كشاف الأعلام والجماعات.
- كشاف الأماكن والبلدان.
- كشاف الكتب الواردة في الشرح.
- مصادر البحث والتحقيق.
- كشاف الموضوعات.

وختامًا : فهذا جهد المقل، وبذل الاستطاعة، وما يكلَّف الإنسانُ إلا ما تصل قدرته إليه، وفوق كل ذي علم عليم ، ومنتهى العلم إلى الله الحكيم، فالرجاء من القارئ أن ينظر فيه بعين الرضى والقبول، وإن رأى خطأ أو خللًا أصلحه، فإن الإنسان معدن الخطإ والنسيان، والله ربنا المستعان.

اللهم اغفر زلاتي ، وأقل عثراتي ، وتقبل مني صالح أعمالي .

د/ محمد محمود محمد صبري الجُبَّه
مدرس اللغويات في كلية اللغة العربية
بالمنوفية

القسم الأول
الدراسة

ويشتمل على ثلاثة مباحث :

- المبحث الأول : الأنطاكي – حياته وآثاره.
- المبحث الثاني : مختصر اللامية وشرحه – دراسة توثيقية منهجية.
- المبحث الثالث : بين يدي التحقيق.

المبحث الأول

الأنطاكي – حياته وآثاره

لم يحظَ الشيخ عبد الرزاق بن مصطفى الأَنْطاكي باهتمام المترجمين ؛ حتى أعياني البحث عن ترجمة له ؛ فلم أجد - بعد طول النظر - إلا ترجمة إسماعيل البغدادي له في (هدية العارفين) ، وصاحِبَيْ معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ، ولم تتعدَّ هذه الترجمة اسمه واسم أبيه ونسبته ، وبعض مؤلفاته ، دون ذكر سنة وفاته، ولا شيوخه، ولا تلامذته، فاستعنت الله – تعالى – في جمع ما تفرَّق في بطون الكتب من نُتَفٍ متناثراتٍ تمتُّ للرجل، فخرجت منها بما سأذكره.

اسمه ونسبه :

هو الشيخ عبد الرزاق بن مصطفى الأَنْطاكي العُثماني النحوي المنطقي[١].

والأنطاكي : نسبة إلى (أَنْطَاكِيَة) – بفتح وسكون وياءٍ مخففة -: وهي مدينة عظيمة من أعيان المدن على طَرف بحر الروم بالشام ، موصوفة بالنزاهة والحسن وطيب الهواء وعذوبة الماء، وفي داخلها مزارع وبساتين، بنتها أَنطاكيَة بنت الرُّوم بن اليقن بن سام بن نوح - عليه السلام[٢]، ثم أعاد تأسيسها سلوقس الأول نيكاتور سنة ٣٠٧ ق.م، وأصبحت عاصمة للسلوقيين حتى الفتح الروماني سنة ٦٤ ق.م، ومقرَّ الحضارة الهلنسية، ودمَّرها الفرس سنة ٥٤٠م، وأخذها العرب سنة ٦٣٦م، ثم الصليبيون سنة ١٠٩٨م، ثم العثمانيون سنة ١٥١٧م[٣]، وهي تقع جنوب تركيا على نهر العاصي عند سفح جبل سيلبيوس ، وكانت من أهم المراكز التجارية، تحولت إلى سورية سنة ١٩٢٠م، واستعادها الأتراك سنة ١٩٢٩م، والمدينة الحديثة جزءٌ من المدينة القديمة[٤].

عصره :

عاش الأنطاكي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر الهجري[٥].

شيوخه :

رجلٌ عالمٌ متبحرٌ في الفنون والعلوم كالشيخ عبد الرزَّاق الأنطاكي ، يغلب أن يكون له شيوخٌ كثيرون، ومع كثرة بحثي ونظري لم أهتد إلى أحدٍ منهم.

تلاميذه :

لا شكَ أنَّ الرجلَ له تلاميذُ، إلا أن المراجع ضنَّت علينا بذكرهم ، ولم أعثر إلا على تلميذ واحد له ، وجدته في إجازة الشيخ محمد زاهد الكوثري[٦] للشيخ

---

(١) انظر: هدية العارفين ٥٦٨/١، وإيضاح المكنون ٤٣٥/٣، ٥٤٣، ٥٢٢/٤، ومعجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ص١٧٣٧.
(٢) انظر: معجم البلدان ٢٦٦/١، وآثار البلاد وأخبار العباد للقزويني ص١٥٠.
(٣) انظر: المنجد – أعلام ص٨٠.
(٤) انظر: معجم البلدان ٢٦٦/١، وآثار البلاد وأخبار العباد للقزويني ص١٥٠.
(٥) انظر: الموسوعة الثقافية ص١٤١.

إبراهيم المختار أحمد عمر الجبرتي الزيلعي (مفتي أريتريا)[٧]، وفي مقالة الكوثري : (ترجمة العلَّامة إسماعيل الكَلَنْبوي ولمعة من أنباء بعض شيوخه)[٨]، وهو :

العلَّامة يوسف بن إسماعيل بن عبد اللطيف (مفتي أضاليا /أنطاليا) ، وهو والد قاضي مصر الشيخ مصطفى الريزوي المعروف بدباغ زاده ، فمفتي زاده الكبير.

معاصروه :

ذكر الشيخ محمد زاهد الكوثري في إجازته[٩] للشيخ إبراهيم المختار أحمد عمر الجبرتي الزيلعي مفتي أريتريا أنَّ يوسف بن إسماعيل بن عبد اللطيف مفتي أضاليا (أنطاليا) ، تلميذ عبد الرزاق بن مصطفى الأنطاكي، وتلميذ محمد اليماني الأزهري (ت ١١٣٥هـ)[١٠]، وتلميذ عبد الحي الشُّرُنبلالي (ت ١١١٧هـ)[١١]، فظهر بذلك أن اليماني والشُّرنبلالي معاصران للأنطاكي.

وفاته :

توفي الشيخ عبد الرزاق الأنطاكي بعد سنة ١١٠٨هـ، فقد أرَّخ المؤلف له في هذه السنة، وهو تاريخ فراغه
من تأليف (خلاصة ذريعة الطعام) ، ونصه : «وقد وقع الفراغ من هذا التأليف في يوم الأحد ، في شهر ذي القعدة في سنة ثمان ومائة وألف ، والحمد لله أولًا وآخرًا»[١٢].

مؤلفاته :

١ـ تحية المحمدية ـ في الدعاء والصلوات :

وأوله : «لك الحمد يا مَن صلَّى بأكمل التحيَّات على السيِّد الوليّ، قال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ﴾[١٣]، ولك الشكر يا مَن أمرنا بالصلاة عليه والتسليم تأكيدًا ... إلخ»[١٤].

---

(٦) هو الشيخ محمد زاهد بن الحسن بن علي الكوثري : فقيه حنفي، جركسي الأصل، له اشتغال بالأدب والسير، ولد ونشأ في قرية من أعمال (دوزجة) بشرقي الآستانة، وتفقه في جامع (الفاتح) بالآستانة، ودرَّس فيه ، وتولى رياسة مجلس التدريس، وتنقل زمنًا بين مصر والشام، ثم استقر في القاهرة، موظفًا في (دار المحفوظات) لترجمة ما فيها من الوثائق التركية إلى العربية ، وكان يجيد العربية والتركية والفارسية والجركسية، له : (تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب ـ ط) ويعني بالخطيب : صاحب تاريخ بغداد، و(النكت الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة ـ ط) ، وله نحو مئة مقالة جمعها السيد أحمد خيري في كتاب (مقالات الكوثري ـ ط) ، وتوفي بالقاهرة عام ١٣٧١هـ. [الأعلام ١٢٩/٦].

(٧) انظر الإجازة على الشبكة العنكبوتية :
http://www.mukhtar.ca/contentN.php?type=viewarticle&id=&category=documents_mukhtar

(٨) انظر هذه المقالة في : مقالات الكوثري ٤٢٣ـ ٤٣١.

(٩) انظر: إجازة الشيخ محمد زاهد الكوثري للشيخ إبراهيم المختار أحمد عمر الجبرتي الزيلعي مفتي أريتريا.

(١٠) انظر تاريخ وفاته في : سند الإمام الكوثري في الفقه إلى إمام المذهب أبي حنيفة النعمان ، ثم إلى إمام الأئمة وسيد سادات هذه الأمة ـ ﷺ ـ (ضمن : مقالات الكوثري ص٥٤٥)، ولم أهتد إلى ترجمته.

(١١) هو العلامة عبد الحي بن عبد الحق الشرنبلالي الحنفي ، شيخ العلامة أحمد بن عمر الأسقاطي الحنفي، وسليمان المنصوري مفتي الحنفية. [سلك الدرر ١٤٩/١، ١٨٢/٢، ٢٧٣/٣].

(١٢) خلاصة ذريعة الطعام ق٧١/أ، وهو مخطوط بجامعة الملك سعود ، رقم (٤١٧٦ ـ٢١٨/خ أ).

ونسخه متعددة ، منها : نسختان في مكتبة (قيصرى راشد أفندي) برقم : ١/١١٤٤، وقد نسخت سنة ١١٤٧هـ، ورقم : ٥/١٤١٨ ـ ٦/١٤١٨[١٥]، ونسخة في مكتبة كلية الآداب ـ جامعة الكويت ، برقم : ١/٢٢٥[١٦]، ونسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، برقم : ٤/٠٢٤٤٦، ونسخة في جامعة الملك سعود ، برقم: ٧٤١٩ – ٢ر ٢١٤/ ت.أ، وتقع في (٦٥ ورقة) ، وقد نسخها حسين بن أحمد حميدي سنة ١٢٠٩هـ ، وعندي صورة من هذه النسخة.

٢ـ خلاصة ذريعة الطعام فيما جاء فيه من الأحاديث والأخبار – في علم الأكل :

وهي خلاصة لكتابه (ذريعة الطعام) ، وأولها : «كيف نحمد المقدس عن جميع الكدورات والنقصان ، ونحن منغمسون في العلائق والشهوات والعصيان ... إلخ»[١٧].

وذكر الأنطاكيُّ نفسُهُ فيها سبب التسمية ، فقال : «لمَّا كان علمُ الأكل من أجلِّ العلوم قدرًا ونفعًا، وأشمل منها لازمًا وحتمًا ، ومع هذا صارت كالشريعة المنسوخة بين الأنام ، ولعلَّه من عدم الظفر إلى زُبُرِ الأعلام ، انتخبتُ بتوفيق الله – تعالى – أوَّلًا منها الفوائد ، وسميَّتُها : (ذريعةَ الطَّعام) ، واختصرت بلطف الله – تعالى – ثانيًا الزوائد، وسمَّيتها : (خُلاصةَ ذريعة الطعام) ، ولم أزِدْ فيها شيئًا أجنبيًّا ، إلَّا ما كان حَرِيًّا ، والمرجوُّ من الله – تعالى – أن يجعلها ذريعةً إلى شفاعة صاحب الحوض واللواء ، وذريعةً إلى نعم الجنان التي كلَّت عن تعدادها ألسنُ الفصحاء»[١٨].

وقد فرغَ الأنطاكيُّ من تأليف هذا الكتاب في يوم الأحد ، في شهر ذي القعدة ، في سنة ثمانٍ ومائة وألف ، كما هو مُبَيَّنٌ في آخره[١٩].

ونسخه متعددةٌ ، منها : نسخة في جامعة الملك سعود ، رقم (٤١٧٦ – ٢١٨/خ أ)، بخطِّ عبد الرحمن بن سليمان، الإمام في جامع شاذروان ، سنة ١١٦٦هـ ، وعندي صورة منها، ونسخة في مكتبة الآثار المخطوطة بالمنطقة رقم (٢٧٢١) – قونيه / تركيا ، تحت الرقم (١٠/ نت) ، وعدد أوراقها (٤٩ ورقة) ، ولديَّ صورة منها، ونسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، برقم : ٠٩٥٨٦، ونسختان في مكتبة (قيصرى راشد أفندي) برقم : ٣/٤٤٦، ورقة ٧٣ـ ٧٥، ورقم : ٤/٢١٤٧٤ ، ورقة ٢٠٩ـ ٢٤٠، وقد نسخت سنة ١١٧٠هـ[٢٠].

٣ـ ذريعة الطعام فيما جاء فيه من الأحاديث والأخبار – في علم الأكل :

---

(١٣) سورة الأحزاب ، من الآية (٥٦).
(١٤) تحية المحمدية ق١/أ.
(١٥) انظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ص١٧٣٧.
(١٦) انظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ص١٧٣٧.
(١٧) خلاصة الذريعة ق١/أ، وانظر: إيضاح المكنون ٤٣٥/٣.
(١٨) خلاصة الذريعة : الورقة الأولى.
(١٩) خلاصة الذريعة : الورقة الأخيرة.
(٢٠) انظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ص١٧٣٧.

وهو في مجلد واحد[٢١] ، ونسخه متعددة ، منها[٢٢]: نسختان في مكتبة (قيصرى راشد أفندي) برقم : ٢/٤٤٦، ورقة ٥٤- ٧٢، ورقم : ٤/١٤١٨، ورقة ١٣٣- ١٤٦، ونسخ في مكتبة (إلمالي) ، إحداها برقم : ٤/٢٥٢٩ ، ورقة ٨٧- ١٣١، وقد نسخت سنة ١١٠٨هـ ، والأخرى برقم : ٧/٢٥٦٦ ، ورقة ٩١- ١١٤، وقد نسخة سنة ١٣١١هـ، والثالثة برقم : ١٢/٢٥٢٣ ، ورقة ٢٠٣- ٢٢٢، وقد نسخت سنة ١١٣٨هـ، ونسختان في مكتبة (رمضان أوغلي) ، رقم : ٣/١١٦٣ ، ورقم : ٥/٨٠١، ونسختان بمكتبة (تكلي أوغلو) ، رقم : ٢/٨٩٤، ورقة ٨٤- ١١٦، وقد نسخت سنة ١١٣١هـ ، ورقم : ٣/٦٨، ورقة ٢٤٦- ٢٧٥، ونسخة بمكتبة (يوسف أغا) ، رقم : ٤/٨٦٣، ٣٨ ورقة ، وقد نسخت سنة ١١١٥هـ، ونسخة بمكتبة (حسن حسني) ، رقم : ١٣٧٣، ١٢ ورقة – قطعة منه، ونسخة بجامعة الرياض ، رقم : ٥/٤٤٨، ورقة ١٠٣- ١٢٨، وقد نسخت سنة ١١٩٧هـ، ونسخة منه بالقاهرة ، ملحق ٣٤٨٨/ج مجموعة ، ١٥ ورقة، وقد نسخت سنة ١١٧١هـ، ومنه - أيضًا – ثلاث نسخ في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، إحداها برقم : ٣/٠٤٦٩٥، والثانية برقم : ٥/٠٤٤٨-ف، والثالثة برقم : ١٥/٠٩٧٩٢، ونسخة في المتحف الآسيوي بسان بطرسبرج – روسيا ، رقم : ٩٣٠، ونسخة في مكتبة (عبد الله بن عباس) بالطائف ، رقم : ٣/.١٦٥

٤- رسالة في الإيمان والتصديق :

ومنه نسخة في دار الكتب الوطنية بأبي ظبي ، رقم : ٤/آ٥٢٥/٦١١٩مج.

٥- رسالة في فضيلة صوم محرم الحرام ويوم عاشوراء :

ومنه نسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، رقم : ٠٢٤٤٦-٥.

٦- رسالةٌ في لام التعريف – في النحو :

وسمَّاها : مختصر اللامية ، ثم شرَحَهُ ، وهو موضوع دراستنا.

٧- روضة الحدائق - في النحو :

ومنه نسخة بمكتبة (تكلي أوغلو) ، رقم : ١/٥١٤، ١٩ ورقة، وقد نسخت سنة ١١١٧هـ[٢٣].

٨- الطب النبوي – في منافع المأكولات :

ومنه نسخة في (المكتبة الشرفية بحلب) ، رقم : ١٧٠٢ ، ٢٥ ورقة[٢٤].

٩- كشف الكنوز في بحر الرموز :

وهو شرح للرسالة العضدية الوضعية ، وقد صرَّح الشيخ عبد الرزَّاق الأنطاكي في حاشيته على (شرح مختصر اللامية) بنسبته إليه ، فقال : «وقد حقَّقنا المذهبين في (كشف الكنوز على شرح العضدية) بما لا يزيد عليه»[٢٥].

---

(٢١) انظر: هدية العارفين ٥٦٨/١، وإيضاح المكنون ٥٤٣/٣.
(٢٢) انظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ص١٧٣٧.
(٢٣) انظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ص١٧٣٨.
(٢٤) انظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ص١٧٣٨.
(٢٥) شرح مختصر اللامية ق١/ب (حاشية).

ومنه نسخة في مكتبة (إزمير ملي) ، برقم : ١٠/٤٣٠، ورقة ٨٣- ٨٩، وقد نسخت في سنة ١١٨٢هـ[٢٦]، ومنه نسختان في مركز الملك فيصل بالرياض ، إحداهما برقم : ١/١٢١٠٣، والثانية برقم : ٦/٠٩٧٠٥.

١٠- مفتاح الأصول في شرح مرقاة الوصول :

وهو شرح لمرقاة الوصول المنسوبة لملا خسرو[٢٧]، وأوَّله : «كيف أحمدك يا حميد ... إلخ»[٢٨].

ومنه نسخة في المكتبة الأزهرية، رقم : [١٠٥٣] رافعي ٢٧٠٣٦، ونسخة في مركز الملك فيصل بالرياض، رقم: ٠٠٤٥٤، ونسخة في (تكلي أوغلو)، رقم : ١/٨٤٦، ١١٦ ورقة[٢٩]، ونسخة في (رمضان أوغلي)، رقم: ١/٧٩٥، ٥٣ ورقة[٣٠]، وقد طبع في إستانبول سنة ١٢٧٦هـ/ ١٨٥٠م، ١٢٧٩هـ/ ١٨٦٢م، ١٢٨٩هـ[٣١].

١١- ملخص شرح الخادمي على المضرية :

ومنه نسخة في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة ، رقم : ٢٧٨٦/٤.

١٢- ميزان التائبين – في الموعظة :

ومنه نسخٌ في مكتبة (رمضان أوغلي) : رقم : ٨/٨١٦، ورقة ١١٧- ١٤٠، وقد نسخت سنة ١١٣٠هـ ، ورقم: ١٢/٣٠٦، ورقة ١٩٦- ٢٢٥، ورقم : ٥/١٠٥٨، ورقة ١٢٢- ١٤٣[٣٢].

ونسخة في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض ، رقم : ٣/٠٣٩٧٦.

ونسخة في مكتبة (عبد الله بن عباس) بالطائف ، رقم : ١٦٥/٣.

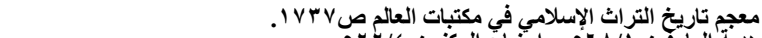

(٢٦) انظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ص١٧٣٧.
(٢٧) انظر: هدية العارفين ٥٦٨/١، وإيضاح المكنون ٥٢٢/٤.
(٢٨) انظر: إيضاح المكنون ٥٢٢/٤.
(٢٩) انظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ص١٧٣٨.
(٣٠) انظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ص١٧٣٨.
(٣١) انظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ص١٧٣٨.
(٣٢) انظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ص١٧٣٨.

المبحث الثاني

مختصر اللامية وشرحه

دراسة توثيقية منهجية

أولاً : الدراسة التوثيقية :

(١) عنوان الكتاب :

ذكر بعضُ المترجمين[٣٣] أنَّ الكتاب الذي بين أيدينا عبارةٌ عن (رسالة في لام التعريف – في النحو) ، وذكر بعضُهم[٣٤] أنَّ الرسالة (مقدمة في «أل» التعريف ، وشرحها) ، ولم يتعرَّض أحدهم إلى ذكر اسم صريح لهذه الرسالة.

إلَّا أنَّ المؤلف نفسَه صرَّح باسم عنوانِ الكتابِ في مقدمة الشرح ، فقال : «لمَّا اخْتَصَرْتُ (اللَّامِيَّةَ) مع ما فيه من اللَّطَائف المُحْتَجِبَة ، أردتُ أن أشرَحَهُ ؛ ليكونَ حديقةً في حدائقِ العُلَماءِ ، ورَوضةً من رياضِ الأَخِلَّاء ، وما توفيقي إلَّا بالملِكِ المنَّان ، إنَّهُ وَليُّ كَلِّ أمرٍ وَالمُسْتَعَانُ»[٣٥].

وقد وافق فهرس (مكتبة أسعد أفندي باستانبول – تركيا) ما صرَّح به المؤلِّف من التسمية، فجاء عنوان الكتاب: (شرح رسالة اللاميَّة في النحو – لعبد الرزَّاق بن مصطفى الأنطاكي)[٣٦].

ولذا فإني قد ارتضيت تصريح المؤلِّف عنوانًا للكتاب.

(٢) نسبة الكتاب إلى عبد الرزاق بن مصطفى الأنطاكي :

نسبةُ الكتاب إلى مؤلِّفه أمرٌ يتطلَّب من الباحث الدقة والتأني ؛ إذ من الممكن أن يُنسَب الكتابُ إلى غير مؤلِّفه، إمَّا للاشتباه في الأسماء المشتركة ، وإمَّا للتصحيف والتحريف[٣٧].

أمَّا الاشتراك في الأسماء ، فلا يوجد كتابٌ آخرُ من الكتب التي أُلِّفَت في «أل» التعريف اسمه (مختصر اللامية وشرحه)، وأمَّا التصحيف والتحريف، فباستعراض الرسائل المؤلفَّة في «أل» التعريف لم نجد بينها وبين ما نحن بصدده تقاربًا في الأسماء، لا من حيث المؤلَّف ، ولا من حيث المؤلِّف، وبذلك تنتفي شبهة التحريف والتصحيف عن كتاب (مختصر اللامية وشرحه) ، وعن مؤلِّفه (عبد الرزَّاق بن مصطفى الأنطاكي).

ومع ذلك فإنَّ هناك بعض الشواهد التي تقطع بثبوت نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه :

أولها : ذكر المترجمين وفهارس المخطوطات أنَّ عبد الرزاق الأنطاكي قد ألَّف

---

(٣٣) انظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ص١٧٣٧.
(٣٤) انظر: مجموعات مخطوطة في مكتبات استانبول – د/ طه محسن : ص١٧.
(٣٥) ق١/أ.
(٣٦) انظر: دفتر كتبخانة أسعد أفندي – استانبول – محمود بك ، مطبعة سي ، ص٥، ومجموعات مخطوطة في مكتبات استانبول – د/ طه محسن : ص٨- ٩.
(٣٧) فرَّق الحافظ ابنُ حجرٍ بين التصحيف والتحريف تفريقًا حسنًا ، فقال في (نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص١١٨، ١١٩) : «إنْ كانت المُخالفةُ بتَغْيِيرِ حرْفٍ، أو حروف، مَعَ بقاءِ صورةِ الخَطِّ في السِّياقِ: فإنْ كانَ ذلك بالنِّسبةِ إلى النُّقْطِ فَالمُصَحَّفُ، وَإنْ كانَ بالنِّسبةِ إلى الشَّكْلِ فالمُحَرَّفُ».

رسالة في لام التعريف[٣٨].

ثانيها : تصريح بعضهم[٣٩] بأنَّ مفتتح كتابه : « بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . هَذِهِ فَائِدَةٌ تَنْحَصِرُ فِي مُقَدِّمَةٍ ، وَتَقْسِيمٍ، وَخَاتِمَةٍ .

المُقَدِّمَةُ : اعْلَمْ أَنَّ (أَلْ) عِنْدَ بَعْضِ الْعَرَبِ لِلتَّعْرِيفِ مُطْلَقًا ، وَكَثِيرٍ لِلْعَهْدِ وَالْجِنْسِ، وَبَعْضٍ لِلْعَهْدِ مُطْلَقًا ، وَالاِسْتِغْرَاقِ ، وَالحَقِيقَةِ ، وَهِيَ كُلِّيَّةٌ - بِشَرْطِ الاِسْتِعْمَالِ فِي جُزْئِيَّاتِهَا -»، وهو عينُ مفتتح كتابنا.

ثالثها : نصُّ المؤلِّف في مقدمة الكتاب قاطعٌ بأنَّ الكتاب له ، يقول : «أَمَّا بَعْدُ ، فَيَقُولُ أَفْقَرُ العَبِيدِ إِلى ربِّه الغنيِّ، عَبْدُ الرزَّاق بنُ مُصْطَفى الأَنْطَاكِيّ ، عامَلَهُ اللهُ بلطفه الخَفِيِّ ، وأَجْزَأَهُ بِوَعْدِهِ الحَقِيّ : لمَّا اخْتَصَرْتُ (اللَّامِيَّةَ) مع ما فيه من اللَّطَائف المُحْتَجِبَةِ ، أردتُ أن أشرَحَهُ ؛ ليكونَ حديقةً في حدائق العُلَماءِ ، ورَوضةً من رياضِ الأخِلَّاء، وما توفيقي إلَّا بالملِكِ المنَّان ، إنَّهُ وَلِيُّ كلِّ أمرٍ وَالمُسْتَعَانُ»[٤٠].

رابعها : تصريحه في حاشيته على (شرح مختصر اللامية) بأنَّ له كتابًا اسمه (كشف الكنوز على شرح العضدية)، فقال : «وقد حقَّقنا المذهبين في (كشف الكنوز على شرح العضدية) بما لا يزيد عليه»[٤١]، وبالرجوع إلى مسرد آثاره وجدنا هذا الكتاب له فعلًا ، وعليه فإنَّ (مختصر اللامية وشرحه) له - أيضًا -.

خامسها : أنَّ جميع الأعلام الواردة في الكتاب متقدِّمون تاريخًا على عبد الرزَّاق بن مصطفى الأنطاكي.

كلُّ هذه الشواهد المذكورة تؤكِّدُ أنَّ هذا الكتاب لعبد الرزَّاق الأنطاكي لا لغيره.

(٣) سبب تأليفه :

صرَّح الأنطاكيُّ في مقدمة (شرحه على مختصر اللامية) بذكر السبب الذي دعاه إلى تأليف الكتاب ، فقال: « لمَّا اخْتَصَرْتُ (اللَّامِيَّةَ) مع ما فيه من اللَّطَائف المُحْتَجِبَةِ ، أردتُ أن أشرَحَهُ ؛ ليكونَ حديقةً في حدائق العُلَماءِ ، ورَوضةً من رياضِ الأخِلَّاء ، وما توفيقي إلَّا بالملِكِ المنَّان ، إنَّهُ وَلِيُّ كلِّ أمرٍ وَالمُسْتَعَانُ»[٤٢].

ثانيًا : الدراسة المنهجية :

توطئة :

الكلام على «أَلْ» ، وإفرادها بمؤلَّف مستقلٍّ دليلٌ على أهمية موضوعها ، وتمكُّن مؤلِّفها؛ وقد أفرِدَ الكلام على «أَلْ» بمؤلَّفات مستقلَّة ، منها :

١- كتاب الألف واللام ، لأبي عثمان المازني (ت ٢٤٩هـ)[٤٣].

٢- شرح كتاب الألف واللام للمازني ، لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٣٧هـ)[٤٤].

---

(٣٨) انظر: معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ص١٧٣٧، ومجموعات مخطوطة في مكتبات استانبول – د/ طه محسن : ص١٧.

(٣٩) انظر: مجموعات مخطوطة في مكتبات استانبول – د/ طه محسن : ص١٧.

(٤٠) ق١/أ.

(٤١) شرح مختصر اللامية ق١/ب (حاشية).

(٤٢) ق١/أ.

(٤٣) انظر: الفهرست ص٨١، ونزهة الألباء ص١٤١، ومعجم الأدباء ٧٦٣/٢، والوافي بالوفيات ١٣٣/١٠، وبغية الوعاة ٤٦٥/١، وكشف الظنون ١٣٩٦/٢، وأسماء الكتب لرياض زاده ص٥٢، ٢٣٧، وهدية العارفين ٢٣٤/١، ومعجم المؤلفين ٧١/٣.

٣- شرح كتاب الألف واللام للمازني ، لعلي بن عيسى الرُّمّاني (ت ٣٨٤هـ)[٤٥].

٤- كتاب الألف واللام ، لأبي الغنائم الحسن بن أحمد البغدادي النحوي المقرئ (ت٤٥٠هـ)[٤٦].

٥- كتاب الألف واللام ، لأبي البركات الأنباري (ت ٥٧٧هـ)[٤٧].

٦- كتاب الألف واللام ، لموفق الدين عبد اللطيف البغدادي ، المعروف بابن اللَّبّاد (ت٦٢٩هـ)[٤٨].

٧- رسالة في لام التعريف ، لعيسى بن محمد الصَّفَوي (ت ٩٥٣هـ)[٤٩].

٨- مختصر اللَّامِيَّة وشرحه ، لعبد الرزَّاق بن مصطفى الأنطاكي (ت بعد ١١٠٨هـ)، وهو موضوع دراستنا.

٩- رسالة في المعرَّف باللام ، لعبد الله بن عثمان بن موسى ، المعروف بمستجي زاده (ت١١٥٠هـ)[٥٠].

١٠- رسالة في لام التعريف ، للسيد محمد بن مصطفى العلائي القونوي (ت١٢٣٤هـ)[٥١].

١١- كاشف الظلام عمَّا يتعلَّق بالألف واللام ، لمحمد سعد الله المراد آبادي (ت١٢٩٣هـ)[٥٢].

وقد اطَّلعت على رسالتي الصفوي (المطبوعة) ومستجي زاده (المخطوطة) ، فوجدت رسالة الأنطاكي أوسع منهما مادَّةً ، وأتقن صنعةً، وأجمع للفوائد ، وفيما يأتي تجلية لمنهج الكتاب:

(١) المختصر والشرح :

حقيقة الكتاب الذي بين أيدينا تكمن في أنه كتابان : مختصرٌ ، وشرحٌ للمختصر.

فأمَّا (المختصَر) : فجاء غاية في الإيجاز، بل جاءت عباراته في كثير من الأحيان غامضة مبهمة، وغير وافية بتمام المراد في أحيان أُخَر، أو موهمةً الإطلاق في موضع التقييد، أو التقييدَ في موضع الإطلاق، ممَّا أحوجَ إلى شرحٍ يجلِّي معناها، ويكشف عن مبناها، ويقرِّب لفظها، ويسهِّل حفظها.

---

(٤٤) انظر: الوافي بالوفيات ٦٧/١٨، وبغية الوعاة ٧٧/٢، وكشف الظنون ١٣٩٦/٢، وهدية العارفين ٥١٣/١.

(٤٥) انظر: معجم الأدباء ١٨٢٧/٤، والوافي بالوفيات ٢٤٨/٢١، وبغية الوعاة ١٨١/٢، وطبقات المفسرين للداوودي ٤٢٥/١، وهدية العارفين ٦٨٣/١.

(٤٦) انظر: الوافي بالوفيات ٢٩٦/١١، وبغية الوعاة ٤٩٥/١، وهدية العارفين ٢٧٠/١- ٢٨١.

(٤٧) انظر: الوافي بالوفيات ١٨٤/١٨، وفوات الوفيات ٢٩٣/٢، وبغية الوعاة ٨٧/٢، وهدية العارفين ٥٢٠/١، وإيضاح المكنون ٢٧١/٤.

(٤٨) انظر: عيون الأنباء في طبقات الأطباء ص٦٩٣، والوافي بالوفيات ٧٤/١٩، وفوات الوفيات ٣٨٦/٢، وهدية العارفين ٦١٤/١

(٤٩) وقد طبعتها مكتبةُ أولاد الشيخ للتراث سنة ٢٠٠٥م ، بتحقيق/ فاطمة حسين السيد حسين.

(٥٠) وفي مكتبتي ثلاث نسخ منها.

(٥١) انظر: هدية العارفين ٣٥٩/٢.

(٥٢) انظر: إيضاح المكنون ٢٥٧/٤، ومعجم المؤلفين ٢٣/١٠، ومعجم المطبوعات العربية والمعرَّبة ١٦٦١/٢، ١٩٨٧.

وأمَّا (الشرح) : فقد صرَّح الأنطاكي[٥٣] بأنه جاء تجليةً لما احتجب من اللطائف في (المختصر)؛ ليكونَ حديقةً في حدائقِ العُلَماءِ ، ورَوضةً من رياضِ الأخِلَّاء.

(٢) طريقة الشرح :

اختار الأنطاكيُّ في شرحه لمختصره طريقة مزج الشرح بالمتن ، وربَّما كانت هذه الطريقة من أفضل طرق توضيح المتون ، وأصعبها كلفة ؛ لما يحتاج إليه الشارحُ من ترتيب الكلمات الممزوجة بالمتن ، وإرجاع الضمائر، وإيجاد كلمات وعبارات تتناسب مع المتن ، بحيث لا يختلُّ أسلوب صاحب المتن ، ولا يُخِلُّ بعبارته .

وربَّما لا يستطيع الدارس في هذا الأسلوب الممزوج التفرقة بين المتن والشرح إن لم يكن المتن مميَّزًا من الشرح، إمَّا بحجمِ كتابة يخالف حجم كتابة الشرح ، أو بجرِّ خطٍّ فوق عبارة المتن أو تحته ، أو بوضع المتنِ بين قوسين ، أو بكتابة المتن بمدادٍ يخالف لونُه لونَ مدادِ الشرح.

(٣) مدى التزامه بنص مختصر اللامية :

الأنطاكي في شرحه لمختصر اللامية كان حريصًا على الالتزام بنصِّ المختصر، دون تصرُّف فيه بذكر مُرادف، أو تقديم لفظ أو تأخيره عن آخر، وهذا تراه ملتزمًا به من أول كلمة إلى آخر كلمةً، مما يدل علَى انتقائه كلمات المختصر بدقة وعناية فائقتين لا يحتاج معهما إلى تعديل في أثناء شرحه.

(٤) أركان الرسالة :

نَصَّ الأنطاكيُّ على أركانِ رسالته في مفتتحها ، فقال : «هَذِهِ فَائِدَةٌ تَنْحَصِرُ فِي مُقَدِّمَة ، وَتَقْسِيمٍ، وَخَاتِمَة»[٥٤].

فَأما المقدمة : فقد تحدَّث فيها عن المعاني التي وضعت لها «أَلْ» ، متعرِّضًا لخلاف العلماء فيها.

وأمَّا التقسيم : فقد قسَّم فيه «أَلْ» إلى مُعَرِّفَةٍ وزائدة ، ثم تناول القسمين بالتقسيم والتفصيل.

وأمَّا الخاتمة : فقد ذكر فيها ثلاثة أمور :

الأول : الراجح من بين أقسام «أل» التعريف أنه الأصل.

والثاني : أنَّ إضافة النكرة إلى المعرفة إضافةً معنويةً كـ «أَلْ» في إفادة التعريف ، وفي التقسيم إلى الأقسام، وفي الأصالة مرتَّبًا.

والثالث : أنَّ الموصولَ كـ «أَلْ» في إفادة التعريف ، وفي التقسيم إلى الأقسام ، وفي الأصالة مرتَّبًا.

(٥) أسلوبه :

---

(٥٣) انظر: ق١/أ.
(٥٤) ق١/أ.

يغلب على أسلوب الشيخ الأنطاكي إدخاله الحدود والألفاظ المنطقية في صناعة النحو ، كما هي طريقة متأخري المشارقة، وهذه الطريقة ربما أثقلت سماحة علم النحو ، وقد قال المحققون : «ما زال العلماء والمحققون ـ قديمًا وحديثًا – يستنكرون استعمال الحدود والألفاظ المنطقية في صناعة النحو وسائر الفنون ، ويذمُّون ذلك أبلغَ ذمٍّ، ويعدُّونه من التخليط ، وإدخال اصطلاح قومٍ في اصطلاح آخرين .

قال الإمام أبو محمد البطليوسي[٥٥]: ... جمعني مجلس مع رجلٍ من أهل الأدب يعرف بابن الصائغ[٥٦]، فنازعني في مسألة من مسائل النحو ، وجعل يكثر من ذكر الموضوع والمحمول، ويورد الألفاظ المنطقية التي يستعملها أهل البرهان، فقلت له: أنت تريد أن تدخل صناعة المنطق في صناعة النحو، وصناعة النحو تستعمل فيها مجازات ومسامحات لا يستعملها أهل المنطق، وقد قال أهل الفلسفة: يجب أن تحمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها، وكانوا يريدون أن إدخال بعض الصناعات في بعض إنما يكون من جهل المتكلم أو عن قصد منه للمغالطة واستراحةٍ بالانتقال من صناعة إلى أخرى. إذا ضاقت عليه طرق الكلام[٥٧].

وقالوا : حدود النحاة وغيرهم من علماء الشرع ليست حقيقة يراد بها الكشف التام عن حقيقة المحدود ، وإنما الغرض بها تميُّز الشيء ليعرف أنه صاحب هذا الاسم ؛ ولهذا لا تراهم يحترزون عما يحترز عنه أهل العقليات من استعمال الجنس ونحوه ... وإنما وقع الاعتراض عليهم بذلك وأمثاله في كتب النحو من جهة متأخري المشارقة الذين نظروا في تلك العلوم ، ولم يراعوا مقاصد أرباب الفنون»[٥٨].

---

(٥٥) هو أبو محمد عبد الله بن محمد بن السِّيد البَطَلْيَوْسي، كان إمامًا في النحو واللغة، حسن التعليم حافظًا، عالمًا بالآداب واللغات متبحرًا فيها، له مصنفات كثيرة منها: الحلل في شرح أبيات الجمل، وإصلاح الخلل الواقع في الجمل، وشرح أدب الكاتب، والفرق بين الحروف الخمسة، وشرح سقط الزند للمعري، توفي سنة ٥٢١ هـ. [إشارة التعيين ص١٧٠، وبغية الوعاة ٢/٥٥].

(٥٦) هو أبو بكر بن باجه ، المعروف بابن الصائغ التجيبي الأندلسي السرقسطي ، من فلاسفة الإسلام ، له تصانيف في الرياضيات والمنطق والهندسة أربى فيها على المتقدمين ، إلَّا أنه كان يتمسك بالسياسة المدنية ، وينحرف بالأوامر الشرعية، توفي سنة ٥٣٣هـ. [إخبار العلماء بأخيار الحكماء للقفطي ص٢٩٩، ووفيات الأعيان ٤/٤٢٩، والأعلام ٧/١٣٧].

(٥٧) رسائل في اللغة لابن السيد البطليوسي (الرسالة الثانية عشرة في بيان مسألة وقع النزاع فيها بين المصنف وابن الصائغ) ص٢٥٧.

(٥٨) حاشية يس على التصريح ١/١٧- ١٨، وانظر: الأشباه والنظائر للسيوطي ٣/١٧١- ١٧٢.

المبحث الثالث

بين يدي التحقيق

(أ) وصف النسخ

وقد اعتمدتُ في تحقيق هذا الكتاب على نسختين :

الأولى : نسخة الأصل ، ورمزت لها بالرمز (أ) :

وهذه النسخة تحتفظ بها (مكتبة أسعد أفندي) في المكتبة السليمانية باستانبول – تركيا ، وهي الرسالة الخامسة ضمن مجموع يحمل الرقم : (٣٥٧٤) ، وقياسه (١٥× ٢٠سم) ، مجلد ، جلده مذهب ومزخرف ، وخطوطه مختلفة.

وتقع هذه النسخة في إحدى عشرة ورقة ، وهي من الورقة (٨٤) إلى الورقة (٩٤)، ومسطرتها : (٢٣) سطرًا.

وتضم هذه النسخة (مختصر اللامية) في الورقة الأولى ، ثم يأتي (شرح مختصر اللامية) بعده.

وقد كُتِبَت هذه النسخة بالمداد الأسود ، بخطٍّ نسخي جميل ، ومُيِّز نصُّ (مختصر اللامية) عن الشرح بكتابته بالمداد الأحمر.

والنسخةُ مليئةٌ بالتعليقات في حاشيتها ، ذكر الناسخ أنها من تعليقات المؤلِّف.

وقد اتخذتُ هذه النسخة أصلًا ، ورَمزت لها بالرمز (أ) ؛ لتمامها ، وجمال خطِّها ، ولكونها اشتملت على تعليقاتٍ كثيرةٍ نُقِلت عن المؤلِّف.

الثانية : ورمزت لها بالرمز (ب) :

وهذه النسخة مُودعةٌ في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض في المملكة العربية السعودية ، تحت رقم : (٠٨٨٥٥- ١)، وتقع في ثماني ورقاتٍ ، ومسطرتها : (٢٣) سطرًا.

وهذه النسخة ليست تامَّةً ، فهي تبدأ بشرح مختصر اللامية ، دون تقدمة بمختصر اللامية كما في النسخة السابقة ، والشرحُ نفسه غير كاملٍ فيها ؛ إذ قد سقط منه نصفه ، أي : ما يعادل ثماني ورقاتٍ تقريبًا.

وقد كُتِبَت هذه النسخة بالمداد الأسود ، بخطِّ الرُّقعة ، ومُيِّز نصُّ (مختصر اللامية) عن الشرح بكتابته بالمداد الأحمر ، وعليها – أيضًا – حواشٍ كثيرة ، وهي متشابهة إلى حدٍّ كبيرٍ مع الحواشي الموجودة على النسخة الأصل (أ).

(ب) منهج التحقيق

لمَّا كان الغرض من التحقيق إخراج النَّصِّ المخطوط ونشره في أضبط شكلٍ ، وأدقِّ صورة، وأقربها إلى الصورة التي وضعها المؤلِّف.

فبعدَ أن اطمأنَّت نفسي إلى نسبة الكتاب إلى مؤلِّفه ، التزمتُ أصولَ التحقيق المتَّفق عليها في هذا العمل ، وجاءت على النحو الآتي :

١- قمتُ بنسخ المخطوط كاملًا ، ثم قابلتُ بين نُسَخَتَيْه ، متَّخذًا إحداهما أصلًا ، ومثبتًا أرقام نسخة الأصل في ثنايا النَّصِّ، وما كان من زيادة أو نقص أو اختلافٍ أشرتُ إليه في الحاشية.

٢- حرَّرتُ النَّصَّ على وفْقِ قواعد الإملاء المتَّبَعة الآن ، دون التقييد برسمه في المخطوط.

٣- عزوتُ الآيات القرآنيَّة إلى سُوَرِها ، وخرَّجتُ الأحاديث النبوية الشريفة ، والأبيات الشعريَّة ، كُلًّا إلى مظانِّه.

٤- عزوتُ أقوالَ العلماء الواردة في النَّصِّ إلى أصحابها موَثَّقة من كتبهم قدر الإمكان ، وإلا فمن أمَّهات المصادر المعتمدة في ذلك.

٥- عرَّفتُ - بإيجازٍ - بالأعلام الواردة في النَّصِّ المحقَّق من كتب الطبقات والمراجع.

٦- ترجمتُ - بإيجازٍ - للمواضع والأماكن التي وردت في النَّصِّ.

٧- ضبطتُ النَّصَّ المحقَّق.

٨- قمتُ بتفسير الألفاظ الغريبة بالرجوع إلى المعاجم .

٩- علقت على المسائل الخلافية الواردة في النَّصِّ المحقَّق.

١٠- علَّقتُ على ما يحتاج تعليقًا من النَّصِّ ؛ إيضاحًا، أو زيادة فائدة ، موثِّقًا كُلًّا من مصادره المعتمدة.

١١- قدَّمتُ للنَّصِّ بدراسة مفصَّلة تكشف اللثام عن شخصية المؤلِّف وكتابه.

١٢- ذيَّلتُ الكتابَ بفهارس متنوعة ، شملت الآيات القرآنية ، والأحاديث النبوية ، والشواهد الشعرية ، والأعلام ، والكتب الواردة في النَّصِّ ، وقائمة المصادر والمراجع ، وفهرس الموضوعات. فسبحان الهادي إلى الحق، وإلى صراطه المستقيم.

وفيما يأتي بعض نماذج مصوَّرة من المخطوط.

(ج) نماذج صور من النسخ المخطوطة المعتمدة

الورقة الأولى من النسخة (أ)

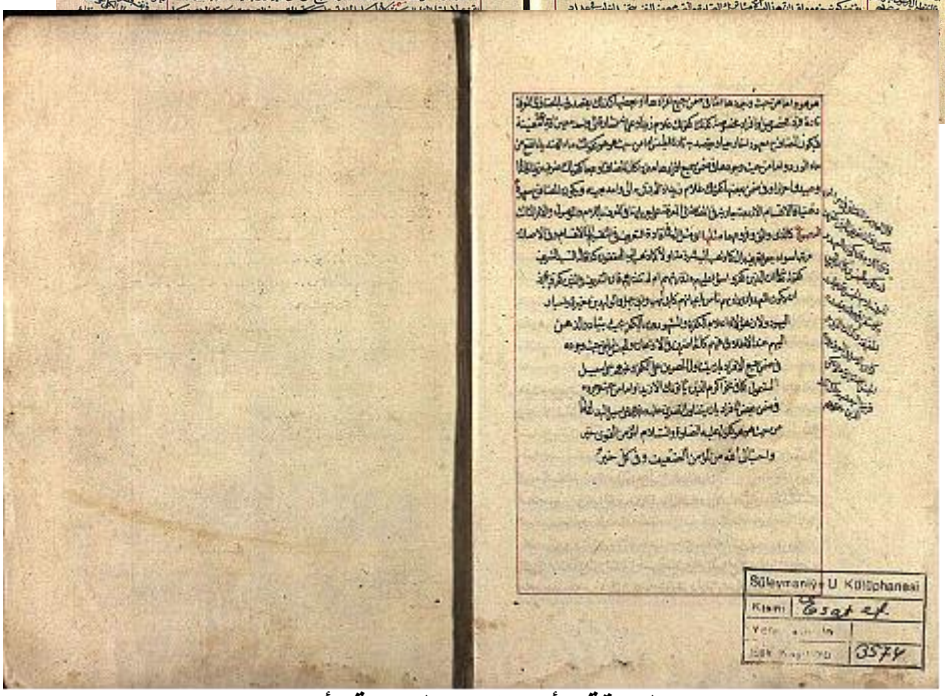

الورقة الأخيرة من النسخة (أ)

الورقة الأولى من النسخة (ب)

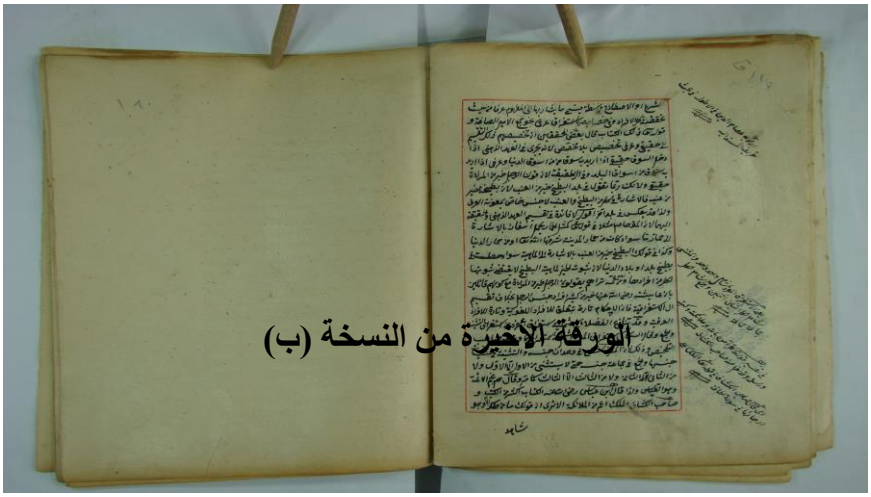

الورقة الأخيرة من النسخة (ب)

القسم الثاني

النصّ المحقق

مختصر اللامية

بسم الله الرحمن الرحيم

هَذِهِ فَائِدَةٌ تَنْحَصِرُ فِي مُقَدِّمَةٍ ، وَتَقْسِيمٍ ، وَخَاتِمَةٍ

❁ **المُقَدِّمَةُ :**

اعْلَمْ أَنَّ (أَلْ) عِنْدَ بَعْضٍ لِلتَّعْرِيفِ مُطْلَقًا ، وَكَثِيرٍ لِلْعَهْدِ وَالْجِنْسِ ، وَبَعْضٍ لِلْعَهْدِ مُطْلَقًا ، وَالِاسْتِغْرَاقِ ، وَالْحَقِيقَةِ ، وَهِيَ كُلِّيَّةٌ - بِشَرْطِ الِاسْتِعْمَالِ فِي جُزْئِيَّاتِهَا -، وَجُزْئِيَّةٌ.

❁ **وَأَمَّا الْعَامُّ ، فَآلَةُ التَّقْسِيمِ أَنَّ (أَلْ) : (أَلْ) تَعْرِيفٍ[٥٩]، وَ(أَلْ) زَائِدَة ؛ [لِأَنَّهَا إِمَّا أَنْ تَدُلَّ عَلَى التَّعْرِيفِ، أَوْ لَا][٦٠].**

أَمَّا الْأَوَّلُ : إِنْ[٦١] أُشِيرَ بِهَا إِلَى حِصَّةٍ فَـ (أَلْ) الْعَهْدِيَّةُ ، وَإِنْ تَقَدَّمَ الْمَعْهُودُ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ مَعْنًى فَـ (أَلْ) التَّحْقِيقِيَّةُ[٦٢]، وَإِلَّا بَلْ حُكْمًا فَـ (أَلْ) التَّقْدِيرِيَّةُ ، فَكَانَتْ كَالضَّمِيرِ.

وَإِلَى مَفْهُومٍ فَـ (أَلْ) الجِنْسِيَّةُ ، وَإِنْ أُشِيرَ بِهَا إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ التَّحَقُّقُ إِمَّا فِي الكُلِّ إِذَا كَانَ المَقَامُ خَطَابِيًّا فَـ (أَلْ) الِاسْتِغْرَاقِيَّةُ ، إِنْ صَحَّ قِيَامُ (كُلٍّ) مَقَامَهَا حَقِيقَةً فَاسْتِغْرَاقُ الْأَفْرَادِ ، وَإِنْ مَجَازًا فَاسْتِغْرَاقُ الخَصَائِصِ ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ لُغَوِيَّةً فَاسْتِغْرَاقٌ حَقِيقِيٌّ ، وَعُرْفِيَّةً فَاسْتِغْرَاقٌ عُرْفِيٌّ ، وَاسْتِغْرَاقُ المُفْرَدِ أَشْمَلُ.

وَأَمَّا (أَلْ) فِي : ﴿أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[٦٣]، وَ« فُلَانٌ يَرْكَبُ الخَيْلَ » ، [وَ][٦٤] « وَاللهِ لَا أَشْتَرِي الْعَبِيدَ » فَلِلْجِنْسِ لَا الِاسْتِغْرَاقِ ، وَلَا تَدْخُلُ عَلَى المُفْرَدِ إِلَّا مُجَرَّدًا عَنِ الْوَحْدَةِ ، وَمُرَادًا بِهِ كُلُّ فَرْدٍ.

وَإِمَّا فِي فَرْدٍ مَا إِذَا كَانَ المَقَامُ اسْتِدْلَالِيًّا فَـ (أَلْ) الذِّهْنِيَّةُ، وَهَذَا كَالنَّكِرَةِ ، وَمِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ إِذَا اقْتَضَى المَقَامُ الحُكْمَ عَلَيْهِ فَـ (أَلْ) الحَقِيقَةِ.

وَأَمَّا الثَّانِي : فَـ (أَلْ) لَازِمَةٌ ، وَ(أَلْ) عَارِضَةٌ ، أَمَّا اللُّزُومُ فَبِالْغَلَبَةِ تَحْقِيقِيَّةً فِي اسْمٍ أَوْ صِفَةٍ، أَوْ تَقْدِيرِيَّةً فِي اسْمٍ أَوْ صِفَةٍ ، وَالْوَضْعِ مَعَهَا بِالِارْتِجَالِ أَوْ بِالنَّقْلِ ، وَالجَبْرِ عَنِ العَلَمِيَّةِ ، وَالْفَرْقِ بَيْنَ (فُلَانٍ) وَ(الْفُلَانِ) ، وَدَفْعِ التَّوَهُّمِ كَـ (الَّذِي) عَلَى قَوْلٍ.

---

(٥٩) الأنسب للتركيب : «مُعَرِّفة».
(٦٠) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ، ثابت في (الشرح).
(٦١) الأصوب : «فإن».
(٦٢) في (أ) : «الحقيقة» ، والمثبت الصواب ، وهو من شرحه بعد.
(٦٣) سورة البقرة ، من الآية (٣٣).
(٦٤) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ، ثابت في (الشرح).

وَأَمَّا الْعُرُوضُ فَفِيمَا عَدَاهَا ، وَهِيَ : اسْمٌ كَـ (أَلْ) عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ إِذَا لَـمْ تَكُنْ لِلْعَهْدِ ، وَلَـمْ يَكُونَا بِمَعْنَى الثُّبُوتِ ، وَحَرْفٌ يَقَعُ كَثِيرًا فِي الْفَصِيحِ سَمَاعًا كَمَا فِي عَلَمٍ مَنْقُولٍ مِنْ مُجَرَّدٍ صَالِحٍ لَهَا[٦٥] مَلْمُوحٍ[٦٦] أَصْلُهُ ، وَفِي الضَّرُورَةِ ، وَفِي الشُّذُوذِ.

❁ الخَاتِمَةُ :

الْأَصْلُ : (أَلْ) الْعَهْدِيَّةُ اتِّفَاقًا ، ثُمَّ الْأَكْثَرُونَ (أَلْ) الِاسْتِغْرَاقِيَّةُ ، وَالْبَعْضُ [(أَلْ)][٦٧] الذِّهْنِيَّةُ، وَالمُعْتَزِلَةُ (أَلْ) الحَقِيقَةِ ، وَالْإِضَافَةُ كَـ (أَلْ) ، وَالمَوْصُولُ مِثْلُهَا.

قَدْ تَمَّ بِعَوْنِ اللهِ ، وَحُسْنِ تَوْفِيقِهِ.

(٦٥) في (أ) : «لا» ، والمثبت الصواب ، وهو من شرحه بعد.
(٦٦) في (أ) : «صلوح» ، والمثبت الصواب.
(٦٧) ساقطة من (أ) ، وهي مثبتةٌ في الشرح.

شرح مختصر اللامية

بسم الله الرحمن الرحيم

حامدًا[٦٨] لمَنْ ألهَمَنا حَقَائِقَ المَعَارِفِ[٦٩]، ومُصَلِّيًا ومُسَلِّمًا[٧٠] على مَن أُضِيفَ إليه أبلغُ[٧١] العَوارفِ، وعلى مَن كانَ خيرَ الأُمَمِ والطَّوائفِ.

فَيَقُولُ أَفْقَرُ العَبِيدِ إلى ربِّه الغنيِّ ، عَبْدُ الرزَّاق بنُ مُصْطَفى الأَنْطَاكِيّ ، عامَلَهُ اللهُ بلطفِه الخَفِيِّ ، وأَجْزَأَهُ[٧٢] بوَعْدِه الحَفِيّ[٧٣]: لمَّا اخْتَصَرْتُ (اللَّامِيَّةَ) مع ما فيه من اللَّطَائِفِ المُحْتَجِبَةِ ، أردتُ أن أشرَحَهُ ؛ ليكونَ حديقةً في حدائقِ العُلَماءِ ، ورَوضةً من رياضِ الأخِلَّاءِ ، وما توفيقي إلَّا بالملكِ المنَّانِ ، إنَّهُ وَلِيُّ كلِّ أمرٍ وَالمُسْتَعَانُ.

ولمَّا وردَ الكتابُ ، والحديثُ[٧٤]، وانْعَقَدَ الإجماعُ بالابتداءِ بالبَسْمَلَةِ ، ابتدأ : (﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾[٧٥]).

وإنَّما لم يأتِ (الحَمْدُ)[٧٦]؛ هَضْمًا لنَفْسِه ، بتَخْييلِ أنَّ رسالَتَهُ هذه من حيثُ رِسَالَتُهُ ليستْ[٧٧] كرسالة السَّلَفِ حتى يُصَدِّر بِه على سَنَنِهم[٧٨]، ولم يلزَمْ كونها أقطع[٧٩]؛ إذ الحديثُ لا يقتضي كونَهُ[٨٠] جزءًا[٨١].

---

(٦٨) حالٌ من المستكنِّ في متعلق الباء،أي:بسم الله أبتدئ الكتابَ حامدًا،آثرَ طريقة الحال على ما هو المتعارف عندهم من الجملة الاسمية والفعلية ، نحو : (الحمد لله) ، و(أحمد الله) ؛ تسويةً بين الحمد والتسمية ، ورعايةً للتناسب بينهما. (التلويح للتفتازاني ٣/١).

(٦٩) فيه براعةُ الاستهلال ، كما في قوله الآتي : (أُضِيفَ). (وانظر : حاشية النسختين).

(٧٠) جمع بينهما ؛ امتثالًا بقوله تعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ وَسَلِّمُواْ تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب:٥٦]. اهـ (حاشية النسختين).

(٧١) وهو من (المبالغة) ، أو من (البلاغة) ، وعلى التقديرين المراد به (القُرآن). اهـ (حاشية النسختين).

(٧٢) قد يستعمل(أَجْزَأَ) - بالألف والهمز - بمعنى (جَزَى) ، أي : قَضَى وأثاب ، ونَقلها الأخفشُ بمعنى واحد ، فقال : « الثلاثيُّ من غير همز لغةُ الحجاز، والرُّباعيُّ المهموزُ لُغةُ تميم». (انظر: معاني القرآن للأخفش ٩٥/١، والصحاح [جزي] ٢٣٠٢/٦، والنهاية لابن الأثير [جزا] ٢٧٠/١، والمصباح المنير ١٠٠/١).

(٧٣) في (أ) : (الخفي) ، والمثبت من (ب) ، وهو الصواب.

(٧٤) يعني ما رواه عبد القادر الرَّهاوي في (الأربعين) عن أبي هريرة – ﷺ - عن النبي - ﷺ - قال: «كُلُّ أَمرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِبِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ فَهُوَ أَقْطَعُ»، وهذا الحديث اختلف العلماء فيه ، فحسَّنه النووي وغيره ، وأعلَّه الزيلعي وغيره. (انظر: تخريج أحاديث إحياء علوم الدين للعراقي ٥٣٥/١، وتخريج أحاديث الكشاف للزيلعي ٢٤/١، والفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير للسيوطي ٣٠٣/٢).

(٧٥) سورتا : الفاتحة ، الآية الأولى ، والنمل ، من الآية (٣٠).

(٧٦) أرادَ : أنَّ المصنِّفَ لمَّا ترك الابتداءَ بـ (الحمد) بعد (البسملة) توجَّه عليه أمران : أحدهما : المخالفة لإجماع السلف في التصنيف ؛ فإنَّ المتعارفَ فيما بينهم هو الابتداء بـ (الحمد) بعدها ، والثاني : عدم الامتثال بالحديث ، فأجيبَ عن الأول بقوله : «هضمًا لنفسه ...»، وعن الثاني بقوله : «ولا يلزم كونها أقطع ...». منه. اهـ (من حاشية النسختين).

(٧٧) في (ب) : «ليس».

(٧٨) أي : ليست أهلًا للتصدير بخطبة كما فعل السلف ؛ هضمًا لنفسه. (انظر: حاشية الصبان على شرح ملا حنفي على الرسالة العضدية «خ» ق١/أ).

(٧٩) إشارة إلى الحديث الذي أخرجه النَّسائيُّ في (سننه الكبرى ١٢٧/٦)، وابنُ ماجه في (سننه ٦١٠/١)، وابنُ حبَّانَ في (صحيحه ١٧٣/١، ١٧٤) عن أبي هريرة - ﷺ - عن النبي - ﷺ - قال: «كُلُّ أَمرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِحَمْدِ اللهِ فَهُوَ أَقْطَعُ».

(٨٠) أي : الحمد.

(٨١) أي : من الرسالة. (وانظر: حاشية عصام الدين الإسفراييني على الفوائد الضيائية «خ» ق٣/أ).

وما قيلَ[٨٢]: « إنَّ هذا ليسَ إلَّا مثلَ تَرْكِ الصَّلاةِ والصَّومِ ؛ هَضْمًا لنَفْسِه بتَخْييلِ أنَّهُ ليسَ في عِدادِ العُقَلاءِ[٨٣] المكلَّفينَ » ، فوهمٌ منه ؛ إذ الهَضْمُ لا يقتضي إلَّا تَرْكَ الأَوْلى ، لا السُّنَّةَ المؤكَّدةَ والواجبَ ، فَضْلًا عن تَرْكِ الفَرائضِ .

فإنْ قُلْتَ : إنَّ الهَضْمَ إنَّما يصحُّ لو أمكنَ الإتيانُ بالحَمْدِ على وَجْهِ الاسْتِحْبابِ ، وذَا غيرُ ممكنٍ؛ لأنَّ ذلك [١/أ] الإتيانَ إنَّما ثَبَتَ بالحديث ، وهو مُوجِبٌ الابتداءَ به ، وهو غيرُ ممكنٍ ؛ لِتَعارُضِه [و] حديثَ البَسْمَلَةِ ، ولاسْتِلْزامِه التَّسَلْسُلَ .

قُلْتُ : أجابوا عن الأوَّلِ بِحَمْلِ الابْتِداءِ في حَديثِ الحَمْدِ على الابْتِداء العُرْفيّ[٨٤]، أو الإضافيّ[٨٥]، وأمَّا حَمْلُهُ في حَديثِ البَسْمَلَةِ على أَحَدِهِمَا - وإنْ وَقَعَ التَّعارُضُ - إلَّا أنَّه[٨٦] لا يَنْدَفِعُ[٨٧] السُّؤالُ ؛ إذ الكلامُ[٨٨] في الإجماعِ الفِعْلِيّ .

وما قيل[٨٩]: « إنه يجوز أن يُوجَدَ الحَمْدُ في البَسْمَلَةِ » ، فقد نفاهُ الحَديثان[٩٠] .

وعن الثاني [٩١] : بأنَّهُ أرادَ كُلَّ أمرٍ ذي بالٍ يُقْصَدُ بالابْتِداءِ ، ولا يجعلُ وسيلة إلى ابتداءٍ آخر، وبأنَّ ذاتَهما كافيةٌ في الابتداءِ بهما ، كما أنَّ كلَّ المضاء يتوقف في ضيائه إلى الشَّمس وهي مُضِيئة بذاتها[٩٢] بلا توقُّفٍ إلى المضيء الآخَر ، والأولُ تكلُّفٌ ، والثاني مزيَّفٌ[٩٣] .

والجوابُ[٩٤]: أنَّ العقلَ قد خصَّصَهما[٩٥] عن كلِّ أمرٍ ذي بالٍ ، كما خُصِّصَ اللهُ - تعالى - عن كلِّ شيءٍ في قوله - تعالى -: ﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾[٩٦]، فلا يلزمُ التَّسَلْسُلُ والدَّوْرُ.

---

(٨٢) القائل : عصام الدين الإسفراييني في (حاشيته على الفوائد الضيائية «خ» ق٣/أ).
(٨٣) في (أ) : «الفضلاء» ، والمثبت من (ب) ، وهو في (حاشية عصام الدين على الفوائد الضيائية «خ» ق٣/أ).
(٨٤) أي : غير اللغوي ، وهو العُرْفُ العام ؛ إذ هو المتبادر ، والمراد به ههنا : ذكر الشيء قبل المقصود ، فيتناول الحمدلة بعد البسملة، وهو أمر ممتد يمكن الابتداء بهذا المعنى بأمور متعددة من التسمية والتحميد وغيرهما، وهذا المعنى قد يتحقق في ضمن الابتداء الحقيقي ، وقد يتحقق في ضمن الإضافي، فلا يكون الابتداء بواحد مفوِّتًا للابتداء بغيره حينئذ. (انظر: التعريفات للجرجاني ص٧، ودستور العلماء ٢٤/١، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٨١/١، وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٦/١).
(٨٥) أي : غير الحقيقي ، وهو الابتداء بشيء مقدم بالقياس إلى أمر آخر ، سواء كان مؤخرًا بالنسبة إلى شيء آخر أم لا. (دستور العلماء ٢٤/١، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٨١/١).
(٨٦) الصواب : «فإنه».
(٨٧) في (ب) : «يدفع».
(٨٨) في (أ) : «الكام» ، والمثبت الصواب.
(٨٩) ساقط من (ب) : «قيل»، والقائل : عصام الدين الإسفراييني في (حاشيته على الفوائد الضيائية «خ» ق٣/أ)، ونصُّه : «ويمكن أن يقال : تَرَكَ الحمدَ؛ اقتصارًا على ما تضمَّنَتْه التسميةُ من إظهار صفات الكمال الذي هو الحمد حقيقةً» اهـ.
(٩٠) وذلك أنَّ ورودهما استقلالًا في البسملة والحمدلة يقتضي وجودهما بالضرورة استقلالًا.
(٩١) أي : وأجابوا عن الثاني.
(٩٢) في (أ) : «لذاتها».
(٩٣) وذلك أنَّ الأوَّلَ منعَ دخول البسملة والحمدلة في «أمر ذي بال» باعتبار قيودٍ فيها ، وذلك تكلُّف ، والثاني منعَ لزوم التسلسل بعد تسليم دخولهما باستغناء نفسها عن الآخر ، فيلزم الابتداء بنفسهما ، والتأخر عنهما ، وما هذا إلا توقُّف الشيء على نفسه ، وذلك مزيَّف باطل. (منه). اهـ (من حاشية النسختين).
(٩٤) قائل هذا الجواب : مولانا خسرو في حاشيته على البيضاوي ومن تبعه. منه. اهـ (من حاشية النسختين).
(٩٥) في (أ) : «خصهما».
(٩٦) سورة الأنعام ، من الآية (١٠٢).

وإنَّما اسْتَعارَ (هَذِهِ) الموضوعةَ لكلِّ أمرٍ محسوسٍ مشاهَدٍ(٩٧)، أو لأمرٍ عامٍّ(٩٨) بشرط الاسْتِعمال في جُزْئِيَّاتِهِ لإِدْراكِ العِبارات أو المعاني بتَنزيلِهِ مَنْزِلَةَ المحْسُوس(٩٩)، ثُمَّ تَنزيله منزلةَ المشاهَد تمييزًا له على أَكْمَلِ تَمَيُّزٍ ، أَوْ بَيَانَ حَالِهِ بِأَنَّهُ قَرِيبٌ(١٠٠) فِي الأَذْهَانِ ؛ وَلِهَذَا أَفْرَدَ (فَائِدَة)(١٠١).

وَهِيَ لُغَةً(١٠٢): مَا حُصِّلَتْ مِن عِلْمٍ أَوْ مَالٍ(١٠٣).

واصْطِلاحًا : المصْلَحَةُ(١٠٤) المتفرِّعَةُ على فِعْلٍ مِن حَيْثُ حُصُولُها مِنْهُ(١٠٥).

وأمَّا مِن حيثُ إنَّها(١٠٦) على طَرَفِه ونِهايَتِهِ(١٠٧)، فتسمَّى : (غَايَةً)(١٠٨)، ومن حيثُ إنها مطلوبةٌ للفاعل بفعله، تُسَمَّى : (غَرَضًا) ، ومن حيث إنها باعثةٌ للفاعلِ على إقْدامه على فعْله تُسَمَّى : (عِلَّةً غَائِيَّةً)(١٠٩)، فالكلُّ مُتَّحِدَةٌ بالذَّات ، ومختلفةٌ بالاعتبار ؛ إلَّا أَنَّ الحَيْثِيَّتَيْنِ(١١٠) الأُولَيَيْنِ(١١١) مُتَسَاوِيَتانِ كالأُخْرَيَيْنِ(١١٢)، وأَنَّ الأُولَيَيْنِ أعمَّانِ(١١٣) مِنْهُما مُطْلَقًا(١١٤).

---

(٩٧) قال الرضيُّ في (شرحه على الكافية ٤٧٢/٢) : «فالأصل، على هذا: ألا يُشارَ بأسماء الإشارة إلَّا إلى مُشاهَدٍ محسوسٍ، قريبٍ أو بعيدٍ، فإن أُشيرَ بها إلى محسوسٍ غيرِ مُشاهَدٍ، نحو: ﴿تِلْكَ ٱلْجَنَّةُ﴾ [مريم:٦٣] ؛ فَلِتَصْييرِهِ كالمشاهَد، وكذلك إن أُشير بها إلى ما يستحيل إحساسُه ومشاهدتُه نحو: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾ [الأنعام:٩٥]، و: ﴿ذَٰلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّيٓ﴾ [يوسف:٣٧]» اهـ.

(٩٨) وإلى الأول ذهب القاضي [في] (العضدية)، ومن تبعه كالسيد الشريف ، [والسبكي في (الإبهاج ١٩٤/١)]، فإنَّ أسماء الإشارة موضوعة عندهم للأفراد المحسوسة بالمشاهدة ، وأمَّا أمر العامِّ فإنه للوضع ، وإلى الثاني ذهب الكالي ومَن تبعه كسعد الدين التفتازاني ، فإنَّ أسماء الإشارة موضوعة بشرط الاستعمال في أفرادها ، وقد حقَّقنا المذهبين في (كشف الكنوز على شرح العضدية) بما لا يزيد عليه. منه. اهـ (من حاشية النسختين).

(٩٩) بأن شُبِّهت العبارات الذهنية بأمرٍ مُشاهَد محسوس بجامع الحضور وسهولة المأخذ ، واستعير لها اسم المشبَّه به ، وهو كلمة (هذه)، ففي الكلام استعارةٌ تصريحية تحقيقيَّة. (حاشية الحفناوي على شرح السمرقندي على الرسالة العضدية «خ» ق٩/ب، وانظر: شرح القوشجي على العضدية «خ» ق٢/أ، وشرح العصام على العضدية ق١/أ).

(١٠٠) في (أ) : (قرب) ، والمثبت من (ب).

(١٠١) أي : أنه أفرد (فائدة) مع أنها عبارة عن (فوائد) ؛ مراعاةً لمطابقة (هذه) في الإفراد بحسب اللفظ ، أو مراعاةً لجعلها في التناول كالأمر الواحد ، أو أشار بالإفراد إلى أنها وإن كانت متعددة فلأنَّها جُعلت بالترتيب واحدة. (انظر: شرح العصام على الرسالة العضدية ق١/أ).

(١٠٢) ساقط من (ب) : «لغة». وانظر : ديوان الأدب للفارابي ٣٦٤/٣، والصحاح [فيد] ٥٢١/٢، ولسان العرب [فيد] ٣٤٩٨/٥، والكليات للكفوي ص٦٩٤، وتاج العروس [فيد] ٥١٧/٨.

(١٠٣) قيل : الفائدة بهذا المعنى ، مشتقَّةٌ من (الفَيْد) ، بمعنى : استحداث المال أو الخير ، فيكون معنى (الفائدة) : مُستحدَثَة المال أو الخير ومُحَصَّلته، فهي بمعنى اسم المفعول ، وقيل : (الفائدة) اسم فاعلٍ من (فَأَدْتُهُ) إذا أصبتُ فؤادَهُ ، فعلى هذا معنى (الفائدة) : المصيبةُ إلى الفؤاد.
والمعنى : هذه العبارة مصيبةٌ فؤادَ المصنِّف وذِهْنَهُ ؛ حيث رتَّبها فيه قبل الأداء ، أو مصيبةٌ فؤادَ السامع باعتبار أدائها ، أو مصيبةٌ فؤادَ المعنى ، كناية عَن تَمكُّنها منه ، وتناهيها في بيانه. (انظر: شرح السمرقندي على العضدية ق٣/أ، وحاشية الحفناوي على شرح السمرقندي ق١٠، وحاشية الشيرانسي على شرح العصام على العضدية ق١/ب، وشرح القوشجي على العضدية ق٢/أ).

(١٠٤) في (ب) : (المصطلحة)، تحريف.

(١٠٥) انظر : شرح القوشجي على العضدية ق٢/أ، وشرح العصام على العضدية ق١/ب، والكليَّات للكفوي ص٦٩٤.

(١٠٦) أي : المصلحة.

(١٠٧) أي : على طرَف الفعل ونهايته.

(١٠٨) أي : غايةً للفعل. (انظر: شرح السمرقندي على العضدية ق٣/أ).

(١٠٩) وتسمَّى – أيضًا -: (عِلَّة باعثة). (حاشية الحفناوي على شرح السمرقندي ق١٠/ب).

(١١٠) في (ب) : (أن من الحَيثيتين)، والمثبت الصواب.

(١١١) أي : الفائدة والغاية.

قالَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ[١١٥]: « وأمَّا الغَرَضُ فهو ما[١١٦] لأَجْلِه إقْدَامُ الفاعلِ على فِعْلِه ، وتُسَمَّى : عِلَّةً غائيَّةً، ولا تُوجَدُ في أفعالِهِ - تَعالَى -، وإن جمَّتْ فوائدُها »[١١٧]، فتأمَّلْ.

قالَ صَاحِبُ (التَّنْقِيحِ)[١١٨]: «وإنَّ[١١٩] أفعالَهُ – تَعالى – مُعَلَّلةٌ بمصَالحِ العِبادِ عِنْدَنا ».

وما أَبْعَدَ عَنِ الحقِّ قَوْلَ مَن قالَ[١٢٠] : إنَّها غيرُ مُعَلَّلَةٍ[١٢١] ؛ فإنَّ بَعْثَةَ الأنبياءِ – عَلَيْهِمُ السَّلامُ – لاهْتِدَاءِ الخَلْقِ[١٢٢] ، وإظْهارِ المعْجِزاتِ لِتَصْدِيقِهِمْ ، فَمَنْ أَنْكَرَ التَّعْلِيلَ فَقَدْ أَنْكَرَ النُّبُوَّةَ ، وقَوْلُهُ – تَعَالى -: ﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾[١٢٣] ونَحْوُهُ[١٢٤] دَالٌّ عَلى مَا قُلْنَا[١٢٥].

(تَنْحَصِرُ) أي : الفائِدَةُ انْحِصَارَ الكُلِّ (فِي) أَجْزَاءِ[١٢٦] (مُقَدِّمَةٍ ، وَتَقْسِيمٍ ، وَخَاتِمَةٍ)[١٢٧].

ويجوزُ : «انْحِصَارَ الكلِّيِّ[١٢٨] في جُزئيَّاتِه[١٢٩]» إنْ رَجَعَ الضَّميرُ إلى مُقدَّرٍ[١٣٠]، وهو ما تَضَمَّنَتْهُ الفَائِدَةُ.

---

(١١٢) أي : الغرض والعلَّة الغائية.
(١١٣) تعبير خطأ ؛ إذ (أفعل) التفضيل المجرد من (أل) والإضافة يلزمه الإفراد والتذكير ، و(مِنْ) بعده جارة للمفضول ، والصواب : «أعمّ منهما».
(١١٤) انظر: كتاب المواقف للإيجي ٢٥٤/٢، والكليات للكفوي ص٦٧٠، وشرح السمرقندي على العضدية ق٣/أ، وحاشية الحفناوي ق١٠- ١٣/أ، وحاشية الشيرانسي على شرح العصام ق١/ب.
(١١٥) هو علي بن محمد بن علي الجرجاني الحسيني الحنفي ، ويعرف بالسيد الشريف ، عالم حكيم، مشارك في أنواع من العلوم، وتصدى للإقراء والإفتاء ، ولد بجرجان ، وتوفي بشيراز ، من تصانيفه الكثيرة : حاشية على شرح التنقيح للتفتازاني في الأصول، وحاشية على شرح مختصر المنتهى الأصولي، وشرح التذكرة النصيرية في الهيئة، وحاشية على تفسير البيضاوي، وحاشية على المطول للتفتازاني في المعاني والبيان، توفي سنة ٨١٦هـ . (الضوء اللامع ٣٢٨/٥، والبدر الطالع ٤٨٨/١، ومعجم المؤلفين ٢١٦/٧).
(١١٦) ساقط من (ب) : «ما».
(١١٧) حاشية السيد الشريف على شرح مختصر المنتهى الأصولي ٤٨/١، وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٤/١، ١٢٤٥/٢، ودستور العلماء ٣/٣.
(١١٨) الحقُّ أنه المحبوبي صاحب (التوضيح في حل غوامض التنقيح) ، انظره : ١٢٦/٢.
(١١٩) ساقط من (ب) : «و».
(١٢٠) ساقط من (ب) : «قال»، وانظر: دستور العلماء ٣/٣.
(١٢١) في (أ) : «متعلقة»، والمثبت من (ب)، وهو الصواب.
قال الأشاعرة : لا يجوز تعليل أفعاله - تعالى - بشيء من الأغراض ؛ إذ لا يجب عليه - تعالى – شيءٌ ، فلا يجب أن يكون فعله معلَّلًا بالغرض، ولا يقبح منه شيءٌ ، فلا قُبح في خلوِّ أفعاله من الأغراض بالكلية. ووافقهم في ذلك جهابذ الحكماء وطوائف الإلهيين؛ بناءً على كون أفعاله – تعالى - بالاختيار لا بالإيجاب، وخالفهم المعتزلة ، وذهبوا إلى وجوب تعليلها. وقالت الفقهاء : لا يجب ذلك ، لكن أفعاله تابعة لمصالح العباد تفضّلًا وإحسانًا. (وانظر بسط المسألة في : الفروق للقرافي ٤١/٢، والموافقات ٩/٢- ١٣، وشرح التلويح على التوضيح للتفتازاني ١٢٥/٢- ١٢٧، والتقرير والتحبير لابن الموقت ١٤٢/٣، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٢٤٩/٢، ١٢٥٠، وحاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٢٧٤/٢).
(١٢٢) في (أ) : «لإهداء الحق».
(١٢٣) سورة الذاريات ، الآية (٥٦).
(١٢٤) من نحو قولِه – تعالى -: ﴿مِنْ أَجْلِ ذَٰلِكَ كَتَبْنَا عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ [المائدة:٣٢]، وقولِه: ﴿إِنَّمَا نُمْلِى لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِثْمًا﴾ [آل عمران:١٧٨]، وقولِه: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿١٠٧﴾﴾ [الأنبياء:١٠٧] . (انظر: الفروق للقرافي ٤١/٢، وحاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٢٧٤/٢).
(١٢٥) في (ب) : «قلناه».
(١٢٦) في (ب) : «أجزائه»، والمثبت الصواب.
(١٢٧) حصر الكل في أجزائه : هو الذي لا يصح إطلاق اسم الكل على أجزائه، مثل حصر الرسالة على الأشياء الثلاثة؛ لأنه لا تطلق الرسالة على كل واحد من الثلاثة. (انظر: التعريفات للجرجاني ص٨٨، والكليات ص٢٦٤).
(١٢٨) في (أ) : (الكل) ، والمثبت الصواب .

ولمَّا كانَ بينَ الكُلِّ وأجزائِهِ تغايرًا إجمالًا[١٣١] وتفصيلًا لم يلزم ظرفيَّة الشَّيْءِ لِنَفْسِهِ .

ثم الحَصْرُ إمَّا عقليٌّ ، أو استقرائيٌّ[١٣٢]؛ لأنه إمَّا أن يتردَّدَ بين النفي والإثبات ، ويجزمُ العَقْلُ بمُجرَّدِ مُلاحظةِ مَفْهُومِ القِسْمةِ[١٣٣] فهو عقليٌّ ، أَوْ لَا[١٣٤] فهو اسْتِقْرائيٌّ.

والحَصْرُ في مِثْلِهِ اسْتِقْرائيٌّ يَسْتَنِدُ انْحِصَارُهُ إلى الاسْتِقْرَاءِ والتَّتَبُّعِ ، سَواءٌ كانَ في الأَجْزَاءِ أو في الجُزئيَّات، فالمرادُ بالاسْتِقْراءِ معناهُ اللُّغَويّ ، لا ما يُقَابِلُ التَّمْثِيلَ[١٣٥]، وهو[١٣٦] اسْتِدلالٌ بأحكامِ الجزئيَّاتِ على حُكمٍ كُلِّيٍّ[١٣٧] .

والمَقْصُودُ في القِسْمَةِ تَحْصِيلُ الأَقْسَامِ ، لَا تَعْدِيَةُ حُكْمِهَا إلى مُقَسَّمِها ، فإنَّها إنَّما تُتَصَوَّرُ بَعْدَ تَحصِيلِهَا ، ومَعْرِفَةِ أَحْكَامِهَا ، فمَن رامَ به ما يُقابِلُهُ فَقَدْ رَكِبَ شَطَطًا ، كَما رَكِبَ مَن رَامَ في مِثْلِهِ حَصْرًا عَقْلِيًّا ، إلَّا أَنْ يُقْصَدَ به ضَبْطُ قِسْمَةٍ اسْتِقْرائيَّةٍ يُمْكِنُ فيها التَّرْدِيدُ بينَ النَّفْيِ والإِثْبَاتِ ابْتِدَاءً، فَيُورَدَ عَلى [١/ب] صُورَةِ الحَصْرِ العَقْلِيِّ ، فَيَقِلَّ الانْتِشَارُ ، ويَسْهُلَ الاسْتِقْرَاءُ ، ويَبْقَى [القِسْمُ][١٣٨] الأَخِيرُ مُرْسَلًا قَطْعًا.

فَيُقَالُ : ما يُذْكَرُ في الفائِدَةِ إمَّا أنْ يكونَ مَقْصُوداً بالذَّاتِ ، أَوْ لَا ، والأَوَّلُ هو التَّقْسِيمُ ، والثَّانِي إمَّا أنْ يُتَوَقَّفَ عَلَيْهِ ذلكَ ، أَوْ لَا ، بَلْ ذُكِرَ لِإيضَاحِ ذَلِكَ المَقْصُودِ ، والأَوَّلُ المُقَدَّمَةُ ، والثَّانِي الخَاتِمَةُ، فَالقِسْمُ الأَخِيرُ مُرْسَلٌ مُحْتَمِلٌ لِقِسْمَيْنِ .

وأَمَّا الخُطْبَةُ فَسَاقِطَةٌ[١٣٩] عَنْ دَرَجَةِ الِاعْتِبَارِ ؛ إذْ لَا حَاجَةَ إلَيْها في نَفْسِ المَقْصُودِ أَصْلًا.

فَإنْ قُلْتَ : حَصْرُ الحَصْرِ في عَقْلِيٍّ واسْتِقْرَائِيٍّ مِنْ أَيِّ قِسْمٍ ؟

قُلْتُ : مِنَ الاسْتِقْرَائِيِّ[١٤٠] - وإنْ قِيلَ[١٤١] مِن العَقْلِي - ؛ لأَنَّ العَقْلَ لَا يَجْزِمُ بِالانْحِصَارِ فِيهما بِمُجَرَّدِ مُلاحَظَةِ مَفْهُومَيْهِمَا ؛ ولِذَلِكَ قَسَّمَ بَعْضُهُمُ الثَّانِيَ إلى مَا

---

(١٢٩) حصر الكلي في جزئياته : هو الذي يصح إطلاق اسم الكلي على كل واحد من جزئياته، كحصر المقدمة على ماهية المنطق، وبيان الحاجة إليه، وموضوعه. (انظر: التعريفات للجرجاني ص٨٨، والكليات ص٢٦٤).

(١٣٠) في (ب) : «مقدمة»، والمثبت الصواب.

(١٣١) في (ب) : «إجماليًا».

(١٣٢) انظر: التعريفات ص٨٨، ودستور العلماء ٢٦/٢، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٦٨٠/١.

(١٣٣) من غير استعانة بأمر آخر.

(١٣٤) أي : لا يكون دائرًا بين النفي والإثبات، بل يحصل بالاستقراء والتَّتَبُّع.

(١٣٥) الذي هو : إثْبَاتُ حُكْمٍ جُزئيٍّ في جُزئيٍّ آخر لِمَعْنًى مُشْتَرَك بَينهمَا، ويسميه الفقهاء قياسًا. (انظر: معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ص١٢٦، وحاشية النسختين).

(١٣٦) أي : الاستقراء.

(١٣٧) في (ب) : «الحكم الكلي»، فهو عبارة عن تَصَفُّح أمورٍ جزئية لنحكم بحكمها على أمرٍ يشمل تلك الجزئيات. (انظر: المستصفى للغزالي ص٤١، ومعجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ص١٢٦).

(١٣٨) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(١٣٩) في (ب) : «فساقط».

(١٤٠) في (ب) : «الاستقراء».

(١٤١) لم يعزه العصام إلى أحد في (حاشيته على الفوائد الضيائية ق٩/أ)، فقال : « الحصر المراد - هنا - قيل : عقلي ، ونحن على أنه استقرائي»، وعليه تظهر متابعة الشارح له.

يُجْزَمُ بِالدَّلِيلِ أَوِ التَّنْبِيهِ وإِلَى مَا سِوَاهُ ، وسُمِّيَ الأَوَّلُ قَطْعِيًّا(١٤٢)، والثَّانِي اسْتِقْرَائِيًّا(١٤٣).

ولمَّا سَبَقَ ذِكْرُ (المُقَدِّمَةِ) ، عَرَّف (المُقَدِّمَةَ) ، وهِيَ مُبْتَدَأٌ خَبَرُهَا مَحْذُوفٌ(١٤٤)، لَا العَكْسُ(١٤٥)؛ لأَنَّهُ مُخَالِفٌ لِمَا تَقَرَّرَ عِنْدَهُمْ : أَنَّ مَا هُوَ مَعْلُومٌ فَهُوَ مُبْتَدَأٌ ، وَمَا هُوَ مَجْهُولٌ فَهُوَ خَبَرٌ(١٤٦).

والمُقَدِّمَةُ فِي الأَصْلِ(١٤٧) بِمَعْنَى : تَقَدُّمِ الشَّيْءِ مُطْلَقًا ، ثُمَّ نُقِلَتْ مِنْهُ إِلَى الجَمَاعَةِ الَّتِي تَقَدَّمَ الجَيْشَ، فَقِيلَ : مُقَدِّمَةُ(١٤٨) الجَيْشِ ، فَكَانَتِ التَّاءُ لِلنَّقْلِ مِنَ الوَصْفِيَّةِ إِلَى الاِسْمِيَّةِ(١٤٩)، ثُمَّ اسْتِعِيرَتْ لِأَوَّلِ كُلِّ شَيْءٍ ، فَقِيلَ : مُقَدِّمَةُ الكِتَابِ.

وَالمَفْهُومُ مِنْ كَلَامِ (المُغْرِبِ)(١٥٠): أَنَّهَا لَمْ تُنْقَلْ ، بَلِ اسْتُعْمِلَتْ فِي بَعْضِ أَفْرَادِ المَعْنَى الْأَصْلِيِّ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا.

وَمِنْ هَهُنَا تَرَى بَعْضَهُمْ(١٥١) يَقُولُ : إِنَّها مَأْخُوذَةٌ مِنْ «مُقَدِّمَةِ الجَيْشِ».

وَبَعْضَهُمْ(١٥٢) يَقُولُ : إِنَّها مَأْخُوذَةٌ مِن «قَدَّمَ».

ثُمَّ تُطْلَقُ فِي العُرْفِ(١٥٣) عَلَى مَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الشُّرُوعُ ، وَتُسَمَّى : مُقَدِّمَةَ العِلْمِ.

فَإِنْ قُلْتَ : هَلْ لَهَا مَعْنًى آخَرُ عُرْفِيٌّ ؟

قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ بِهِ التَّفْتَازَانِيُّ(١٥٤)، وَهِيَ : « طَائِفَةٌ مِنَ الْأَلْفَاظِ قُدِّمَتْ(١٥٥) أَمَامَ المَقْصُودِ ؛ لِارْتِبَاطٍ لَهُ بِهَا ، وَانْتِفَاعٍ بِهَا فِيهِ ، سَوَاءٌ تَوَقَّفَ عَلَيْهِ ، أَوْ لَا ، وَتُسَمَّى : مُقَدِّمَةَ الْكِتَابِ»(١٥٦).

---

(١٤٢) في (ب) : «قطعية».
(١٤٣) انظر: حاشية العصام على الفوائد الضيائية ق٩/أ، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٦٨٠/١.
(١٤٤) أي : المقدمة هذا الذي نشرع فيه ، أو : هذه المعاني المذكورة من الأحكام وما يتعلق بها إلى التقسيم ، أو : الألفاظ الدالة عليها. (انظر: شرح القوشجي على العضدية ق٣/أ ، وشرح العصام عليها ق٥/ب).
(١٤٥) الذي ذهب إلى جوازه القوشجي في (شرح العضدية ق٣/أ).
(١٤٦) لأنَّ محط الفائدة هو الخبر ، فإذا كان معلومًا فأنَّى تتصوَّر الفائدة ؟، وإنما جعلوا الخبر محطَّ الفائدة على معنى أنَّ المقصودَ الأصليَّ أنَّ الكلامَ إسناده إلى المخبر عنه ، لا على أنه في نفسه مقصودٌ منه. اهـ (من حاشيه النسختين)
قال ابن السرَّاج : «حَقُّ المعرفة أن تكونَ هي المبتدأ ، وأن تكون النكرة الخبر ؛ لأنك إذا ابتدأت فإنما قصدُك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدِّثه عنه ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه ويستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به، وإنما نكرته لتسند إليه الخبر». (الأصول ٥٩/١، وانظر: المقتضب ٢٢١/٣).
(١٤٧) انظر: مقاييس اللغة [قدم] ٦٥/٥.
(١٤٨) بكسر الدال ، وقد حكى ثعلبٌ فتحها. (انظر: القاموس المحيط ١٥٩/٤، وتاج العروس ٢٤٠/٣٣ : [قدم]).
قال البطليوسي : « ولو فتحت الدال لم يكن لحنًا ؛ لأنَّ غيرَه قدَّمه ». (انظر: لسان العرب [قدم] ٣٥٥/٥).
(١٤٩) بمعنى : أنَّ اللفظ لمَّا صار اسمًا بغلبة الاستعمال بعد أن كان وصفًا ، وصارت اسميَّتُهُ فرعَ وصفيَّتِه ، جعلت التاءُ علامةً لهذه الفرعيَّة. (انظر: حاشية الدسوقي على شرح التفتازاني على التلخيص ٦٨/١، وحاشية الحفناوي على شرح السمرقندي على العضدية ق١٥/أ).
(١٥٠) حيث قال: «قَدَّمَ وَتَقَدَّمَ بِمَعْنًى ، وَمِنْهُ : مُقَدِّمَةُ الْجَيْشِ ، وَمُقَدِّمَةُ الْكِتَابِ - بِالْكَسْرِ». (المغرب [قدم] ص٣٧٤).
(١٥١) كما هو ظاهر كلام الزمخشري في (الفائق ٤٦/١) ؛ حيث قال : «الْمُقَدِّمَة : الْجَمَاعَة الَّتِي تتقدم الْجَيْش ، من قَدَّم بِمَعْنَى تقدّم ، وقد استعيرت لأول كل شَيْء ، فَقيل : مِنْهُ مُقَدّمَة الْكتاب» ، وبه قال التفتازاني في (مختصر التلخيص ٦٨/١)، وصاحب (دستور العلماء ٢١٧/٣).
(١٥٢) كما هو ظاهر كلام صاحب (المُغرب) ، وبه قال السبكي في (عروس الأفراح – ضمن شروح التلخيص ٦٦/١)، ويؤيده ما نقل عن ثعلب أنه قد تفتح داله ، كما مرَّ.
(١٥٣) انظر: مختصر التلخيص ٦٩/١، والتعريفات ص٢٢٥، والكليات ص٨٧٠، ودستور العلماء ٨٤/٣، ٢١٧، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٦٣٠/٢.

وَقَالَ السَّيِّدُ [الشَّرِيفُ][١٥٧] - قُدِّسَ سِرُّهُ - : « إِنَّهَا اصْطِلَاحٌ جَدِيدٌ لَا نَقْلَ عَلَيْهِ فِي كَلَامِهِمْ ، وَلَا هُوَ مَفْهُومٌ مِنْ إِطْلَاقَاتِهِمْ»[١٥٨].

وَإِنَّمَا اسْتَحَقَّتْ تِلْكَ الْأَلْفَاظُ التَّقْدِيمَ وَالتَّسْمِيَةَ بِالْمُقَدِّمَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا فِي بَيَانِ مَا هُوَ مُقَدَّمَة، وَإِطْلَاقُهَا عَلَيْهَا مِنْ هَذِهِ الْحَيْثِيَّةِ لَا تَحْتَاجُ إِلَى اصْطِلَاحٍ جَدِيدٍ ، فَتَأَمَّلْ.

([اعْلَمْ] أَنَّ «أَلْ») مَوْضُوعَةٌ لُغَةً (عِنْدَ بَعْضِ) أَئِمَّةِ الْأُصُولِ[١٥٩] (لِلتَّعْرِيفِ مُطْلَقًا).

قَالَ السَّكَّاكِيُّ[١٦٠]: « وَهُوَ أَقْرَبُ »[١٦١]، وَاسْتَصْوَبَهُ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ[١٦٢].

وَذَلِكَ أَنَّ مَعْنَى التَّعْرِيفِ مُطْلَقًا هُوَ الْعَهْدُ[١٦٣]، وَالْإِشَارَةُ إِلَى أَنَّ مَدْلُولَ اللَّفْظِ مَعْلُومٌ حَاضِرٌ فِي ذِهْنِ السَّامِعِ، سَوَاءٌ كَانَ الْحَاضِرُ مَاهِيَّةً[١٦٤] أَوْ[١٦٥] حِصَّةً[١٦٦]، وَأَمَّا أَنَّ ذَلِكَ الْحَاضِرَ هُوَ الْحَقِيقَةُ أَوْ حِصَّةٌ مِنْهَا ، فَأَمْرٌ خَارِجٌ عَنْ حَقِيقَةِ تَعْرِيفِ الْعَهْدِ ، بَلْ هُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَعْرُوضِ التَّعْرِيفِ ، أَعْنِي : الْحَاضِرَ، لَا إِلَى مَعْنَى التَّعْرِيفِ، أَعْنِي : الْإِشَارَةَ إِلَى الْحُضُورِ ، فَلَوِ اعْتُبِرَ خُصُوصِيَّةُ الْحَاضِرِ – وَيُسَمَّى : الْإِشَارَةَ إِلَى حُضُورِ الْحَقِيقَةِ – تَعْرِيفَ الْحَقِيقَةِ ، وَإِلَى حُضُورِ الْحِصَّةِ تَعْرِيفَ الْعَهْدِ كَانَ ذَلِكَ امْتِيَازًا بِمُجَرَّدِ اصْطِلَاحٍ، وَالْكَلَامُ فِي مَاهِيَّةِ تَعْرِيفِ «أَلْ»[١٦٧] الْحَقِيقَةِ وَامْتِيَازِهَا فِي نَفْسِهَا عَنْ تَعْرِيفِ الْعَهْدِ[١٦٨].

---

(١٥٤) هو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني ، من أئمة العربية والبيان والمنطق ، ولد بتفتازان (من بلاد خراسان)، وأقام بسرخس، وأبعده تيمورلنك إلى سمرقند، فتوفي فيها، ودفن في سرخس ، كانت في لسانه لكنة، من كتبه : شرح التصريف العزي، والمطوّل في البلاغة، وتهذيب المنطق ، والتلويح إلى كشف غوامض التنقيح ، وغيرها، توفي سنة ٧٩٣هـ. (الأعلام ٢١٩/٧).

(١٥٥) في (أ) : (قدم) ، والمثبت الصواب ، وهو من (المطول ص١٣، ومختصر التلخيص للتفتازاني ٦٩/١).

(١٥٦) المطول للتفتازاني ص١٣، ومختصر التلخيص له ٦٩/١.

(١٥٧) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(١٥٨) حاشية السَّيد الشريف على المطول ص٣٩.

(١٥٩) انظر: مفتاح العلوم ص٢١٥، وشرح الكافية للرضي ٢٥٦/٣، والبحر المحيط للزركشي ١٩٧/٣، ١٤٥/٤، وحاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٦٥/١.

(١٦٠) هو أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي السَّكَّاكيّ الخوارزمي الحنَفي ، كان إمامًا كَبيرًا عَالمًا متبحِّرًا في النَّحْو والتصريف ، وعلمي المعاني وَالبَيَان ، وَالعَرُوض ، والشعر، مولده ووفاته بخوارزم، من كتبه : مفتاح العلوم ، ورسالة في علم المناظرة ، توفي سنة ٦٢٦هـ . [الجواهر المضيَّة في طبقات الحنفية ٢٢٥/٢، وبغية الوعاة ٣٦٤/٢، والأعلام ٢٢٢/٨].

(١٦١) مفتاح العلوم ص٢١٥. والألف واللام عنده إنما هي لتعريف العهد الذهني خاصَّةً. (شرح مغني اللبيب للدماميني ص٢٨٥).

(١٦٢) انظر: المصباح في شرح المفتاح للسيد الشريف [رسالة دكتوراه بجامعة مرمرة - تركيا] : ص٢١٤.

(١٦٣) وهذا هو رأي أبي الحجاج يوسف بن معزوز ، مخالفًا في ذلك رأي النحويين، فذكر أن «أل» لا تكون إلا عهدية ، فإذا قلت : (الدينار خير من الدرهم) ، فمعناه : هذا الذي عهدتُه بقلبي على شكل كذا خيرٌ من الذي عهدته على شكل كذا ، فاللام للعهد أبدًا لا تفارقه. (انظر: التذييل والتكميل ٢٣١/٣، وارتشاف الضرب ٩٨٧/٢، وتعليق الفرائد ٢٥٦/٢، والهمع ٣١٠/١).

(١٦٤) الماهيّة : مُشْتَقَّةٌ من (مَا هُوَ) ، وَهِيَ مَا بِهِ يُجَاب عَن السُّؤَال بِـ (مَا هُوَ) ، وتطلق غَالِبًا على الْأَمر المتعَقَّل، مثل المتعَقَّل من الإنسان، وهو الحيوان الناطق، مع قطع النظر عن الوجود الخارجي، وهي أعم من الْحَقِيقَة ؛ لِأَن الْحَقِيقَة لَا تستعْمل إِلَّا فِي الموجودات . (انظر: التعريفات ص١٩٥، والكليات ص٨٦٣، والتوقيف على مهمات التعاريف ص٢٩٤، ودستور العلماء ١٣٦/٣، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٤٢٣/٢).

(١٦٥) القياس : «أم».

(١٦٦) الحصَّة - كما عرَّفها عصام الدين في (حاشيته على الفوائد الضيائية ق٨٩/ب - في مبحث التمييز)-: «لا تطلق في المتعارَف إلا على الفَرْد الاعتباري الذي يُحَصِّلُه العَقْلُ من أخذ المفهوم الكلي مع الإضافة إلى معيّن ، ولا تطلق على الفرد الحقيقي». (وانظر: الكليات ص٤٠٨، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٦٧٩/١).

(١٦٧) ساقط من (ب) : «أل».

(١٦٨) هذه الفقرة بتمامها من (التقرير والتحبير على تحرير ابن الهمام لابن الموقت الحنفي ١٩٦/١- بتصرف يسير).

وَإِذَا كَانَتْ[١٦٩] مَوْضُوعَةً بِمَعْنَى التَّعْرِيفِ مُطْلَقًا ، كَانَ تَعْرِيفُ الجِنْسِ قِسْمًا مِنَ التَّعْرِيفِ ، كَمَا أَنَّ مَا[١٧٠] سَمَوْهُ[١٧١] تَعْرِيفَ العَهْدِ قِسْمٌ آخَرُ مِنْهُ ، ثُمَّ إِنَّ الحَاضِرَ - مَاهِيَّةً كَانَتْ ، أَوْ حِصَّةً - جَازَ أَنْ يَكُونَ حُضُورُهُ إِمَّا تَحْقِيقًا ، كَمَا فِي قَوْلِكَ : «أَحْمَدُهُ حَمْدًا ، وَهُوَ الحَقِيقُ بِالحَمْدِ» ، وَإِمَّا تَقْدِيرًا ، بِأَنْ تُنَزَّلَ الحَقِيقَةُ مَنْزِلَةَ المَعْهُودِ الحَقِيقِيِّ بِوَجْهٍ مِنَ الوُجُوهِ الخَطَابِيَّةِ[١٧٢] ، وَهُوَ إِمَّا أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ مُحْتَاجًا إِلَيْهِ عَلَى طَرِيقِ التَّحْقِيقِ ، أَوْ[١٧٣] عَلَى طَرِيقِ التَّهَكُّمِ ؛ فَهُوَ لِذَلِكَ حَاضِرٌ فِي الذِّهْنِ[٢/أ] ، أَوْ لِأَنَّهُ عَظِيمُ الخَطَرِ ، مَعْقُودٌ بِهِ الهِمَمُ لِذَلِكَ عَلَى أَحَدِ الطَّرِيقَيْنِ[١٧٤] ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا يَغِيبُ عَنِ الحِسِّ عَلَى أَحَدِهِمَا[١٧٥] ، وَإِمَّا لِأَنَّهُ جَارٍ عَلَى الأَلْسُنِ ، كَثِيرُ الدَّوْرِ فِي الكَلَامِ عَلَى أَحَدِ الطَّرِيقَيْنِ[١٧٦].

وَإِنَّمَا اخْتَارَ[١٧٧] «أَلْ» عَلَى «الهَمْزَةِ» المَوْضُوعَةِ لِلتَّعْرِيفِ وَحْدَهَا عِنْدَ المُبَرِّدِ[١٧٨] ، وَزِيدَتْ عَلَيْهَا «اللَّامُ» ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا وَبَيْنَ هَمْزَةِ الاِسْتِفْهَامِ[١٧٩] ، وَعَلَى «اللَّامِ»[١٨٠] المَوْضُوعَةِ لَهُ وَحْدَهَا عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[١٨١] ، وَزِيدَتْ عَلَيْهَا هَمْزَةُ الوَصْلِ[١٨٢] ؛ لِتَعَذُّرِ الاِبْتِدَاءِ بِالسَّاكِنِ[١٨٣] ، وَهَذَا هُوَ المُخْتَارُ عِنْدَ بَعْضِ المُحَقِّقِينَ[١٨٤] ؛ ذَهَابًا لِكُلِّ مَذْهَبٍ : إِمَّا إِلَى مَذْهَبِ الخَلِيلِ[١٨٥] ، وَهُوَ أَنْ «أَلْ» كَـ

---

(١٦٩) أي : «أَلْ».
(١٧٠) ساقط من (ب) : «ما».
(١٧١) في (أ) : (سمو) ، والمثبت الصواب.
(١٧٢) هذه الفقرة بتمامها من (المصباح في شرح المفتاح للسيد الشريف ص٢١٥).
(١٧٣) في (أ) : (و) ، والمثبت الصواب .
(١٧٤) وهما : التحقيق ، أو التهكم.
(١٧٥) أي : أحد الطريقين.
(١٧٦) هذه الفقرة بتمامها من (المفتاح ص٢١٥).
(١٧٧) أي : المصنف.
(١٧٨) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي البصري، إمام العربية ببغداد في زمانه، أخذ عن المازني والسجستاني، وقرأ كتاب سيبويه على الجرمي، له: معاني القرآن، والكامل، والمقتضب، وغيرها، وتوفي سنة ٢٨٥ هـ. [نزهة الألباء للأنباري ص١٦٤، ووفيات الأعيان ٤/٣١٣].
(١٧٩) نسبه إليه الرضي في (شرح الكافية ٣/٢٤١)، فقال : «وذكر المبرد في كتابه (الشافي) : أن حرف التعريف الهمزة المفتوحة وحدها، وإنما ضُمَّ إليها اللام؛ لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام» ، وتبعه في النسبة : ديكقوز في (شرح المراح ص٥٦)، والشيخ خالد الأزهري في (التصريح ١/١٧٩)، وابن كمال باشا في (الفلاح في شرح المراح ص٥٦).
مع أن كلام المبرد في (المقتضب ٢/٩٤) يتفق مع كلام سيبويه ، حيث قال: «ومن ألفات الوصل: الألف التي تلحق مع اللام للتعريف».
قال الشيخ عضيمة مُعَقِّبًا على كلام المبرد السابق : «حديثُ المبرد عن (أل) إنما هو ترديدٌ لما ذكره سيبويه».
(١٨٠) أي : واختار كلمة «أَلْ» على كلمة «اللام».
(١٨١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر ، إمام البصريين، أخذ النحو عن الخليل ، وعيسى بن عمر ، ويونس بن حبيب، واللغة عن الأخفش الأكبر، وعمل كتابه المعروف في النحو، وتوفي سنة ١٨٠هـ. [إنباه الرواة ٢/ ٣٤٦، وبغية الوعاة ٢/ ٢٢٩].
(١٨٢) في (ب) : «وصل».
(١٨٣) هكذا نسبَ إليه - كما فعل الشارحُ وغيره- ، والذي في (الكتاب) يدلُّ على أنَّ سيبويه يرى أنه حرفٌ ثنائيٌّ، وهمزته همزة وصل، معتد بها في الوضع، كالاعتداد بهمزة الوصل في (استمع) ونحوه بحيث لا يعدُّ رباعيًا.
والفرق بين المذهبين: أن مذهب سيبويه (أَلْ) فيه حرف ثنائيُّ الوضع، إلا أن الهمزة همزة وصل معتد بها في الوضع كهمزة (اسْتَمَعَ) ونحوه، فكما لا يعدُّ (اسْتَمَعَ) رباعيًا حتى يُضم أول مضارعه؛ لأنهم اعتدوا بهمزته في الوضع، وإن كانت همزة وصل زائدة، كذا لا تَعُدّ أداة التعريف اللام وحدها، وإن قلنا إن همزتها همزة وصل زائدة.
وأما المذهب الآخر الذي نسبه الشارحُ وغيره إلى سيبويه، فالموضوع للتعريف فيه إنما هو اللام وحدها، ثم إنه لما لم يمكن النطق بالساكن جيء بهمزة الوصل.
وتظهر فائدة الخلاف في قولك: (قَامَ الْقَوْمُ) ونحوه، فعلى مذهب سيبويه تقول: حذفت همزة الوصل لتحرك ما قبلها، وعلى المذهب الآخر لا تقول: حذفت الهمزة، إذ لم يكن ثَمَّ همزة، بل لم يؤت بها لعدم الحاجة إليها لتحرك ما قبل اللام. انظر: الكتاب ٤/٢٢٠، ٢٢٦، ١٤٧، والمساعد ١/١٩٦، والهمع ١/٣٠٧).
(١٨٤) ذكر السيوطي في (الهمع ١/٣٠٧، والنكت ص٢١٤) أن صاحب (البسيط) - يعني : ابن العلّج - عزاهُ إلى المحققين، وذكر ابن مالك في (شرح التسهيل ١/٢٥٣) أنه المشهور عند المتأخرين، واختاره في (سبك المنظوم ص٨٩).

«هَلْ» مَوْضُوعَةٌ لَهُ(١٨٦)، فَظَاهِرٌ ، وَإِمَّا إِلَى مَذْهَبِهِمَا ، فَبِنَاءً عَلَى كَوْنِهِ مِنْ بَابِ : «قُتِلَ بَنُو فُلَانٍ» ، وَقَدْ قُتِلَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ(١٨٧)، وَعَلَى «حَرْفِ التَّعْرِيفِ»(١٨٨)، مَعَ أَنَّهُ أَشْمَلُ لِـ «المِيمِ» عَلَى لُغَةِ حِمْيَرٍ(١٨٩)، وَنَفَرٍ مِنْ بَنِي طَيِّءٍ(١٩٠)، وَعَلَيْهَا قَوْلُهُ ـ عَلَيْهِ السَّلَامُ ـ : «لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»(١٩١)؛ لِصِدْقِ «أَلْ» عَلَى «المِيمِ» مَعَ أَخْصَرِ وَجْهٍ ؛ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنَ اللَّامِ فَقَطْ عِنْدَهُمْ ، فَصَارَ أَصْلُ «أَمْ» : «أَلْ» [كَمَا](١٩٢) صَرَّحَ بِهِ صَاحِبُ «المُفَصَّلِ»(١٩٣)، وَنَجْمُ الأَئِمَّةِ(١٩٤)، عَلَى أَنَّهُ(١٩٥) يَشْمَلُ حَرْفَ النِّدَاءِ ؛ إِذْ هُوَ حَرْفُ تَعْرِيفٍ عِنْدَ بَعْضِ المُحَقِّقِينَ(١٩٦).

وَأَمَّا مَا قَالَهُ ـ قُدِّسَ سِرُّهُ(١٩٧) ـ : «وَلَمْ يَقُلِ ابْنُ الحَاجِبِ(١٩٨): (حَرْفَ التَّعْرِيفِ) ـ مَعَ كَوْنِهِ شَامِلًا لِلْمِيمِ ـ؛ لِعَدَمِ شُهْرَتِهِ» ، فَلَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ إِذْ عَدَمُ شُهْرَةِ شَيْءٍ لَا يَقْتَضِي عَدَمَ ذِكْرِهِ(١٩٩)، وَإِنَّمَا المُقْتَضِي لَهُ شُهْرَتُهُ، مَعَ أَنَّهُ ذُكِرَ فِي بَحْثِ (المَعْرِفَةِ)(٢٠٠) كَلَامًا يَدُلُّ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ(٢٠١).

---

(١٨٥) في (أ) : «خليل» ، وهو الإمام أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو الفراهيدي البصري، صاحب العربية، ومنشئ علم العَروض، أخذ عن عيسى بن عمر، وعنه سيبويه، وكان رأسًا في لسان العرب، دينًا ورعًا، مفرط الذكاء، له: كتاب العين في اللغة، ومعاني الحروف، وكتاب العروض، وغيرها، وتوفي سنة ١٧٠ هـ. [وفيات الأعيان ٢/ ٢٤٤، وبغية الوعاة ١/ ٥٥٧].

(١٨٦) انظر: الكتاب ٣/ ٣٢٤، وسر الصناعة ١/ ٣٣٣، وإيضاح شواهد الإيضاح ٢/ ٦٣٥، والتسهيل ص٤٢، وشرحه لابن مالك ١/ ٢٥٣، ورصف المباني ص٧٠، والتذييل والتكميل ٣/ ٢١٧ ـ ٢٢٥، والجنى الداني ص١٩٣، وتوضيح المقاصد ١/ ٤٦٠، والهمع ١/ ٣٠٦، وشرح الأشموني ١/ ٢٨٢، وخزانة الأدب ٧/ ٢٠٥.
واختاره ابن مالك وصححه في (شرح الكافية الشافية ١/ ٣١٩، وشرح التسهيل ١/ ٢٥٤).

(١٨٧) وهذا مشهورٌ عند العرب ، يخاطبون العشيرة بما يكون من أحدها ، فيقول أحدُهم : « فَعَلَتْ بنو تميم كذا» ، و«قتل بنوفُلانٍ فلانًا» وإنْ كانَ القاتلُ والفاعلُ واحدًا مِن بينِ الجماعة. (انظر: معاني القرآن للفراء ١/ ١١٦، وأمالي الشريف المرتضى ١/ ١٣١).

(١٨٨) أي : واختار كلمة «أَلْ» على لفظ «حرف التعريف».

(١٨٩) انظر: غريب الحديث لابن سلام ٤/ ١٩٤، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٤١، ومغني اللبيب ص٧٠، والهمع ١/ ٣٠٨، وشرح شواهد الشافية ص٤٥١.

(١٩٠) انظر: المغرب في ترتيب المعرب ٢/ ٤٥٣، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٤١، وشرح الشافية لركن الدين ١/ ٥١٥ ـ ٢/ ٨٦٦، والجنى الداني ص١٤٠، ومغني اللبيب ص٧٠، وهمع الهوامع ١/ ٣٠٨، وشرح الأشموني ١/ ٨١، وشرح شواهد الشافية ص٤٥١.

(١٩١) هذا حديثٌ مرفوعٌ للنبي ـ ﷺ ـ، وهو من رواية جابر بن عبد الله في: صحيح البخاري ٢/ ٦٨٧ بلفظ: «لَيْسَ مِنَ البِرِّ الصَّوْمُ فِي السَّفَرِ»، وفي صحيح مسلم ٢/ ٧٨٦ بلفظ : «لَيْسَ مِنَ البِرِّ أَنْ تَصُومُوا فِي السَّفَرِ»، وهو بهذا اللفظ الوارد في المَتن على لُغَة أهل اليمن من رواية كعب بن عاصم الأشعري في: مسند الشافعي ص١٥٧، والكفاية في علم الرواية للخطيب البغدادي ص١٨٣، ونصب الراية للزيلعي ٢/ ٤٦١، وبهذا اللفظ ـ أيضًا ـ من رواية النمر بن تولب في: سر صناعة الإعراب ١/ ٤٢٣، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٢٠، وشرح الكافية للرضي ٣/ ٢٤١، والجنى الداني ص١٤٠، ومغني اللبيب ص٧١، وشرح الشافية للجاربردي ص١٦٦، وقال البغدادي في (شرح شواهد الشافية ص٤٥٤): «وقد اشتهر أنها رواية النمر بن تَوْلب، وليس كذلك».

(١٩٢) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

(١٩٣) انظر: المفصل ص٤٤٩.

(١٩٤) هو رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، نزيل النجف، نحوي صرفي منطقي متكلم، لقب بنجم الأئمة، اشتهر بشرحه لكافية ابن الحاجب وشافيته، توفي سنة ٦٨٦ هـ، وقيل: ٦٨٤ هـ. [بغية الوعاة ١/ ٥٦٧، وشذرات الذهب ٧/ ٦٩١، ومعجم المؤلفين ٩/ ١٨٣]. وانظر قوله في : (شرحه على الكافية ٣/ ٢٤١).

(١٩٥) أي : «حرف التعريف».

(١٩٦) كأبي البركات الأنباري الذي صرَّح بذلك في (أسرار العربية ص١٧٤)، والرضي في (شرحه على الكافية ١/ ٤٢٦).

(١٩٧) يعني به : عبد الرحمن الجامي في (الفوائد الضيائية ١/ ١٨٤، ١٨٥).

(١٩٨) هو أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عُمر الدُّويني الإسناوي، من شيوخه : الشاطبي وعز الدين بن عبد السلام، نشأ وتعلم بمصر، ثم رحل إلى دمشق وقعد للتدريس بالجامع الأموي الكبير بها،ثم رجع إلى مصر، من مصنفاته : الأمالي ، والإيضاح في شرح المفصل، والكافية في النحو، والشافية في الصرف، وغيرها، توفي سنة ٦٤٦ هـ. [ذيل الروضتين ص١٨٢، ووفيات الأعيان ٣/ ٢٤٨، وإشارة التعيين ص٢٠٤، وبغية الوعاة ٢/ ١٣٤].

(١٩٩) في (ب) : «عدم ذكره بل ذكره».

(٢٠٠) انظر: الفوائد الضيائية ٢/ ١٥١.

وَبِهَذَا[٢٠٢] ظَهَرَ غَلَطُ مَا قَالَهُ الأَزْهَرِيُّ[٢٠٣]: «إِنَّ الوَجْهَ أَنْ لَا يُكْتَبَ الْأَلِفُ فِي [ذَلِكَ][٢٠٤] الحَدِيثِ وَغَيْرِهِ ؛ لِأَنَّهَا مِيمٌ جُعِلَتْ كَالْأَلِفِ وَاللَّامِ» .

(وَ) عِنْدَ (كَثِيرٍ) مِنَ المُحَقِّقِينَ[٢٠٥] أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ (لِـ) مَعْنَيَيْنِ : تَعْرِيفِ (العَهْدِ) الخَارِجِيِّ[٢٠٦]، (وَ) تَعْرِيفِ (الجِنْسِ)، فَحِينَئِذٍ كَانَتْ مُشْتَرَكَةً لَفْظًا بَيْنَهُمَا عِنْدَهُمْ ، وَيَكُونُ تَعْرِيفُ الِاسْتِغْرَاقِ ، وَالعَهْدِ الذِّهْنِيِّ[٢٠٧]، وَتَعْرِيفِ الحَقِيقَةِ[٢٠٨] أَقْسَامًا لِتَعْرِيفِ الجِنْسِ.

وَأَمَّا عِنْدَ بَعْضِ أَئِمَّةِ الأُصُولِ[٢٠٩] فَكَانَتْ مُشْتَرَكَةً مَعْنًى[٢١٠]، وَمِنْ هَذَا رُجِّحَ مَذْهَبُهُ[٢١١] عَلَى مَذْهَبِهِمْ[٢١٢]، فَقَدَّمْنَاهُ عَلَيْهِ.

(وَ) عِنْدَ صَاحِبِ «التَّنْقِيحِ»[٢١٣] [وَ] (بَعْضِ) النُّحَاةِ[٢١٤]: أَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ (لِـ) مَعَانٍ ثَلَاثَةٍ ؛ وَلِهَذَا أَخَّرْنَا هَذَا عَنْ ذَلِكَ :

- تَعْرِيفِ (العَهْدِ مُطْلَقًا)، سَوَاءٌ كَانَ عَهْدًا خَارِجِيًّا ، أَوْ عَهْدًا ذِهْنِيًّا.

قَالَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ : « اخْتَلَفُوا فِي المَعْهُودِ الذِّهْنِيِّ ، فَجَعَلَهُ بَعْضُهُمْ قِسْمًا مِنَ المَعْهُودِ ، وَبَعْضُهُمْ قِسْمًا مِنْ أَقْسَامِ الجِنْسِ»[٢١٥].

- (وَ) تَعْرِيفِ (الِاسْتِغْرَاقِ) ، سَوَاءٌ كَانَ اسْتِغْرَاقَ الأَفْرَادِ ، أَوْ اسْتِغْرَاقَ الخَصَائِصِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ حَقِيقِيًّا ، أَوْ عُرْفِيًّا .

وَإِنَّمَا اكْتَفَى – هُنَا – بِالْإِطْلَاقِ ، وَلَمْ يَقُلْ : «مُطْلَقًا» ، وَلَمْ يَكْتَفِ فِي العَهْدِ بِهِ ؛ لِنُكْتَةٍ لَا تَخْفَى عَلَى مَنْ لَهُ دِرْيَةٌ[٢١٦].

---

(٢٠١) وهذا ما أخذه العصام – أيضًا – على الجامي في (حاشيته على الفوائد الضيائية ق١٧٨/ب، ١٧٩/أ).
(٢٠٢) أي : بما نقلناه من أنَّ الميم بدلٌ من اللام فقط ، لا منه ومن الهمزة على ما توهم ، حتى يلزم الجمع بين البدل والمبدل منه. (منه). اهـ (من حاشية النسختين).
(٢٠٣) هو أبو منصور محمد بن أحمد بن الأزهر بن طلحة الأزهري الهروي اللغوي ، كان إمامًا في اللغة ، بصيرًا بالفقه ، أخذ عن نفطويه وابن السراج ، له : تهذيب اللغة ، وعلل القراءات وغيرهما ، توفي سنة ٣٧٠هـ. [طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٦٣/٣، وبغية الوعاة ١٩/١]
وانظر قوله في : تهذيب اللغة ٤٤٨/١٥، وشرح شواهد الشافية للبغدادي ص٤٥٤.
(٢٠٤) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
(٢٠٥) انظر: المفصل ص٤٤٩، وتوجيه اللمع ص٤٩١، والتذييل والتكميل ٢٣١/٣، وتوضيح المقاصد ٤٦٣/١، ومغني اللبيب ص٧٢، وأوضح المسالك ١٨٠/١، ١٨١، والأشباه والنظائر للسبكي ١١٧/٢، وهمع الهوامع ٣٠٩/١، ورسالة في لام التعريف لعيسى الصفوي ص٢٥، ودليل الطالبين لكلام النحويين للكرمي ص٣٤، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٦٠/١، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٥٨٧/٢.
(٢٠٦) العهد الخارجي : هو الذي يُذكَر قبلَه شيءٌ. (التعريفات للجرجاني ص١٥٩، والكليات ص٦٤١).
أي : المعروف الذي قرينة إرادته في الخارج. (قواعد الفقه ، لمحمد عميم الإحسان البركتي ص٣٩٢).
(٢٠٧) العهد الذهني : هو الذي لم يُذكَر قبلَه شيءٌ. (التعريفات للجرجاني ص١٥٩، والكليات ص٦٤١).
أي : المعروف الذي قرينة إرادته في الذهن. (قواعد الفقه ، لمحمد عميم الإحسان البركتي ص٣٩٢).
(٢٠٨) في (ب) : «الجنس»، وهو خطأ.
(٢٠٩) كما سلف بيانه.
(٢١٠) إذ الاشتراك اللفظي خلاف الأصل بالاتِّفاق ، بخلاف المعنوي. (منه). اهـ (من حاشية النسختين).
(٢١١) أي : مذهب بعض أئمة الأصول.
(٢١٢) أي : مذهب أكثر المحققين.
(٢١٣) الحقّ أنه المحبوبي صاحب (التوضيح في حل غوامض التنقيح) ، انظره : ٩٦/١.
(٢١٤) انظر: شرح الفية ابن معط لابن القواس ٧٢٥/١، وشرح ابن عقيل على الألفية ١٧٨/١، والجنى الداني ص١٩٣، والفوائد الضيائية ١٥٠/٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٦٠/١.
(٢١٥) المصباح في شرح المفتاح ص٢١٥ – بتصرف، وانظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٥٨٧/٢.
(٢١٦) في (ب) : «دراية»، وكلاهما صواب.

- (وَ) تَعْرِيفِ (الحَقِيقَةِ) ، وَالمَاهِيَّةِ[٢١٧]، وَالطَّبِيعَةِ[٢١٨].

قَالَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ : «الظَّاهِرُ مِنْ كَلَامِ بَعْضِ النُّحَاةِ أَنَّ لِـ (أَلْ) ثَلَاثَ مَعَانٍ : تَعْرِيفَ العَهْدِ، وَتَعْرِيفَ الاِسْتِغْرَاقِ ، وَتَعْرِيفَ الحَقِيقَةِ ، وَقَدْ يُتَوَهَّمُ[٢١٩] أَنَّ هُنَاكَ مَعْنًى رَابِعًا ، وَهُوَ العَهْدُ الذِّهْنِيُّ»[٢٢٠].

وَقَالَ التَّفْتَازَانِيُّ : « ذَهَبَ المُحَقِّقُونَ إِلَى أَنَّ[٢٢١] اللَّامَ لِتَعْرِيفِ العَهْدِ وَالحَقِيقَةِ لَا غَيْرُ ، إِلَّا أَنَّ القَوْمَ أَخَذُوا بِالحَاصِلِ ، وَجَعَلُوهُ أَرْبَعَةَ أَقْسَامٍ ؛ تَوْضِيحًا وَتَسْهِيلًا»[٢٢٢]، فَتَأَمَّلْ[٢٢٣].

وَلَمَّا اخْتَلَفُوا فِي وَضْعِ الحُرُوفِ ، فَذَهَبَ أَكْثَرُ المُحَقِّقِينَ[٢٢٤] إِلَى أَنَّهَا وُضِعَتْ لِأَمْرٍ عَامٍّ ، بِشَرْطِ اسْتِعْمَالِهَا فِي جُزْئِيَّاتِهَا ، وَذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّهَا وُضِعَتْ لِجُزْئِيَّاتِهَا بِاعْتِبَارِ مُلَاحَظَتِهَا بِذَلِكَ الْأَمْرِ العَامِّ ، أَرَادَ[٢٢٥] أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ مَنْ ذَهَبَ إِلَى الأَوَّلِ قَالَ : إِنَّ تِلْكَ المَعَانِيَ كُلِّيَّةٌ ، وَمَنْ ذَهَبَ إِلَى الثَّانِي قَالَ : إِنَّهَا جُزْئِيَّةٌ.

فَقَالَ[٢٢٦]: (وَهِيَ)[٢٢٧] أَيْ : المَعَانِي[٢/ب] الَّتِي وُضِعَتْ لَهَا «أَلْ» مِنَ التَّعْرِيفِ مُطْلَقًا ، وَمِنْ تَعْرِيفِ العَهْدِ، وَتَعْرِيفِ الجِنْسِ ، وَمِنْ تَعْرِيفِ العَهْدِ مُطْلَقًا ، وَتَعْرِيفِ الاِسْتِغْرَاقِ ، وَتَعْرِيفِ الحَقِيقَةِ : (كُلِّيَّةٌ)، إِلَّا أَنَّ «أَلْ» لَمْ تُوضَعْ لَهَا مُطْلَقًا ، بَلْ وُضِعَتْ لَهَا (بِشَرْطِ الاِسْتِعْمَالِ) - أَيْ اسْتِعْمَالِ «أَلْ» - (فِي جُزْئِيَّاتِهَا) ، أَيْ : فِي جُزْئِيَّاتِ تِلْكَ المَعَانِي ؛ إِذْ لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنًى فِي نَفْسِهَا كَمَا فِي الاِسْمِ وَالفِعْلِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الكَاتِبِيُّ[٢٢٨]، وَنَجْمُ الأَئِمَّةِ[٢٢٩]، وَالتَّفْتَازَانِيُّ[٢٣٠].

وَذَلِكَ لِأَنَّ «أَلْ» لَوْ وُضِعَتْ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ جُزْئِيَّاتِ أَمْرٍ عَامٍّ بِاعْتِبَارِ مُلَاحَظَتِهَا بِهِ ، لَجَازَ الوَضْعُ لِأَمْرٍ لَمْ يُوجَدْ حِينَ الوَضْعِ ، وَلَزِمَ ارْتِكَابُ خِلَافِ الأَصْلِ ؛ إِذِ الأَصْلُ

---

(٢١٧) في (أ) : (ولماهية) ، والمثبت الصواب .
(٢١٨) انظر هذه المسميات الثلاثة في : شرح التلويح على التوضيح ٩٦/١، والكليات ص٧٧٩، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٦٠/١.
(٢١٩) وفيه إشارةٌ إلى أنَّ كون (أل) موضوعة لمعانٍ أربعة ليس بظاهرٍ ، بل تَوَهُّم ؛ ولذا لم نذكرْهُ في المتن. (منه). اهـ (من حاشية النسختين).
(٢٢٠) المصباح في شرح المفتاح ص٢١٦.
(٢٢١) ساقط من (ب) : «أن».
(٢٢٢) شرح التلويح على التوضيح ٩٦/١.
(٢٢٣) وبهذا اندفع الخلاف بينهما ؛ ولذا أوّلَ كلامُ القوم ؛ لأنَّ الاشتراكَ لفظًا خلافُ الأصل ، وتقليله بقدر الإمكان أصل. (منه) . اهـ (من حاشية النسختين).
(٢٢٤) وهو قول المتقدمين. (انظر: حاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع ٣٦٤/١، وحاشية الصبان على الأشموني ٣١٣/٢، والتضمين النحوي في القرآن الكريم ص٥٥، ٥٦).
(٢٢٥) أي : المصنف، وهذا جواب «لمَّا».
(٢٢٦) أي : المصنف.
(٢٢٧) في (ب) : «فهي».
(٢٢٨) هو نجم الدين علي بن عمر بن علي الكاتبي القزويني، المعروف بـ (دَبيران)، حكيم منطقي، من تلاميذ نصير الدين الطوسي، له: الشمسية، وهي رسالة في قواعد المنطق، وحكمة العين في المنطق والطبيعي والرياضي، والمفصل شرح المفصل لفخر الدين الرازي في الكلام، توفي سنة ٦٧٥هـ. [فوات الوفيات ٥٦/٣، والأعلام ٣١٥/٤].
(٢٢٩) انظر: شرح الكافية ٢٣٧/٣.
(٢٣٠) انظر: المطول ص٩٢، و شرح مختصر المنتهى الأصولي للتفتازاني ٦٦٠/١- ٦٦٢، وحاشية العطار على شرح المحلي على جمع الجوامع ٣٦٤/١.

كَوْنُ اللَّفْظِ عَلَى قَدْرِ المَعْنَى ، وَمِنْ ثَمَّةَ قَالُوا[٢٣١]: إِنَّ الاِشْتِرَاكَ اللَّفْظِيَّ وَالتَّرَادُفَ خِلَافُ الْأَصْلِ ، وَكَوْنُ الوَضْعِ غَيْرَ مُتَعَدِّدٍ[٢٣٢] ـ هَهُنَا ـ لَا يُجْدِي نَفْعًا.

(وَ) عِنْدَ بَعْضِ المُحَقِّقِينَ مِنْهُمْ عَضُدُ المِلَّةِ وَالدِّينِ[٢٣٣]، وَالسَّيِّدُ الشَّرِيفُ[٢٣٤] (جُزْئِيَّةٌ).

(وَأَمَّا) أَمْرُ (العَامِّ ، فَآلَةٌ) لِمُلَاحَظَةِ جُزْئِيَّاتِه ، لَا أَنَّهُ المَعْنَى[٢٣٥] المَوْضُوعُ لَهُ ؛ وَذَلِكَ[٢٣٦] لِأَنَّ «أَلْ» لَوْ وُضِعَتْ لَهُ لَوَقَعَ مَجَازَاتٌ لَا حَقَائِقَ لَهَا ، وَاللَّازِمُ بُطْلَانُهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمَا اخْتَلَفَ أَهْلُ اللُّغَةِ فِي وُجُودِ تِلْكَ المَجَازَاتِ ، وَلَمَا احْتَاجَ فِي نَفْيِ اسْتِلْزَامِ المَجَازِ الحَقِيقَةَ[٢٣٧] إِلَى أَنْ يُتَمَسَّكَ فِيهِ بِأَمْثِلَةٍ نَادِرَةٍ[٢٣٨]، أَقُولُ : لَا نَمْلِكُ لُزُومَ وُقُوعِهَا ؛ إِذْ يَجُوزُ اسْتِعْمَالُ المَوْضُوعِ لِلْكُلِّيِّ فِي أَفْرَادِهِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا مِنْ أَفْرَادِه، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّ إِطْلَاقَ (الدَّابَّةِ) عَلَى (الفَرَسِ) ، مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ[٢٣٩] مِنْ أَفْرَادِ مَا يَدِبُّ فِي الْأَرْضِ حَقِيقَةٌ[٢٤٠]، وَلَا نُسَلِّمُ ـ أَيْضًا ـ لُزُومَ عَدَمِ الاِخْتِلَافِ؛ إِذْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ هَذَا الاِخْتِلَافُ[٢٤١] مَبْنِيًّا عَلَى ذَلِكَ[٢٤٢] الاِخْتِلَافِ ، وَلَابُدَّ لِنَفْيِ ذَلِكَ مِنْ دَلِيلِ (التَّقْسِيمِ).

---

(٢٣١) انظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص٢٣٤، والكليات ص١٨١، والتقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام ٣٢٩/١، وتيسير التحرير ٣٧٦/١.

(٢٣٢) في (أ) : «معتد».

(٢٣٣) هو أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، عضد الدين الإيجي : عالم بالأصول والمعاني والعربية، من أهل إيج (بفارس)، ولي القضاء، وأنجب تلاميذ عظامًا، وجرت له محنة مع صاحب كرمان، فحبسه بالقلعة، فمات مسجونًا، من تصانيفه: (المواقف) في علم الكلام، و(العقائد العضدية)، و(الرسالة العضدية) في علم الوضع،وغيرها، توفي سنة ٧٥٦هـ. [الدرر الكامنة ١١٠/٣، والبدر الطالع ٣٢٦/١، والأعلام ٢٩٥/٣].
وانظر قوله في: شرح مختصر المنتهى الأصولي لعضد الدين الإيجي ٦٥٩/١، ٦٦٠، وشرح الرسالة العضدية للسمرقندي ق٨/أ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣١٣/٢، والتضمين النحوي في القرآن الكريم ص٥٥.

(٢٣٤) انظر : حاشية السيد الشريف على المطول ص١١٩، وحاشيته على شرح قطب الدين الرازي على متن الشمسية في المنطق ص٣١، وحاشية الصبان على الأشموني ٣١٣/٢.

(٢٣٥) ساقط من (ب) : «المعنى».

(٢٣٦) في (أ) : «وذا».

(٢٣٧) في استلزام المجاز الحقيقة خلاف ، فقيل: إن المجاز يستلزم سبق الحقيقة، وقيل: لا؛ فقد يوجد لفظ مجازي لم تسبقه حقيقة، بل وضع فقط؛ بخلاف العكس ؛ فإنه لا خلاف أن الحقيقة لا تستلزم المجاز، فقد يوجد لفظ حقيقي لم يتجوز عنه البتة.
واحتج القائل أن المجاز يستلزم الحقيقة ؛ بأنه: لو لم يستلزم، لعري الوضع الأول عن الفائدة ؛ إذ فائدة الوضع الاستعمال؛ فحيث لا استعمال يكون عبثًا.
وردَّ بجواز كون الفائدة الاستعمالَ في الوضع المجازي، أو تسويغ أصل الاستعمال.
واحتج النافي للاستلزام؛ بأنه: لو استلزم، لكان لنحو: (قامت الحربُ على ساقٍ)، و(شابت لِمَّةُ الليلِ) حقيقة ، أي: استعمال مع موضوعها الأصلي؛ لكونها مجازًا.
وهذا الاستدلال مشترك الإلزام ؛ إذ للملزم أن يقول: ما ذكرته ليس بمجاز، وإلا كان موضوعًا لغير هذا المعنى؛ للزوم الوضع الأول للمجاز؛ وذلك لأن النافي لاشتراط الحقيقة في المجاز يشترط أصل الوضع، وسبيل الانفصال عنهما واحد.
انظر هذه المسألة في : رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب للسبكي ٣٨٢/١، وشرح المختصر للإيجي ٥٥٢/١، وبيان المختصر ٢٠١/١، ٢٠٢، والتقرير والتحبير ١٤/٢، وتيسير التحرير ٢٠/٢.

(٢٣٨) في (ب) : «بادرة»، تصحيف. وهذه عبارة السيد الشريف في (حاشيته على المطول ص٨٩).

(٢٣٩) في (أ) : «إنها».

(٢٤٠) لكن إذا خُصَّت (الدَّابَّةُ) بـ (الفَرَسِ) مع رعاية المعنى الأول ، وهو (ما يدبُّ على الأرض) صارت مجازًا ؛ إذْ أريد بها غير ما وُضعت له، وهو ما يدبُّ على الأرض مع خصوصيَّة الفَرَس. (انظر: التوضيح في حل غوامض التنقيح للمحبوبي ١٣٣/١، والإبهاج في شرح المنهاج ٣٢١/١).

(٢٤١) في (أ) : (لاختلاف)، والمثبت الصواب.

(٢٤٢) في (ب) : «هذا».

وَالتَّقْسِيمُ[٢٤٣]: إِمَّا تَقْسِيمُ الكُلِّ إِلَى أَجْزَائِهِ ، وَهُوَ تَفْصِيلُهُ وَتَحْلِيلُهُ إِلَيْهَا ، وَلَا يَصْدُقُ المُقَسَّمُ عَلَى أَقْسَامِهِ ؛ ضَرُورَةَ أَنَّ الكُلَّ لَا يُحْمَلُ عَلَى أَجْزَائِهِ[٢٤٤] مِنْ حَيْثُ هُوَ جُزْؤُهُ ، وَيَكُونُ كُلُّ قِسْمٍ دَاخِلًا فِي مَاهِيَّةِ المُقَسَّمِ .

وَإِمَّا تَقْسِيمُ الكُلِّيِّ إِلَى جُزْئِيَّاتِهِ ، وَهُوَ أَنْ يُضَمَّ[٢٤٥] إِلَيْهِ قُيُودٌ مُتَبَايِنَةٌ[٢٤٦] أَوْ مُتَخَالِفَةٌ[٢٤٧]، فَيَحْصُلُ بِانْضِمَامِ [كُلِّ][٢٤٨] قَيْدٍ قِسْمٌ مِنْهُ ، فَعَلَى الأَوَّلِ يَكُونُ التَّقْسِيمُ حَقِيقِيًّا تَتَبَايَنُ[٢٤٩] فِيهِ الأَقْسَامُ ، وَعَلَى الثَّانِي يَكُونُ اعْتِبَارِيًّا تَتَصَادَقُ فِيهِ الأَقْسَامُ ، وَيَصْدُقُ المُقَسَّمُ عَلَى أَقْسَامِهِ ، وَيَكُونُ دَاخِلًا فِي مَفْهُومِ أَقْسَامِهِ ، وَأَيًّا مَا كَانَ ، فَفِيهِ ضَمٌّ.

وَيُسَمَّى المَضْمُومُ إِلَيْهِ : مُقَسَّمًا ، وَالقَيْدُ مَعَ الِانْضِمَامِ : قِسْمًا ؛ نَظَرًا إِلَى المُقَسَّمِ ، وَقَسِيمًا ؛ نَظَرًا إِلَى عَدِيلِهِ ، فَصَارَ قِسْمُ الشَّيْءِ : مَا كَانَ مُنْدَرِجًا تَحْتَهُ وَأَخَصَّ مِنْهُ[٢٥٠]، وَقَسِيمُ الشَّيْءِ : مَا كَانَ مُقَابِلًا لَهُ[٢٥١]، وَمُنْدَرِجًا مَعَهُ تَحْتَ شَيْءٍ آخَرَ[٢٥٢].

وَالأَصْلُ فِي التَّقْسِيمِ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى وَجْهٍ تَنْضَبِطُ[٢٥٣] [بِهِ] جَمِيعُ الأَقْسَامِ ، وَسُمِّيَ ذَلِكَ الضَّبْطُ : «حَصْرًا».

(أَنَّ «أَلْ») - أَيْ : مَا يُطْلَقُ عَلَيْهِ «أَلْ» المُسْتَعْمَلَةُ - مُنْقَسِمَةٌ إِلَى قِسْمَيْنِ : («أَلْ» تَعْرِيفٍ[٢٥٤]، وَ«أَلْ» زَائِدَةٍ) ، وَمُنْحَصِرَةٌ[٢٥٥] فِيهِمَا ، أَيْ : لَا يَجْتَمِعَانِ فِيهِمَا ، وَلَا تَخْلُو عَنْ أَحَدِهِمَا.

قَالَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ[٢٥٦]: « لَيْسَ المُرَادُ مِنْ قَوْلِهِمْ : [(مُنْحَصِرَةٌ)][٢٥٧] بَيَانَ حُكْمِ المُقَسَّمِ حَتَّى يَرِدَ بِمَا حُقِّقَ أَنْ لَا حُكْمَ فِي التَّقْسِيمِ ، وَأَنَّهُ مِنْ تَتِمَّةِ تَعْرِيفِ[٢٥٨]

---

(٢٤٣) انظر: شرح العصام على العضدية ق٢٤، والكليات ص٢٦٤، وحاشية الحفناوي على شرح السمرقندي على العضدية ق٣٣/أ، ودستور العلماء ٢٢٦/١.
(٢٤٤) في (ب) : «جزئه».
(٢٤٥) في (ب) : «ينظم».
(٢٤٦) كقسمة العدد إلى الزوج والفرد.
(٢٤٧) كتقسيم الإنسان إلى الضاحك ، والكاتب. (انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٣١٩/٢).
(٢٤٨) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
(٢٤٩) في (أ) : (تباين).
(٢٥٠) كالاسم ؛ فإنه أخص من الكلمة ، ومندرج تحتها. (التعريفات للجرجاني ص١٧٥، والكليات ص٧٢٤، والتوقيف على مهمات التعاريف ص٢٧١، ودستور العلماء ٥١/٣).
(٢٥١) في (ب) : «لآخر».
(٢٥٢) في (أ، ب) : (تحت ذلك الشيء)، والمثبت الصواب ، وهو من (التعريفات للجرجاني ص١٧٥، وحاشية الشريف الجرجاني على شرح قطب الدين الرازي على متن الشمسية في المنطق ص٨، والكليات ص٧٢٤، والتوقيف على مهمات التعاريف ص٢٧١، ودستور العلماء ٥١/٣).
وذلك كالاسم ؛ فإنه مقابل للفعل ، ومندرجان تحت شيء آخر، وهي الكلمة التي هي أعم منهما.
(٢٥٣) في (أ) : (ينضبط).
(٢٥٤) الأنسب : «مَعْرِفَة» ؛ لمقابلة «زائدة».
(٢٥٥) ساقط من (ب) : «و».
(٢٥٦) كعصام الدين الإسفراييني في (شرحه على الرسالة العضدية ق٢٥/أ).
(٢٥٧) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
(٢٥٨) في (ب) : «التعريف».

المُقَسَّمِ ، بَلِ المُرَادُ بِهِ : تَكْمِيلُ تَعْرِيفِهِ بِتَصْوِيرِهِ ثَانِيًا ، بِضَمِّ قُيُودٍ إِلَيْهِ تُحَصِّلُ أَقْسَامًا لَهُ ».

وَأَنْتَ خَبِيرٌ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ عَلَى مَنِ اشْتَرَطَ صِحَّةَ الحَمْلِ بَيْنَ المُعَرِّفِ وَالمُعَرَّفِ[٢٥٩]، وَأَمَّا عَلَى مَنِ اشْتَرَطَ الحَمْلَ فَلَا.

وَاللَّامُ فِي (لِأَنَّهَا) : مُتَعَلِّقَةٌ بِمَا[٢٦٠] فُهِمَ مِمَّا سَبَقَ مِنَ الِانْحِصَارِ وَالِانْقِسَامِ مِنْ غَيْرِ [٣/أ] تَقْدِيرٍ ، عَلَى مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ بَعْضُ النُّحَاةِ[٢٦١] مِنْ أَنَّ الظَّرْفَ يَكْفِي فِيهِ رَائِحَةُ الفِعْلِ ، وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ[٢٦٢]: يُقَدَّرُ عَامِلُهُ.

وَجْهُ الحَصْرِ : أَنَّ «أَلْ» مِنْ صِفَتِهَا (إِمَّا[٢٦٣] أَنْ تَدُلَّ) ، أَوْ (دَالَّةٌ) - عَلَى مَا قَالَهُ بَعْضُ المُدَقِّقِينَ[٢٦٤] فِي قَوْلِهِ – تَعَالَى – : ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾[٢٦٥]، أَيْ : مَعْمُولَكُمْ -.

وَقَالَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ[٢٦٦]: لَا حَاجَةَ إِلَى هَذَا[٢٦٧] التَّأْوِيلِ ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَ المَصْدَرِ وَبَيْنَ الفِعْلِ مَعَ «أَنْ» فِي صِحَّةِ الحَمْلِ وَعَدَمِهِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الفَاعِلَ مَلْحُوظٌ فِي «أَنْ» مَعَ الفِعْلِ ، بِخِلَافِ المَصْدَرِ ، فَإِنَّهُ حَدَثٌ فَقَطْ.

(عَلَى التَّعْرِيفِ) وَالإِشَارَةِ ، (أَوْ لَا) ، الأَوَّلُ : «أَلْ» تَعْرِيفٌ ، وَالثَّانِيَةُ : «أَلْ» زَائِدَةٌ.

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ ابْنَ هِشَامٍ[٢٦٨] جَعَلَ أَقْسَامَهَا ثَلَاثَةً ، وَجَعَلَ «أَلْ» الدَّاخِلَةَ عَلَى اسْمِ الفَاعِلِ وَالمَفْعُولِ قِسْمًا مِنْهَا[٢٦٩].

---

(٢٥٩) كمحمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه (ت ٩٧٢هـ) في كتابه (تيسير التحرير ٢٦٩/٣).
(٢٦٠) في (ب) : «في بما».
(٢٦١) كالبافولي في (إعراب القرآن ٧٢٨/٢، ٧٣٠، ٨٥٦/٣)، والرضي في (شرح الكافية ١٩٤/١، ٢٢١/٢، ١٩٢/٣، ٤٠٧، ٤٢٤)، والمرادي في (توضيح المقاصد ٨٥١/٢)، والشيخ خالد الأزهري في (التصريح ٥١/٢، ٤٠٥)، وعبد القادر البغدادي في (خزانة الأدب ١٥٥/٨)، وكمال الدين الفسوي في (شرحه على الشافية – رسالتي للدكتوراه ص٢٥٤).
(٢٦٢) كابن الوراق في (علل النحو ص٢٦٦، ٣٧٢)، وابن جني في (الخصائص ١٠٧/١، واللمع ص٥٦)، وابن الصائغ في (اللمحة ٥٦٢/٢).
(٢٦٣) في (أ) : «ذات»، وفي (ب) : «وجه الحصر إما من صفتها أو»، والمثبت الصواب.
(٢٦٤) في (ب) : «الموقعين» - تحريف ، وذلك كالتفتازاني في (شرح العقائد النسفية ص٥٥)، والبيضاوي في (تفسيره ١٤/٥)، والبقاعي في (نظم الدرر ٢٥٨/١٦).
(٢٦٥) سورة الصافات ، الآية (٩٦).
(٢٦٦) «أراد به مولانا خيالي چلبي. (منه)». اهـ (من حاشية النسختين).
وقد تكلم الخيالي (أحمد بن موسى ت٨٦٢هـ) على هذه الآية في (حاشيته على شرح العقائد النسفية للتفتازاني ص٧٤)، و(شرحه على النونية ص٢٢٧)، ولم ألمح في كلامه ما قاله الإنطاكي، ولعل قول الخيالي هذا موجود في (حاشيته على تفسير البيضاوي) المفقودة، سيما وقد أوّلها البيضاوي كالتفتازاني. والله أعلم.
(٢٦٧) في (ب) : «ذلك».
(٢٦٨) هو أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري الخزرجي، النحوي الفاضل العلامة المشهور، مولده ووفاته بمصر، لزم الشهاب بن المرحل ، وسمع على أبي حيان ديوان زهير، له : مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، وشرح شذور الذهب ، وغيرهما، توفي سنة ٧٦١ هـ. [بغية الوعاة ٦٨/٢، وشذرات الذهب ٣٢٩/٨].
(٢٦٩) انظر: مغني اللبيب ص٧١.

قُلْتُ : إِنَّهَا إِنْ كَانَتْ حَرْفَ تَعْرِيفٍ فَدَاخِلَةٌ فِي «أَلْ» تَعْرِيفٍ ، وَإِلَّا فَدَاخِلَةٌ فِي «أَلْ» زَائِدَةً - كَمَا سَيَأْتِي - ، عَلَى أَنَّ السَّيِّدَ الشَّرِيفَ[٢٧٠] قَدْ ذَكَرَ «أَنَّ ضَمَّ النَّشْرِ بِقَدْرِ الإِمْكَانِ وَاجِبٌ».

(أَمَّا) القِسْمُ (الْأَوَّلُ) فَيَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ : «أَلْ» الخَارِجِيَّةِ ، وَ«أَلْ» الجِنْسِيَّةِ ، وَيَنْحَصِرُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُمَا (إِنْ أُشِيرَ) إِشَارَةً ذِهْنِيَّةً إِلَى حِسِّيَّةٍ - أَيْ : بِالجَوَارِحِ وَالأَعْضَاءِ - ، إِلَّا أَنَّ الإِشَارَةَ الذِّهْنِيَّةَ لَمَّا كَانَتْ[٢٧١] تَارَةً بِجَوْهَرِ اللَّفْظِ إِلَى حِصَّةٍ كَمَا فِي العَلَمِ ، وَبِآلَةٍ إِلَيْهَا كَمَا فِي الإِضَافَةِ وَ«أَلْ» العَهْدِيَّةِ، وَتَارَةً بِجَوْهَرِهِ إِلَى المَفْهُومِ كَمَا فِي عَلَمِ الجِنْسِ[٢٧٢]، وَبِآلَةٍ إِلَيْهَا كَمَا فِي الإِضَافَةِ وَ«أَلْ» الجِنْسِيَّةِ ، قَيَّدَ (بِهَا)، أَيْ بِـ «أَلْ»؛ احْتِرَازًا عَنْ غَيْرِهَا ، (إِلَى حِصَّةٍ)، أَيْ : [إِلَى][٢٧٣] فَرْدٍ ، وَلَمْ يُقَيِّدْهَا بِـ «مُعَيَّنَةٍ» كَمَا قَيَّدُوهَا بِهَا[٢٧٤]؛ احْتِرَازًا عَنْ «أَلْ» العَهْدِ الذِّهْنِيَّةِ[٢٧٥]؛ لِعَدَمِ الِاحْتِيَاجِ إِلَيْهَا كَمَا لَا يَخْفَى.

وَالْمُرَادُ بِـ «الحِصَّةِ» : فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِ مُدْلُولِ اللَّفْظِ ، فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا فَلِوَاحِدٍ مِنَ الآحَادِ ، وَإِنْ كَانَ مُثَنًّى فَلِوَاحِدٍ مِنَ المُثَنَّيَاتِ ، وَإِنْ كَانَ جَمْعًا فَلِوَاحِدٍ مِنَ الجَمَاعَاتِ ، هَذَا مَذْهَبُ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ[٢٧٦].

وَلَمْ يُرِدْ بِـ «الحِصَّةِ» : الكُلِّيَّ المُضَافَ إِلَى أَفْرَادٍ[٢٧٧]، كـ «إِنْسَانِ زَيْدٍ» ، وَ«ضَاحِكِ عَمْرٍو»، وَ«كَاتِبِ بَكْرٍ»، وَغَيْرِهَا[٢٧٨] كَمَا هُوَ مَذْهَبُ أَهْلِ المِيزَانِ[٢٧٩]، حَتَّى يَرِدَ[٢٨٠] أَنَّ الأَوْلَى « إِلَى فَرْدٍ » ، فَيُقَالُ : [فِي][٢٨١] تَفْسِيرِ الحِصَّةِ بِالفَرْدِ تَسَامُحٌ ، فَإِنَّهَا أَمْرٌ كُلِّيٌّ مَعَ الإِضَافَةِ[٢٨٢]، وَالفَرْدُ هُوَ الكُلِّيُّ[٢٨٣]المُرَكَّبُ مِنْهُ وَمِنَ التَّشَخُّصِ ، أَوْ تَكَلَّمَ بِالمَجَازِ بِتَسْمِيَتِهِ لِلْكُلِّ بِاسْمِ الجُزْءِ.

وَلَمْ يُرِدْ بِهَا - أَيْضًا - مَا يَكُونُ أَخَصَّ مِنْ مَفْهُومِ مَدْخُولِ «أَلْ» ، وَلَوْ بِاعْتِبَارِ وَصْفِ اعْتِبَارِيٍّ حَتَّى يَتَّجِهَ أَنَّ المَفْهُومَ مَعَ قَيْدِ الحُضُورِ حِصَّةٌ مِنْهُ ، فَلَا يَحْصُلُ الِامْتِيَازُ بَيْنَ «أَلْ» العَهْدِيَّةِ الخَارِجِيَّةِ وَبَيْنَ «أَلْ» الجِنْسِيَّةِ.

---

(٢٧٠) انظر: حاشية السيد الشريف على المطول ص١٠٥.
(٢٧١) ساقط من (ب) : «لما كانت».
(٢٧٢) في (ب) : «العلم الجنسي».
(٢٧٣) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
(٢٧٤) انظر: حاشية السيد الشريف على المطول ص١٠٩، وشرح الأشموني ٢٦٠/١، ودستور العلماء ١١٤/٣، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٥٨٨/٢.
(٢٧٥) في (ب) : «عن العهد الذهني».
(٢٧٦) انظر: المطول ص٧٩، والكليات ص١٠١٣، ودستور العلماء ١٩/٣، ٢٠.
(٢٧٧) في (ب) : «فرد».
(٢٧٨) قال عصام الدين في (حاشيته على الفوائد الضيائية ق٨٩/ب - في مبحث التمييز)-: « الحصَّة : لا تطلق في المتعارَف إلَّا على الفَرْد الاعتباري الذي يُحَصِّلُه العَقْلُ من أخذ المفهوم الكُلِّي مع الإضافة إلى معيّن ، ولا تطلق على الفَرد الحقيقي». (وانظر: الكليات ص٤٠٨، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٦٧٩/١).
(٢٧٩) هم أهل الشريعة. (التوقيف على مهمات التعاريف ص١٨).
(٢٨٠) المورد : عصام الدين في (حاشيته على الفوائد الضيائية ق٨٩/ب - في مبحث التمييز).
(٢٨١) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
(٢٨٢) فعلى هذا التفسير يكون (الحِصَّة) غير (الكُلِّيّ) باعتبار تقييدٍ من التقييدات. (منه). اهـ (من حاشية النسختين).
(٢٨٣) ساقط من (ب) : «الكلي».

فَإِنْ قُلْتَ : فَإِذَا أُطْلِقَ المُعَرَّفُ بِـ «أَلْ» العَهْدِيَّةِ عَلَى «الحِصَّةِ» لَزِمَ كَوْنُهُ مَجَازًا ، سَوَاءٌ قِيلَ : إِنَّ اسْمَ الجِنْسِ وُضِعَ لِلْحَقِيقَةِ فَقَطْ ، أَوْ لَهَا مَعَ وَحْدَةٍ لَا بِعَيْنِهَا ، أَوْ خِلَافُ الوَضْعِ الإِفْرَادِيِّ ، وَالأَوَّلُ بَاطِلٌ بِالاتِّفَاقِ ، وَالثَّانِي بَعِيدٌ.

قُلْتُ : قَالَ نَجْمُ الأَئِمَّةِ : « وَإِنَّمَا جُعِلَ ذُو اللَّامِ مَوْضُوعًا لِشَيْءٍ[٢٨٤] بِعَيْنِهِ كَـ (الرَّجُلِ) وَ(الفَرَسِ)- وَإِنْ كَانَ مُرَكَّبًا - ؛ لِأَنَّ المُرَكَّبَاتِ - أَيْضًا - مَوْضُوعَةٌ بِالتَّأْوِيلِ ، إِمَّا بِجَعْلِ اللَّامِ مَعَ مَدْخُولِهَا كَكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ ؛ لِشِدَّةِ الامْتِزَاجِ ، أَوْ بِجَعْلِهَا مِنْ حَيْثُ عَدَمِ اسْتِقْلَالِهَا ، وَكَوْنِهَا كَجُزْءِ الكَلِمَةِ ، كَأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ مَعَ مَا أُدْخِلَتْ عَلَيْهِ وَضْعَ الإِفْرَادِيِّ»[٢٨٥].

وَقَالَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ – قُدِّسَ سِرُّهُ -: « وَالظَّاهِرُ أَنَّ الاِسْمَ فِي المَعْهُودِ الخَارِجِيِّ لَهُ وَضْعٌ آخَرُ بِإِزَاءِ خُصُوصِيَّةِ كُلِّ مَعْهُودٍ ، وَمِثْلُهُ يُسَمَّى : وَضْعًا عَامًّا»[٢٨٦].

(فَـ) يُسَمَّى مَا يُشَارُ بِهَا إِلَى حِصَّةٍ : («أَلْ» العَهْدِيَّةَ) [٣/ب] الخَارِجِيَّةَ[٢٨٧]، تَقُولُ : «عَهِدْتُ فُلَانًا»، إِذَا[٢٨٨] أَدْرَكْتَهُ ، أَوْ لَقِيتَهُ ، وَذَلِكَ[٢٨٩] لِتَقَدُّمِ ذِكْرِ المَعْهُودِ[٢٩٠].

(وَ) تَنْقَسِمُ «أَلْ» العَهْدِيَّةُ[٢٩١] إِلَى قِسْمَيْنِ : «أَلْ» التَّحْقِيقِيَّةِ[٢٩٢]، وَ«أَلْ» التَّقْدِيرِيَّةِ ، وَتَنْحَصِرُ فِيهِمَا[٢٩٣]؛ لِأَنَّهُ (إِنْ تَقَدَّمَ المَعْهُودُ[٢٩٤] عَلَيْهَا) ، أَيْ[٢٩٥]: عَلَى «أَلْ»[٢٩٦] العَهْدِيَّةِ (لَفْظًا) ، أَيْ : تَقَدُّمًا لَفْظِيًّا ، أَوْ مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ، سَوَاءٌ كَانَ كِلَاهُمَا مُفْرَدَيْنِ أَوْ مُثَنَّيَيْنِ أَوْ جَمْعَيْنِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ الأَوَّلُ مَعْرِفَةً أَوْ نَكِرَةً ، وَسَوَاءٌ كَانَ الثَّانِي عَيْنَ الأَوَّلِ[٢٩٧] أَوْ لَا ، وَسَوَاءٌ [كَانَ][٢٩٨] كِلَاهُمَا مِنْ وَادٍ وَاحِدٍ أَوْ مِنَ اثْنَيْنِ[٢٩٩]، نَحْوُ قَوْلِهِ - تَعَالَى[٣٠٠]: ﴿يَأْتُوكَ

---

(٢٨٤) ساقط من (ب) : «لشيء».
(٢٨٥) شرح الكافية للرضي ٢٣٤/٣.
(٢٨٦) حاشية السيد الشريف على المطول ص١٠٩.
(٢٨٧) لأنَّ العهد إذا أطلق يَتَبادَرُ منه الخارجيّ. (منه). اهـ (من حاشية النسختين).
(٢٨٨) ساقط من (ب) : «إذا».
(٢٨٩) أي : العهد والتعين في الحصَّة ، ويحتمل أنَّ المرادَ : (ولذلكَ) أي : كون اللام للإشارة إلى معهود. (حاشية الدسوقي على شرح التفتازاني على التلخيص ٣٢١/١).
(٢٩٠) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٤٢/٣، وشرح التلخيص للتفتازاني ٣٢١/١، وشرح المغني للدماميني ص٢٨١.
(٢٩١) «أل» العهد : التي عهد المخاطبُ مدلولَ مصحوبِها قبل ذِكره ، أي : لَقِيهُ وأَدْرَكَهُ ، يقال : «عَهِدتُ فُلانًا» ، أي : أَدْرَكْتُهُ. (شرح الكافية للرضي ٢٤٢/٣).
(٢٩٢) في (ب) : «الحقيقية».
(٢٩٣) في (أ) : (فيها) ، والمثبت الصواب.
(٢٩٤) وهو ما كان مميزًا بينك وبين مخاطبك ما يجري ذِكرُهُ تحقيقًا أو تقديرًا. (منه). اهـ (من حاشية النسختين).
وانظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٥٥/١، ٥٦، وحاشية الشريف على المطول ص١٠٨، والمصباح في شرح المفتاح للسيد الشريف ص٢١٥.
(٢٩٥) ساقط من (ب) : «أي».
(٢٩٦) ساقط من (ب) : «أل».
(٢٩٧) في (ب) : «وسواء كان عين الثاني».
(٢٩٨) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
(٢٩٩) في (ب) : «الاثنين».

سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴿٣٧﴾ فَجُمِعَ ٱلسَّحَرَةُ[٣٠١]﴾ ، وَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾[٣٠٢]، وَكَمَا تَقُولُ لِصَاحِبِكَ : «إِنَّ زَيْدًا قَدْ سَعَى بِكَ[٣٠٣]» ، فَيَقُولُ : «أَوَقَدْ فَعَلَ السَّفِيهُ ؟» ، وَكَمَا إِذَا قَالَ قَائِلٌ : « جَاءَنِي رَجُلٌ مِنْ قَبِيلَةِ كَذَا ، أَوْ : رَجُلَانِ ، أَوْ : رِجَالٌ» ، فَتَقُولُ لَهُ : «الرَّجُلُ الَّذِي جَاءَكَ أَعْرِفُهُ ، أَو : الرَّجُلَانِ اللَّذَانِ جَاءَاكَ[٣٠٤] أَعْرِفُهُمَا ، أَو : الرِّجَالُ الَّذِينَ جَاؤُوكَ أَعْرِفُهُمْ» ، (أَوْ مَعْنًى) كَقَوْلِهِ - تَعَالَى[٣٠٥]- : ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾[٣٠٦]، وَكَقَوْلِكَ : «انْطَلَقَ رَجُلٌ إِلَى مَوْضِعٍ ، وَالمُنْطَلَقُ ذُو جِدٍّ[٣٠٧]» ، تَأَمَّلْ[٣٠٨]، (فَـ) تُسَمَّى : «أَلْ» العَهْدِيَّةَ (التَّحْقِيقِيَّةَ) ؛ لِتَقَدُّمِ[٣٠٩] ذِكْرِ المَعْهُودِ حَقِيقَةً[٣١٠].

(وَإِلَّا) أَيْ : وَإِنْ لَـمْ يَتَقَدَّمْ[٣١١] لَفْظًا وَلَا مَعْنًى ؛ إِذْ كَلِمَةُ «أَوْ»[٣١٢] فِي حَيِّزِ النَّفْيِ تُفِيدُ عُمُومَ النَّفْيِ وَشُمُولَهُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى[٣١٣]-: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[٣١٤]، (بَلْ) تَقَدَّمَ (حُكْمًا ، فَـ) تُسَمَّى : (أَلْ) العَهْدِيَّةَ (التَّقْدِيرِيَّةَ) ؛ لِتَقَدُّمِ ذِكْرِهِ تَقْدِيرًا أَوْ حُكْمًا ؛ وَذَلِكَ :

---

(٣٠٠) سورة الشعراء ، الآيتان : (٣٧، ٣٨).
(٣٠١) الألف واللام في (السَّحَرَة) إشارة إلى جميع المذكورين ، أعني : (كُلَّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ) ، ولا شكَّ أنَّ هذا الجميع حصَّةٌ معهودةٌ من حقيقة الساحر العليم وغيره ، فجميع أفراد (السَّحَّار العَليم) بعضُ أفراد (السَّاحر) ، فليس في (السَّحَرَة) استغراق أفراد الحقيقة ، فلم يجتمع في (السَّحَرَة) الاستغراقُ والعَهْد - كما توهَّم سعدُ الدِّين التفتازاني - ، كذا قاله السيِّد الشريف في (شرح المفتاح). (منه). اهـ (من حاشية النسختين).
وانظر: المصباح في شرح المفتاح للسيد الشريف ص١٢٧.
(٣٠٢) سورة البقرة ، من الآية (١٣).
(٣٠٣) في (ب) : «لك».
(٣٠٤) في (أ) : «جاءك» ، وفي (ب) : «جاءناك» ، والمثبت الصواب.
(٣٠٥) سورة آل عمران ، من الآية (٣٦).
(٣٠٦) أي : ليس الذَّكَر الذي طلبته امرأةُ عمرانَ كالأنثى التي وُهِبَتْ لها ، فـ (الذَّكَر) إشارة إلى ما سبق ذِكْرُهُ معنًى في قوله – تعالى -: ﴿رَبِّ إِنِّى نَذَرْتُ لَكَ مَا فِى بَطْنِى مُحَرَّرًا﴾ [آل عمران:٣٥] ، فإنَّ لفظة «مَا» وإن كان يعمُّ الذكورَ والإناث ، لكنَّ التحريرَ ، وهو أن يُعْتَقَ الوَلَدُ لخدمة بيت المقدس إنما كان للذكور دون الإناث ، و(الأُنْثَى) إشارة إلى ما سبق ذِكْرُهُ لفظًا في قوله – تعالى -: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّى وَضَعْتُهَآ أُنثَىٰ﴾ [آل عمران : ٣٦]. (منه). اهـ (من حاشية النسختين).
وانظر: شرح التلخيص للتفتازاني ، وعليه حاشية الدسوقي ٣٢١/١، ٣٢٢، وشرح المغني للدماميني ص٢٨١.
(٣٠٧) في (ب) : «رجل» - تحريف.
(٣٠٨) وجه التأمُّل : إشارة إلى عدم الفرق بين (المنطلق) و(رجل) وبين (أوَقَدْ فعلَ السفيهُ ؟) ، فاعرف. (منه). اهـ (من حاشية النسختين).
(٣٠٩) في (أ) : «كتقدم» ، والمثبت الصواب.
(٣١٠) في (أ) : «وحقيقة» ، والمثبت الصواب.
(٣١١) أي : المعهود.
(٣١٢) في قوله : « وَإِنْ تَقَدَّمَ المَعْهُودُ عَلَيْهَا لَفْظًا أَوْ مَعْنًى ».
(٣١٣) سورة الإنسان ، من الآية (٢٤).
(٣١٤) قال سيبويه في (الكتاب ١٨٤/٣) : « ... وإن نفيتَ هذا قلت : (لا تأكلْ خبزًا أو لحمًا أو تمرًا) ، كأنك قلت : (لا تأكلْ شيئًا من هذه الأشياء ، ونظيرُ ذلك قوله عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾ [الإنسان : ٢٤]، أي: لا تطع أحدًا من هؤلاءِ».

إِمَّا لِكَوْنِهِ حَاضِرًا ، وَهَذَا[٣١٥] لَا يَقَعُ إِلَّا بَعْدَ اسْمِ الإِشَارَةِ[٣١٦]، نَحْوُ : «جَاءَنِي هَذَا الرَّجُلُ»[٣١٧]، أَوْ «أَيّ» المُنَادَى ، نَحْوُ : «يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ»[٣١٨]، أَوْ «إِذَا» الفُجَائِيَّةِ ، نَحْوُ : «خَرَجْتُ فَإِذَا السَّبُعُ» ، أَوْ فِي اسْمِ الزَّمَانِ ، نَحْوُ : «الآنَ»[٣١٩]، كَذَا قَالَهُ ابْنُ مَالِكٍ[٣٢٠]، وَابْنُ عُصْفُورٍ[٣٢١].

وَقَالَ نَجْمُ الأَئِمَّةِ : «إِنَّ اللَّامَ فِي الأَوَّلَيْنِ لِتَعْرِيفِ الحَاضِرِ ، وَفِي غَيْرِهِمَا لِتَعْرِيفِ الغَائِبِ»[٣٢٢].

وَاعْتَرَضَ ابْنُ هِشَامٍ[٣٢٣]: « بِأَنَّكَ تَقُولُ لِشَاتِمِ رَجُلٍ بِحَضْرَتِكَ : (لَا تَشْتُمِ الرَّجُلَ)[٣٢٤]، فَهَذِهِ لِلْحُضُورِ فِي غَيْرِ مَا ذُكِرَ ، وَبِأَنَّ الَّتِي بَعْدَ (إِذَا) لَيْسَتْ لِتَعْرِيفِ شَيْءٍ حَاضِرٍ حَالَةَ التَّكَلُّمِ[٣٢٥]، وَبِأَنَّ الصَّحِيحَ فِي الدَّاخِلَةِ عَلَى (الْآنَ) أَنَّهَا زَائِدَةٌ ؛ [لِأَنَّهَا][٣٢٦] لَازِمَةٌ ، وَلَا يُعْرَفُ أَنَّ الَّتِي لِلتَّعْرِيفِ وَرَدَتْ لَازِمَةً، بِخِلَافِ الزَّائِدَةِ[٣٢٧].

وَالمِثَالُ الصَّحِيحُ قَوْلُهُ ـ تَعَالَى[٣٢٨]ـ: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ﴾»[٣٢٩].

وَإِمَّا لِكَوْنِهِ مُعَيَّنًا عِنْدَ المُخَاطَبِ حَقِيقَةً أَوِ ادِّعَاءً لِغَرَضٍ ، أَوْ مَشْهُورًا بِحَيْثُ لَا يَرْجِعُ مُطْلَقُ اللَّفْظِ إِلَّا إِلَيْهِ ، نَحْوُ : «خَرَجَ الْأَمِيرُ»[٣٣٠]، وَ«زَيْدٌ الْأَفْضَلُ».

وانظر: الجنى الداني ص٢٣٠، ٢٣١.
(٣١٥) في (أ) : (أو هذا) ، والمثبت الصواب.
(٣١٦) هذا عند ابن عصفور – كما سيذكر بعد – ، أمَّا الجزولي فقال في (المقدمة الجزولية ص٦٦) : «ويعرض في الجنسية الحضور» ، قال الشلوبين : «مثاله: (جاءني هذا الرَّجُلُ) ، يقول : لأنك جئتَ بقولك : (الرجل) بيانًا للجنس الذي أبهم (هذا) عليه وعلى غيره ، فهو في الأصل اسم جنس ثم عرض فيه – بكونه قد بين به (هذا) ، وهو للحاضر – الحضور، وإن لم يكن له ذلك في أصل وضعه». (شرح الجزولية للشلوبين ٦٥٥/٢).
(٣١٧) تشير به إلى الشاهد الحاضر. (انظر: الحجة للفارسي ٣٣٧/٣).
(٣١٨) تقول ذلك لمن لم تره قط ، ولا ذكرته ، فهذا تعريف الحضور ؛ لإشارتك إلى واحدٍ بعينه ، ولم يتقدمه ذكرٌ ولا عهد. (شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٩، وانظر: الحجة للفارسي ٣٣٨/٣).
(٣١٩) وما في معناه كـ (السَّاعة) و(الحين).
(٣٢٠) هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي، إمام النحاة وحافظ اللغة، نزيل دمشق، وكان إمامًا في القراءات وعللها، وكان في النحو بحرًا لا يجارى، له: تسهيل الفوائد، والكافية الشافية، والخلاصة، وغيرها، توفي سنة ٦٧٢ هـ. [إشارة التعيين ص٣٢٠، وبغية الوعاة ١/ ١٣٠].
وانظر قوله في: شرح الكافية الشافية ٣٢٢/١، وشرح مغني اللبيب للدماميني ص٢٨٢.
(٣٢١) هو أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد الحضرمي الإشبيلي ، المعروف بابن عصفور، حامل لواء العربية في زمانه بالأندلس، أخذ عن الشلوبين ولازمه مدة، ولم يكن عنده غير النحو ، ولم يكن ورعًا ، له : الممتع في التصريف ، والمقرب ، وشرح الجمل، وغيرها، توفي سنة ٦٦٩هـ ، وقيل: ٦٦٧هـ . [إشارة التعيين ص٣٣٦، وبغية الوعاة ٢١٠/٢] .
وانظر قوله في: شرح جمل الزجاجي ١١١/١، ومغني اللبيب ص٧٣، شرح مغني اللبيب للدماميني ص٢٨٢، وهمع الهوامع ٣١٠/١.
وهذا القول هو قول أبي حيَّان – أيضًا – في (ارتشاف الضرب ٩٨٦/٢).
(٣٢٢) شرح الكافية للرضي ٢٤٢/٣.
(٣٢٣) أي : على ابن عصفور. (انظر: همع الهوامع ٣١٠/١).
(٣٢٤) أخذ ابن هشام هذا النقض من كلام ابن مالكٍ في (شرح الكافية الشافية ٣٢٢/١)، وانظر: (المنصف للشُّمُنِّي ١٠٦/١).
(٣٢٥) وإنما هي لتعريف شيءٍ كان موجودًا قبل التَّكلُّم. (شرح مغني اللبيب للدماميني ص٢٨٢).
(٣٢٦) ما بين المعقوفين ساقطٌ من (أ).
(٣٢٧) في (أ) : (الزيادة).
(٣٢٨) سورة المائدة ، من الآية (٣).
(٣٢٩) مغني اللبيب ص٧٣، وانظر: شرحه للدماميني ص٢٨٢- ٢٨٣.

وَقَدْ يُقَالُ[٣٣١]: العَهْدُ[٣٣٢] الحَقِيقِيُّ : مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ صَرِيحًا ، وَالتَّقْدِيرِيُّ : مَا لَمْ يَتَقَدَّمْ ذِكْرُهُ صَرِيحًا، فَيَكُونُ مِثْلُ : «انْطَلَقَ رَجُلٌ ، وَالمُنْطَلِقُ ذُو جِدٍّ» عَهْدًا تَقْدِيرِيًّا.

وَإِذَا كَانَتْ «أَلْ» العَهْدِيَّةُ : مَا تَقَدَّمَ المَعْهُودُ عَلَيْهَا مُطْلَقًا[٣٣٣]، (فَ) قَالُوا[٣٣٤]: (كَانَتْ) «أَلْ» العَهْدِيَّةُ الخَارِجِيَّةُ (كَالضَّمِيرِ) الغَائِبِ فِي الْإِحْضَارِ ثَانِيًا ؛ لِتَوَقُّفِ كُلٍّ مِنْهُمَا عَلَى تَقَدُّمِ الذِّكْرِ مُطْلَقًا ، حَتَّى صَحَّ[٣٣٥] أَنْ يَسُدَّ مَسَدَّهَا مَعَ مَدْخُولِهَا.

[وَ] نُوقِضَ[٣٣٦] بِقَوْلِهِ - تَعَالَى[٣٣٧] - : ﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾ ؛ إِذْ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : [«كَهِيَ»] عَلَى الفَصِيحِ[٣٣٨].

وَأُجِيبَ[٣٣٩]: بِأَنَّ عَدَمَ صِحَّتِهِ لِكَوْنِ الجَارِّ كَافًا[٣٤٠]، وَإِلَّا فَلَا مَانِعَ مِنْ سَدِّ الضَّمِيرِ لَوْ جُرَّ[٣٤١] بِغَيْرِهِ[٣٤٢]، فَقِيلَ : مِثْلَهَا.

(وَ) إِنْ أُشِيرَ[٣٤٣] بِـ «أَلْ» إِشَارَةً ذِهْنِيَّةً لَا حِسِّيَّةً ، لَا إِلَى حِصَّتِهِ ، بَلْ (إِلَى) حُضُورِ (مَفْهُومٍ) مَدْخُولِهَا فِي ذِهْنِ المُخَاطَبِ ، سَوَاءٌ كَانَ مَعْنًى حَقِيقِيًّا أَوْ[٣٤٤] مَجَازِيًّا أَوْ كِنَوِيًّا ، نَحْوُ : «الْأَسَدُ الرَّامِي خَيْرٌ مِنَ [الْأَسَدِ][٣٤٥] المُفْتَرِسِ»[٣٤٦]، وَنَحْوُ : «الطَّوِيلُ النِّجَادِ خَيْرٌ مِنَ القَصِيرِ[٣٤٧] النِّجَادِ» ، وَسَوَاءٌ اعْتُبِرَ ذَلِكَ المَفْهُومُ مِنْ حَيْثُ [٤/أ] التَّحَقُّقُ ، أَوْ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ بِلَا ادِّعَاءِ اتِّحَادِهِ بِالشَّيْءِ ، نَحْوُ : «

---

(٣٣٠) إذا لم يكن في البلد إلا أميرٌ واحدٌ. (شرح الكافية للرضي ٢٤٢/٣).
(٣٣١) انظر: شرح المغني للدماميني ص٢٨١.
(٣٣٢) في (ب) : «لهذا».
(٣٣٣) أي : سواء أكان لفظًا ، أم معنًى ، أم حكمًا. (منه). اهـ (من حاشية النسختين).
(٣٣٤) انظر: مغني اللبيب ص٧٢، والإتقان ١٨٥/٢، ومعترك الأقران للسيوطي ٥٦/٢، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٥٨٧/٢.
(٣٣٥) ساقط من (ب) : «صح».
(٣٣٦) انظر: شرح المغني للدماميني ص٢٨١، والمنصف للشُّمُنِّي ١٠٦/١.
(٣٣٧) سورة آل عمران ، من الآية (٣٦).
(٣٣٨) قال سيبويه : «هذا باب ما لا يجوز فيه الإضمارُ من حروف الجرِّ ، وذلك : الكاف في (أنت كزيد) ... ؛ وذلك لأنهم استَغنَوا بقولهم : (مثلي ، وشِبْهِي) عنه ، فأسقطوه ... ، إلَّا أنَّ الشعراءَ إذا اضطرُّوا أضمروا في الكافِ، فيجرُّونها على القياس، قال العَجَّاج: وَأَمِّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا
وقال : فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَائِلَا كَهُ وَلَا كَهُنَّ إِلَّا حَاظِلَا
شبَّهوه بقوله : (لَهُ) و(لَهُنَّ)» اهـ (الكتاب ٣٨٣/٢- ٣٨٥) ، وانظر: شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٤/١، وضرائر الشعر ص٣٠٨- ٣٠٩، والتسهيل ص١٤٧، وشرح الكافية للرضي ٣٢٦/٤.
(٣٣٩) انظر: شرح المغني للدماميني ص٢٨٢، والمنصف للشُّمُنِّي ١٠٦/١.
(٣٤٠) في (ب) : «كاف» - خطأ.
(٣٤١) في (أ، ب) : «أجري» ، والمثبت الصواب ، وهو من (شرح المغني للدماميني ص٢٨٢، والمنصف للشُّمُنِّي ١٠٦/١).
(٣٤٢) في (ب) : (بغير). أي : بغير حرف الكافِ.
(٣٤٣) في (ب) : «أشيرت».
(٣٤٤) الأولى أن يقول : (أَمْ).
(٣٤٥) ساقط من (أ).
(٣٤٦) انظر: الأطول ص٣١٦، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٥٨٩/٢.
(٣٤٧) في (ب) : (قصير).

الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ»[٣٤٨]، أَوْ بِالادِّعَاءِ ، كَقَوْلِكَ: «هُوَ[٣٤٩] البَطَلُ المُحَامِي[٣٥٠]»[٣٥١]، (فَ) يُسَمَّى مَا يُشَارُ[٣٥٢] بِهَا إِلَى المَفْهُومِ : («أَلْ» الجِنْسِيَّةَ).

وَالمُعَرَّفُ بِهَا : حَقِيقَةٌ عِنْدَ مَنْ قَالَ : إِنَّ اسْمَ الجَنْسِ مَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَّةِ فَقَطْ[٣٥٣]؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسْتَعْمَلْ [إِلَّا فِيمَا][٣٥٤] وُضِعَ لَهُ.

قَالَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ : «وَلَا حَاجَةَ إِلَى وَضْعٍ آخَرَ فِي العَهْدِ الذِّهْنِيِّ ، وَالِاسْتِغْرَاقِ ، وَالتَّعْرِيفِ الجِنْسِيِّ ؛ إِذَا جُعِلَ أَسْمَاءُ الأَجْنَاسِ مَوْضُوعَةً لِلْمَاهِيَّاتِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ»[٣٥٥].

أَمَّا القِسْمُ الأَخِيرُ فَظَاهِرٌ ، وَأَمَّا الأَوَّلُ وَالثَّانِي فَإِنَّمَا اسْتُعْمِلَا[٣٥٦] فِي المَاهِيَّةِ كَاسْتِعْمَالِهِمَا[٣٥٧] قَبْلَ دُخُولِ «أَلْ» ، إِلَّا أَنَّهُمَا فِي حَالِ التَّعْرِيفِ ، إِشَارَةٌ إِلَى تَعَيُّنِهِمَا دُونَ التَّنْكِيرِ .

وَمَجَازٌ[٣٥٨] عِنْدَ مَنْ قَالَ : إِنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهَا مَعْ وَحْدَةٍ لَا بِعَيْنِهَا[٣٥٩]؛ ضَرُورَةَ أَنَّهُ اسْتُعْمِلَ فِي جُزْءِ المَعْنَى المَوْضُوعِ لَهُ ، إِلَّا أَنْ يُدَّعَى أَنَّ المُرَكَّبَ مِنْ «أَلْ» وَاسْمِ الجِنْسِ مَوْضُوعٌ بِإِزَاءِ الحَقِيقَةِ وَضْعًا آخَرَ ، فَصَارَ حَقِيقَةً عُرْفِيَّةً ، وَمِنْ ثَمَّةَ قِيلَ : حَقِيقَةٌ ، أَوْ يُؤَوَّلُ[٣٦٠] بِمَا قَالَ نَجْمُ[٣٦١] الْأَئِمَّةِ[٣٦٢]- كَمَا مَرَّ.

---

(٣٤٨) أي : حقيقة الرجل من حيث هي هي خير من حقيقة المرأة من حيث هي هي ، أي : حقيقة الرجل الملحوظة ذهنًا خير من حقيقة المرأة الملاحظة ذهنًا ، ولا ينافي هذا كون بعض أفراد جنس المرأة خير من بعض أفراد جنس الرجل ؛ لأنَّ العوائق قد تمنع عما يستحقه الجنس. (انظر: عروس الأفراح للسبكي ، وحاشية الدسوقي على شرح السعد على التلخيص ٣٢٣/١، والكليات ص٧٧٩، والأطول ص٣١٦).

(٣٤٩) ساقط من (ب) : (هو).

(٣٥٠) في (ب) : (المحامي).

(٣٥١) على معنى أن تقول للمخاطب : هل تصورت البطل المحامي، وكيف يكون الإنسان حتى يبلغ في هذه الصفة مبلغها الأعلى؟ إذا تصورت هذا في نفسك، ومثلته لفكرك ، فعليك بفلان ، فهو الذي تجد فيه هذه الصفة كما تصورتها. (خصائص التراكيب – أ.د/ محمد محمد أبو موسى ص٣٠٩).

(٣٥٢) في (أ) : (يشير).

(٣٥٣) وهو مختار السيد الشريف ، والقاضي العضد ، والسيوطي.
فالموضوع له هنا : الماهية لا بشرط شيء. (انظر: حاشية السيد الشريف على المطول ص١٠٤، ١٠٥، والهمع ٢٨١/١، وتيسير التحرير ٥٥/١، والكليات ص٨٧، وإرشاد الفحول ٤٦/١).

(٣٥٤) ساقط من (أ).

(٣٥٥) حاشية السيد الشريف على المطول ص١٠٩، ١١٠.

(٣٥٦) في (ب) : (استعمل).

(٣٥٧) في (ب) : (وكاستعمالها).

(٣٥٨) عطف على قوله : «حقيقةٌ عند من قال ...».

(٣٥٩) وهذا مذهب الزمخشري وابن الحاجب ، ورجحه السعد وابن الهمام ، ويسمى عندهم: فردًا منتشرًا، فالموضوع له هنا : الماهية بشرط شيء.
(انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٩/١- ٤١، وحاشية السيد الشريف على المطول ص١٠٤، ١٠٥، والهمع ٢٨١/١، وتيسير التحرير ٥٥/١، والكليات ص٨٧، وإرشاد الفحول ٤٦/١، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٩١/١، ١٢٦٧/٢).

(٣٦٠) في (أ، ب) : (يؤل)، والمثبت الصواب.

(٣٦١) ساقط من (ب) : (نجم).

(٣٦٢) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٤/٣.

فَإِنْ قُلْتَ : إِنَّ المُعَرَّفَ بِهَا إِذَا أُطْلِقَ عَلَى فَرْدٍ خَارِجِيٍّ ، وَكَذَا عَلَمُ الجِنْسِ ، كَمَا فِي : «ادْخُلِ السُّوقَ[٣٦٣]»، وَ«رَأَيْتُ أُسَامَةَ مُقْبِلًا[٣٦٤]» ، أَحَقِيقَةٌ هُوَ أَمْ مَجَازٌ ؟[٣٦٥].

قُلْتُ : قَالَ التَّفْتَازَانِيُّ : «حَقِيقَةٌ ؛ لِأَنَّكَ إِذَا أَطْلَقْتَهُمَا[٣٦٦] عَلَيْهِ فَإِنَّمَا أَرَدْتَ بِهِ الحَقِيقَةَ ، وَلَزِمَ مِنْ ذَلِكَ التَّعَدُّدُ، بِاعْتِبَارِ الوُجُودِ وَانْضِمَامِ القَرِينَةِ ، فَلَمْ يُسْتَعْمَلَا إِلَّا فِيمَا وُضِعَ لَهُ »[٣٦٧].

وَقَالَ نَجْمُ الْأَئِمَّةِ : «مَجَازٌ ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ الْإِطْلَاقَ لَيْسَ بِالْوَضْعِ ؛ بَلْ بِمُطَابَقَةِ[٣٦٨] الحَقِيقَةِ الذِّهْنِيَّةِ لِكُلِّ فَرْدٍ خَارِجِيٍّ مُطَابَقَةَ كُلٍّ[٣٦٩] كُلِّيٍّ عَقْلِيٍّ لِجُزْئِيَّاتِهِ الخَارِجِيَّةِ ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ : (الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ)، فَإِطْلَاقُهُمَا عَلَيْهِ لَيْسَ بِحَقِيقَةٍ»[٣٧٠].

وَالتَّحْقِيقُ : أَنَّ لَفْظَ العَامِّ إِذَا أُطْلِقَ عَلَى الخَاصِّ ، فَلَا يَخْلُو : إِمَّا بِاعْتِبَارِ عُمُومِهِ[٣٧١]، أَوْ بِاعْتِبَارِ خُصُوصِهِ[٣٧٢]، وَالأَوَّلُ حَقِيقَةٌ ، وَالثَّانِي مَجَازٌ[٣٧٣]. [تَأَمَّلْ][٣٧٤].

(وَ) تَنْقَسِمُ الجِنْسِيَّةُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ ، وَتَنْحَصِرُ فِيهَا عِنْدَ بَعْضِ أَئِمَّةِ الأُصُولِ وَأَكْثَرِ المُحَقِّقِينَ[٣٧٥]، خِلَافًا لِصَاحِبِ «التَّنْقِيحِ» وَبَعْضِ النُّحَاةِ[٣٧٦]؛ وَإِنَّمَا [لَمْ][٣٧٧] يَجْعَلُوا «أَلْ» العَهْدِيَّةَ الخَارِجِيَّةَ قِسْمًا - أَيْضًا - مِنْ «أَلْ» الجِنْسِيَّةِ[٣٧٨]، بِأَنْ يُقَالَ : [إِنَّ «أَلْ»][٣٧٩] مَا يُشَارُ بِهَا إِلَى المَفْهُومِ ، فَإِنْ أُشِيرَ[٣٨٠] بِهَا إِلَيْهِ مِنْ حَيْثُ

---

(٣٦٣) ولا تريد سُوقًا معيَّنًا.
(٣٦٤) في (أ، ب) : (مقبلة)، والمثبت أولى.
(٣٦٥) هذه عبارة التفتازاني في (المطول ص٨١).
(٣٦٦) في (أ) : (أطلقتها)، والمثبت الصواب ؛ لأنه يريد المعرَّف والعلَم المذكورين.
(٣٦٧) المطول ص٨١.
(٣٦٨) في (ب) : (مطابقة).
(٣٦٩) ساقط من (ب) : (كل).
(٣٧٠) شرح الكافية للرضي ٢٤٦/٣، وقال : «فلفظ (أسَد) مثلًا، موضوع حقيقة لكل فرد من أفراد الجنس في الخارج على وجه التشريك، و(أسامة) موضوع للحقيقة الذهنية حقيقة، فإطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة».
(٣٧١) أي : باعتبار ما فيه من معنى العام.
(٣٧٢) وتستفاد الخصوصية من القرائن ، حاليَّة أو مقاليَّة.
(٣٧٣) انظر: الكليات ص٦٠٢.
(٣٧٤) زيادة في (ب).
(٣٧٥) كالسيد الصفوي ، والتفتازاني. (انظر: رسالة في لام التعريف للصفوي ص٢٥- ٢٦، والمطول للتفتازاني ص٨١، وحاشية الصبان على الأشموني ٢٦٠/١).
(٣٧٦) كابن هشام والسيوطي، وهو قول تاج الدين السبكي ؛ فهي محصورة عندهم في قسمين : الاستغراقية ، والمشار بها إلى نفس الحقيقة. (انظر: الأشباه والنظائر للسبكي ١١٨/٢، ومغني اللبيب ص٧٣، وشرح الشذور لابن هشام ص١٩٥، وشرح المغني للدماميني ص٢٨٤، وهمع الهوامع ٣٠٩/١، ٣١٠).
(٣٧٧) ساقط من (أ).
(٣٧٨) كما جعلوا العهد الذهني والاستغراق راجعَيْنِ إلى الجنس.
(٣٧٩) ساقط من (أ).
(٣٨٠) ساقط من (ب) : (أشير).

تَحَقُّقُهُ فِي فَرْدٍ مُعَيَّنٍ ، أَوْ فِي[٣٨١] فَرْدٍ مَا ، أَوْ فِي الْأَفْرَادِ ، أَوْ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ؛ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ الجِنْسِ غَيْرُ كَافٍ فِي تَعْيِينِ شَيْءٍ مِنْ أَفْرَادِهِ ، بَلْ يَحْتَاجُ فِيهِ إِلَى مَعْرِفَةٍ أُخْرَى[٣٨٢]، هَكَذَا قَالَهُ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ[٣٨٣].

وَفِيهِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ مَعْرِفَةَ الجِنْسِ غَيْرُ كَافِيَةٍ - أَيْضًا - فِي الحَمْلِ عَلَى كُلِّ الأَفْرَادِ ، فَكَمَا يَجُوزُ الحَمْلُ عَلَيْهِ[٣٨٤] بِالقَرِينَةِ ، يَجُوزُ الحَمْلُ عَلَى المُعَيَّنِ بِالقَرِينَةِ.

عَلَى أَنَّهُ[٣٨٥] - قُدِّسَ سِرُّهُ[٣٨٦]- قَدْ ذَكَرَ «أَنَّ ضَمَّ النَّشْرِ بِقَدْرِ الْإِمْكَانِ وَاجِبٌ» ، فَيَجِبُ أَنْ يُجْعَلَ العَهْدُ الخَارِجِيُّ – أَيْضًا - رَاجِعًا إِلَى الجِنْسِ ، وَالكَلَامُ بَعْدُ مَوْضِعُ[٣٨٧] تَأَمُّلٍ .

وَوَجْهُ الحَصْرِ : أَنَّ «أَلْ» الجِنْسِيَّةَ (إِنْ أُشِيرَ) إِشَارَةً ذِهْنِيَّةً - لَا حِسِّيَّةً - (بِهَا) ، أَيْ : بِـ «أَلْ» الجِنْسِيَّةِ (إِلَيْهِ) ، أَيْ : إِلَى المَفْهُومِ ، لَكِنْ لَا مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ ، بَلْ (مِنْ حَيْثُ التَّحَقُّقُ) ، أَيْ : تَحَقُّقُ مَفْهُومِ مَدْخُولِهَا ؛ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الأَحْكَامَ المُجْرَاةَ عَلَى المَفْهُومِ إِنَّمَا تَثْبُتُ لَهُ فِي ضِمْنِ الكُلِّ أَوِالبَعْضِ.

وَالتَّحَقُّقُ (إِمَّا) أَنْ يُعْتَبَرَ وَيُقْصَدَ (فِي) ضِمْنِ (الكُلِّ) ، سَوَاءٌ كَانَ كُلَّ الأَفْرَادِ أَوْ كُلَّ خَصَائِصِهَا، وَكَانَتْ لُغَوِيَّةً أَوْ عُرْفِيَّةً ، وَاعْتِبَارُ التَّحَقُّقِ وَالقَصْدُ فِي ضِمْنِهِ إِنَّمَا يَكُونُ (إِذَا كَانَ المَقَامُ خَطَابِيًّا) - بِفَتْحِ الخَاءِ - يُطْلَبُ فِيهِ الظَّنُّ لَا اليَقِينُ[٣٨٨]، مِثْلُ : «المُؤْمِنُ غِرٌّ[٣٨٩] كَرِيمٌ ، وَالمُنَافِقُ خَبٌّ[٣٩٠] لَئِيمٌ»[٣٩١]، فَيُرَادُ بِكُلٍّ مِنَ المُفْرَدِ وَالتَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ أَفْرَادُهَا ، إِلَى أَنْ لَا يَبْقَى [٤/ب] فَرْدٌ مِنْ أَفْرَادِهَا خَارِجًا بِعِلَّةِ إِيهَامِ أَنَّ القَصْدَ إِلَى فَرْدٍ دُونَ فَرْدٍ آخَرَ مَعَ تَحَقُّقِ المَاهِيَّةِ فِيهِمَا لِتَرْجِيحٍ[٣٩٢] أَحَدِ المُتَسَاوِيَيْنِ عَلَى الآخَرِ ، (فَـ) يُسَمَّى[٣٩٣] مَا يُشَارُ بِهَا إِلَى المَفْهُومِ مِنْ حَيْثُ تَحَقُّقُهُ فِي الكُلِّ بِشَرْطِ كَوْنِ المَقَامِ خَطَابِيًّا : («أَلْ» الِاسْتِغْرَاقِيَّةَ) ، «سَوَاءٌ كَانَتْ مَعَ عَلَامَةِ الوَحْدَةِ كَـ(الضَّرْبَةِ)[٣٩٤]، أَوِ التَّثْنِيَةِ ، أَوِ الجَمْعِ ، كَـ(الضَّرْبَتَيْنِ) وَ(العُلَمَاءِ) ، أَوْ لَا[٣٩٥] كَـ(الضَّرْبِ)»، هَكَذَا قَالَ[٣٩٦] نَجْمُ الأَئِمَّةِ فِي (بَحْثِ المَعْرِفَةِ)[٣٩٧].

---

(٣٨١) ساقط من (ب) : (في).
(٣٨٢) يعني : لا بد في العهد الخارجي من تعيين فرد أو أكثر مذكورًا فيما سبق تحقيقًا أو تقديرًا ، لا بكونه تعريف الجنس فقط ، فلا يصح إرجاع العهد الخارجي إليه وإدراجه فيه. (دستور العلماء ٣/١١٤).
(٣٨٣) انظر: حاشية السيد الشريف على المطول ص١٠٩.
(٣٨٤) ساقط من (ب) : (عليه).
(٣٨٥) في (ا، ب) : «أنَّ»، والمثبت الأنسب.
(٣٨٦) انظر: حاشية السيد الشريف على المطول ص١٠٥.
(٣٨٧) في (أ) : (موضوع) ، وفي (ب) : (محل).
(٣٨٨) في (ب) : (لا يقينًا).
(٣٨٩) في (أ) : (عزيز)، والمثبت من (ب)، والمفتاح للسكاكي ص٢١٥.
(٣٩٠) قال السيد الشريف في (المصباح ص٢١٧) :«و(الغِرُّ) – بالكسر –: هو الذي ينخدع بسهولةٍ ؛ لقلَّة تجاربه ، و(الخَبُّ) – بالفتح –: الخِدَاع المُحْرِز».
(٣٩١) الحديث صححه الألباني ، وهو مروي عن أبي هريرة – رضي الله عنه – في : (الأدب المفرد ص١٥١، وفي سنن أبي داود ٤/٢٥١، وسنن الترمذي ٤/٣٤٤ – كليهما بلفظ : «والفاجر خبٌّ»).
(٣٩٢) في (أ) : (ترجيح)، والمثبت من (ب).
(٣٩٣) في (أ) : (ليس)، والمثبت من (ب).
(٣٩٤) في (ب) : (كالعنبرة).

وَقَدْ قَالَ مَا يُنَاقِضُهُ فِي تَعْرِيفِ «الكَلِمَةِ» ؛ حَيْثُ قَالَ[٣٩٨]:

«فَإِنْ قِيلَ : إِنَّ التَّاءَ فِي (الكَلِمَةِ) لِلْوَحْدَةِ ؛ لِأَنَّ (كَلِمَةً) وَ(كَلِمًا) كَـ (تَمْرَةٍ) وَ(تَمْرٍ) ، وَاللَّامُ فِيهَا لِلْجِنْسِ ، فَيَتَنَاقَضَانِ بِدَلَالَةِ الجِنْسِ عَلَى الكَثْرَةِ المُنَاقِضَةِ[٣٩٩] لِلْوَحْدَةِ.

قُلْنَا : إِنَّ الجِنْسَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : اسْتِغْرَاقُ الجِنْسِ ، وَهُوَ الَّذِي يَحْسُنُ فِيهِ كَلِمَةُ (كُلٍّ)، كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ : ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ﴾[٤٠٠]، وَهَذَا[٤٠١] مُفِيدٌ لِلْكَثْرَةِ ، فَيُنَاقِضُ الوَحْدَةَ.

وَالثَّانِي : مَاهِيَّةُ الجِنْسِ مِنْ غَيْرِ دَلَالَةِ اللَّفْظِ عَلَى القِلَّةِ وَالكَثْرَةِ ، بَلْ ذَلِكَ احْتِمَالٌ عَقْلِيٌّ ، وَهَذَا لَا يُنَاقِضُ الوَحْدَةَ ، وَالمُرَادُ هُوَ الثَّانِي[٤٠٢]» انْتَهَى.

وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُجَرَّدَ التَّاءُ عَنْ مَعْنَى الوَحْدَةِ وَيُرَادَ[٤٠٣] بِهَا التَّأْنِيثُ ، ثُمَّ يَدْخُلُ عَلَى مَدْلُولِهَا «أَلْ» الاِسْتِغْرَاقِيَّةُ ؛ لِمَا سَيَجِيءُ. تَأَمَّلْ.

وَالمُفْرَدُ المُعَرَّفُ[٤٠٤] بِهَا يَشْمَلُ كُلَّ فَرْدٍ فَرْدٍ ، وَالمُثَنَّى كُلَّ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ ، وَالجَمْعُ كُلَّ جَمَاعَةٍ جَمَاعَةٍ ، فَلَا يُسْتَثْنَى مِنَ الْأَوَّلِ إِلَّا الْأَوَّلُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُ : ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾[٤٠٥] فَمَعْنَاهُ: إِلَّا كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا ، وَلَا يَجُوزُ : «الرَّجُلُ يَرْفَعُ هَذَا الحَجَرَ إِلَّا الزَّيْدَيْنِ مَعًا»، إِلَّا عَلَى الاِنْقِطَاعِ ، وَمِنَ الثَّانِي إِلَّا الثَّانِي ، وَمَعْنَى قَوْلِكَ : «[إِنَّ][٤٠٦] الرَّجُلَيْنِ يَرْفَعَانِ هَذَا الحَجَرَ إِلَّا إِخْوَتَكَ» : [أَيْ : إِلَّا][٤٠٧] الاِثْنَيْنِ مِنْ إِخْوَتِكَ ، وَلَا يَجُوزُ : «الرَّجُلَانِ يَرْفَعَانِ هَذَا الحَجَرَ إِلَّا إِخْوَتَكَ[٤٠٨] مَعًا»، إِلَّا عَلَى الاِنْقِطَاعِ ، وَمِنَ الثَّالِثِ إِلَّا[٤٠٩] الثَّالِثُ ، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ : «جَاءَنِي الرِّجَالُ إِلَّا زَيْدًا» ، وَ[٤١٠]«جَاءَنِي القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا ، أَوِ : الزَّيْدَيْنِ» ، فَالقِيَاسُ أَنْ لَا يَصِحَّ عَلَى الاِتِّصَالِ ؛ لِأَنَّ أَفْرَادَ الجُمُوعِ جُمُوعٌ ، كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ تَعْرِيفُهُمْ

---

(٣٩٥) أي : تجرَّد عن جميع تلك العلامات.
(٣٩٦) في (ب) : (قاله).
(٣٩٧) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٧/٣.
(٣٩٨) شرح الكافية للرضي ٢٣/١- ٢٤.
(٣٩٩) في (ب) : (المتناقضة).
(٤٠٠) سورة العصر ، الآية (٢).
(٤٠١) أي : الاستغراق.
(٤٠٢) أي : ماهية الجنس من حيث هي هي ؛ لأنَّ الحَدَّ إنما يُذكَر لبيان ماهية الشيء، لا لبيان استغراقه. (شرح الكافية للرضي ٢٤/١).
(٤٠٣) في (أ) : (ويرد)، والمثبت من (ب).
(٤٠٤) في (ب) : (معرف).
(٤٠٥) سورة العصر ، الآية (١- ٣).
(٤٠٦) ساقط من (أ).
(٤٠٧) ما بين المعقوفين ساقط من (أ، ب)، وهي في (شرح الكافية للرضي ٢٣٨/٣).
(٤٠٨) ساقط من (ب) : (الاِثْنَيْنِ مِنْ إِخْوَتِكَ ، وَلَا يَجُوزُ : «الرَّجُلَانِ يَرْفَعَانِ هَذَا الحَجَرَ إِلَّا إِخْوَتَكَ)، وهو سبق نظرٍ من الناسخ.
(٤٠٩) ساقط من (ب) : (إلا).
(٤١٠) في (ب) : (أو).

[الْجَمْعَ][٤١١]: بِمَا دَلَّ[٤١٢] عَلَى آحَادٍ يَدُلُّ عَلَى أَحَدِهَا وَاحِدُهُ ، إِلَّا أَنَّهُ مُوَوَّلٌ بِأَنَّ هَذَا فِي المَعْنَى مُنَكَّرٌ أُضِيفَ إِلَيْهِ «كُلّ» ، فَمَعْنَى : «لَقِيتُ[٤١٣] العُلَمَاءَ» : كُلَّ عَالِمٍ ، أَوْ : كُلَّ عُلَمَاءَ[٤١٤].

وَبِأَنَّ مَجِيءَ المَجْمُوعِ لَا يُتَصَوَّرُ[٤١٥] بِدُونِ مَجِيءِ كُلِّ وَاحِدٍ ، حَتَّى لَوْ كَانَ الحُكْمُ مُتَعَلِّقًا بِالمَجْمُوعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَثْبُتَ لِكُلِّ وَاحِدٍ حُكْمٌ لَمْ يَصِحَّ الِاسْتِثْنَاءُ ، مِثْلُ : «يُطِيقُ رَفْعَ هَذَا الحَجَرِ القَوْمُ إِلَّا زَيْدًا» ، وَهَذَا كَمَا يَصِحُّ : «عَنْدِي عَشَرَةٌ إِلَّا وَاحِدًا» ، وَلَا يَصِحُّ : «العَشَرَةُ زَوْجٌ إِلَّا وَاحِدًا[٤١٦]»[٤١٧].

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ[٤١٨]: (فَـ)[٤١٩] تَنْقَسِمُ («أَلْ» الِاسْتِغْرَاقِيَّةُ) إِلَى قِسْمَيْنِ ، وَتَنْحَصِرُ فِيهِمَا ؛ لِأَنَّهُ (إِنْ صَحَّ قِيَامُ «كُلٍّ») الإِفْرَادِيِّ لَا المَجْمُوعِيِّ ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّ «أَلْ» الِاسْتِغْرَاقِيَّةَ مِثْلُ «كُلٍّ» مُضَافًا[٤٢٠] إِلَى نَكِرَةٍ[٤٢١].

وَقَدْ يُرَادُ بِالجَمْعِ المُحَلَّى بِـ «أَلْ» : الكُلُّ [المَجْمُوعِيُّ][٤٢٢]، كَمَا فِي قَوْلِكَ : «لِلرِّجَالِ عِنْدِي دِرْهَمٌ» ؛ إِذْ لَا يَلْزَمُكَ إِلَّا دِرْهَمٌ وَاحِدٌ ، وَلَوْ قَالَ : «لِكُلِّ رَجُلٍ عِنْدِي دِرْهَمٌ» وَجَبَتْ عَلَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ دِرْهَمٌ ، كَذَا قَالَهُ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ[٤٢٣].

(مَقَامَهَا حَقِيقَةً ، فَـ) يُسَمَّى مَا يَصِحُّ قِيَامُ «كُلٍّ» مَقَامَهَا حَقِيقَةً : (اسْتِغْرَاقَ الْأَفْرَادِ)[٤٢٤]، نَحْوُ : «الرَّجُلُ يَرْفَعُ هَذَا الحَجَرَ إِلَّا زَيْدًا» ، وَ«الرَّجُلَانِ يَرْفَعَانِ هَذَا الحَجَرَ إِلَّا الزَّيْدَيْنِ» ، وَ«الرِّجَالُ يَرْفَعُونَ هَذَا الحَجَرَ إِلَّا الزَّيْدِينَ»، فَإِنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ حَقِيقَةً : «كُلُّ رَجُلٍ» ، وَ«كُلُّ رَجُلَيْنِ» ، وَ«كُلُّ رِجَالٍ».

(وَإِنْ) لَمْ يَصِحَّ قِيَامُهُ مَقَامَهَا حَقِيقَةً ، بَلْ (مَجَازًا ، فَـ) يُسَمَّى مَا يَصِحُّ قِيَامُ «كُلٍّ» مَقَامَهَا مَجَازًا : (اسْتِغْرَاقَ الخَصَائِصِ) ، كَقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿ذَٰلِكَ

---

(٤١١) ساقط من (أ).
(٤١٢) في (ب) : (يدل).
(٤١٣) في (أ) : (تقييد)، والمثبت من (ب).
(٤١٤) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٨/٣.
(٤١٥) في (أ) : (لا يقصد يتصور)، والمثبت من (ب)، والتلويح للتفتازاني ٩١/١، والبحر المحيط للزركشي ١١٥/٤.
(٤١٦) في (أ، ب) : (واحد)، والمثبت الصواب.
(٤١٧) إذ ليس الحكمُ على الآحاد ، بل على المجموع. وهذه الفقرة بتمامها للتفتازاني والزركشي. (انظر: التلويح للتفتازاني ٩١/١، والبحر المحيط للزركشي ١١٥/٤).
(٤١٨) انظر: مغني اللبيب ص٧٣.
(٤١٩) في (ب) : (و).
(٤٢٠) في (أ) : (مضاف)، والمثبت من (ب).
(٤٢١) نحو قوله – تعالى – : ﴿كُلُّ ٱمْرِئٍۭ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ﴾ [الطور:٢١]، ومعناها : كلُّ فردٍ ، لا المجموع. (الأشباه والنظائر للسبكي ١١٩/٢).
(٤٢٢) ساقط من (أ).
(٤٢٣) انظر: حاشية السيد الشريف على المطول ص١١٢، والكليات ص٣٣٦، والتقرير والتحبير لابن الموقّت ٢٣٠/١.
(٤٢٤) انظر: مغني اللبيب ص٧٣، وهمع الهوامع ٣٠٩/١، والكليات ص١٦٥، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٥٨٨/٢.

ٱلْكِتَٰبُ﴾[٤٢٥]، وَنَحْوِ : «زَيْدٌ الرَّجُلُ عِلْمًا» ، فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ حَقِيقَةً : «القُرْآنُ كُلُّ كِتَابٍ مِنْ أَفْرَادِ الكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ» ، وَ : «زَيْدٌ كُلُّ رَجُلٍ عِلْمًا مِنْ أَفْرَادِ الرِّجَالِ العُلَمَاءِ[٤٢٦]» ، بَلْ إِنَّمَا يُقَالُ [٥/أ] ذَلِكَ مَجَازًا مُبَالَغَةً ؛ تَرَقِّيًا فِي الكَمَالِ إِلَى حَدٍّ صَارَ مَعَهُ كَأَنَّهُ[٤٢٧] الجِنْسُ كُلُّهُ[٤٢٨]، أَوْ تَنْزِيلًا لِغَيْرِ عِلْمِ زَيْدٍ مَنْزِلَةَ العَدَمِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ[٤٢٩]، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ مَنْ قَالَ[٤٣٠]: «اللَّفْظُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ قَدْ يَنْصَرِفُ إِلَى الْكَمَالِ».

أُورِدَ[٤٣١] بِأَنَّ التَّعْرِيفَ يَصْدُقُ عَلَى الاسْتِغْرَاقِ العُرْفِيِّ[٤٣٢]، نَحْوُ : «جَمَعَ الأَمِيرُ الصَّاغَةَ» ، أَيْ : صَاغَةَ بَلَدِهِ ، أَوْ صَاغَةَ مَمْلَكَتِهِ[٤٣٣]، فَإِنَّ (كُلًّا) يَخْلُفُ الأَدَاةَ فِيهِ بِتَجَوُّزٍ ، وَلَيْسَتْ لِشُمُولِ[٤٣٤] الخَصَائِصِ ، بَلْ لِشُمُولِ[٤٣٥] بَعْضِ مَا يَصْلُحُ[٤٣٦] لَهُ اللَّفْظُ ، وَهُوَ صَاغَةُ بَلَدِ الأَمِيرِ ، أَوْ صَاغَةُ مَمْلَكَتِهِ دُونَ مَنْ عَدَاهُمْ.

وَأُجِيبَ[٤٣٧] بِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ : «كُلُّ صَاغَةِ بَلَدِهِ»[٤٣٨].

(ثُمَّ) أَرَادَ أَنْ يُقَسِّمَ كُلًّا[٤٣٩] مِنَ القِسْمَيْنِ إِلَى قِسْمَيْنِ ، فَقَالَ :

(إِنْ كَانَتْ) أَيْ : مَا[٤٤٠] ذَكَرْتُ مِنَ الأَفْرَادِ وَخَصَائِصِ الأَفْرَادِ (لُغَوِيَّةً) أَيْ : مَنْسُوبَةً إِلَى مَعْنًى لَفْظٍ وَضَعَهُ لَهُ وَاضِعُ اللُّغَةِ ، (فَ) يُسَمَّى مَا يُشَارُ بِهَا إِلَى المَفْهُومِ لُغَةً مِنْ حَيْثُ تَحَقُّقُهُ فِي

---

(٤٢٥) سورة البقرة ، من الآية (٢).
(٤٢٦) في (أ) : (الرجل أي العلماء)، والمثبت من (ب).
(٤٢٧) في (أ، ب) : (كأن)، والمثبت الصواب.
(٤٢٨) فمعنى ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾ : أي : الكتاب الكامل في الهداية ، فكأنه كلُّ كتابٍ ؛ لاشتماله على ما فيها من الهداية على الوجه الأبلغ. (شرح المغني للدماميني ص٢٨٤).
(٤٢٩) أي : هو كلُّ رجلٍ باعتبار العِلم ، أي : الكامل في هذه الصفة. (شرح المغني للدماميني ص٢٨٤، وانظر: الهمع ٣١٠/١)
(٤٣٠) انظر: كشف الأسرار «شرح أصول البزدوي» ٩٧/١، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ٦١٧/٤.
(٤٣١) المُورِدُ : بدر الدين الدماميني في (شرح المغني ص٢٨٤).
(٤٣٢) وهو ما يكون المرجع في شموله وإحاطته إلى حُكم العُرْفِ ، مثل : (جَمعَ الأميرُ الصاغةَ). (الكليات ص١٠٣).
(٤٣٣) فحسب ، لا صاغة الدنيا. (مفتاح العلوم ص٢١٦، والإيضاح في علوم البلاغة ٢٦/٢).
(٤٣٤) في (أ) : (شمول)، وفي (ب) : (بشمول) ، والمثبت من (شرح المغني للدماميني ص٢٨٤).
(٤٣٥) في (أ، ب) : (شمول)، والمثبت من (شرح المغني للدماميني ص٢٨٤).
(٤٣٦) في (ب) : (يصح).
(٤٣٧) انظر: دستور العلماء ٧٦/١.
(٤٣٨) وأجيب – أيضًا – بأن الكلام في «أل» المُعَرِّفَة ، و«أل» في «الصَّاغَة» موصولٌ على الأصَحِّ. (التصريح ١٨١/١).
(٤٣٩) في (ب) : «إلى كل».
(٤٤٠) في (ب) : «مما».

كُلِّ الأَفْرَادِ ، أَوْ فِي خَصَائِصِهَا : (اسْتِغْرَاقٌ حَقِيقِيٌّ)[٤٤١]، كَقَوْلِهِ - تَعَالَى[٤٤٢] -: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾[٤٤٣]، وَنَحْوِ : «[زَيْدٌ][٤٤٤] الرَّجُلُ عِلْمًا».

(وَ) إِنْ كَانَتْ (عُرْفِيَّةً) ، أَيْ : مَنْسُوبَةً إِلَى مَعْنًى لَفْظٌ وَضَعَهُ لَهُ غَيْرُ وَاضِعِ اللُّغَةِ ، سَوَاءٌ كَانَ شَارِعًا ، أَوْ أَهْلَ الاِصْطِلَاحِ ، أَوْ أَهْلَ العُرْفِ ، فَيُرَادُ بِهَا مَا لَيْسَتْ بِلُغَوِيَّةٍ ، سَوَاءٌ كَانَتْ شَرْعِيَّةً ، أَوِ اصْطِلَاحِيَّةً ، أَوْ عُرْفِيَّةً بِمَعُونَةِ المَقَامِ ؛ لِأَنَّ[٤٤٥] العُرْفَ[٤٤٦] العَامَّ وَإِنْ تَبَادَرَ عِنْدَ الإِطْلَاقِ حَتَّى يتَّجهَ أَنَّهُ يَلْزَمُ كَوْنُ الاسْتِغْرَاقِ بِحَسَبِ الشَّرْعِ أَوْ الاِصْطِلَاحِ وَاسِطَةً[٤٤٧]، (فَ) يُسَمَّى مَا يُشَارُ بِهَا إِلَى المَفْهُومِ عرفًا مِنْ حَيْثُ تَحَقُّقُهُ فِي كُلِّ الأَفْرَادِ ، أَوْ خَصَائِصِهَا : (اسْتِغْرَاقٌ عُرْفِيٌّ) ، نَحْوُ : «جَمَعَ الْأَمِيرُ الصَّاغَةَ»، وَكَقَوْلِهِ[٤٤٨] - تَعَالَى -: ﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾[٤٤٩].

قَالَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ[٤٥٠]: «إِنَّ تَخْصِيصَهُمْ ذَلِكَ التَّقْسِيمَ إِلَى حَقِيقِيٍّ وَعُرْفِيٍّ تَخْصِيصٌ بِلَا مُخَصِّصٍ؛ لِأَنَّهُ يَجْرِي فِي العَهْدِ الذِّهْنِيِّ ؛ إِذْ (ادْخُلِ السُّوقَ) حَقِيقِيٌّ إِذَا أُرِيدَ بِهِ سُوقٌ مِنْ أَسْوَاقِ الدُّنْيَا ، وَعُرْفِيٌّ إِذَا أُرِيدَ بِهِ سُوقٌ مِنْ أَسْوَاقِ البَلَدِ ، وَفِي (أَلِ) الحَقِيقَةِ[٤٥١]؛ لِأَنَّ قَوْلَنَا : (الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ) حَقِيقِيٌّ، وَلِأَنَّكَ دَائِمًا تَقُولُ فِي بَلَدٍ : (البِطِّيخُ خَيْرٌ مِنَ العِنَبِ) ؛ لِأَنَّ بِطِّيخَهُ خَيْرٌ مِنْ عِنَبِهِ ، فَالْإِشَارَةُ فِي كُلٍّ مِنَ البِّطِّيخِ وَالعِنَبِ[٤٥٢] إِلَى جِنْسٍ خَاصٍّ ؛ لِمَعُونَةِ العُرْفِ ؛ وَلِذَا قَدْ يُعْكَسُ فِي بَلَدٍ آخَرَ».

أَقُولُ : لَا فَائِدَةَ فِي تَقْسِيمِ العَهْدِ الذِّهْنِيِّ[٤٥٣] وَالحَقِيقَةِ إِلَيْهِمَا[٤٥٤]؛ لِأَنَّ المَقْصُودَ حَاصِلٌ مَثَلًا فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾[٤٥٥] بِالإِشَارَةِ إِلَى حِمَارٍ مَا، سَوَاءٌ كَانَ مِنْ حِمَارِ المَدِينَةِ - شَرَّفَهَا[٤٥٦] اللهُ

---

(٤٤١) الصواب بما يقتضيه السياق : «استغراقًا حقيقيًا».
(٤٤٢) سورة الزمر ، من الآية (٥٣).
(٤٤٣) أي : من شأنه وكرمه أن يغفرها كلَّها ، إلا أنَّ غفران الكبائر مقيَّدٌ بالتوبة عند المعتزلة ، وغفران الشرك مقيَّدٌ بها عند الكلّ، ولا يقدح ذلك في شمول الذنوب جميع أفرادها. (المصباح في شرح المفتاح للسيد الشريف ص٢١٨، ٢١٩).
(٤٤٤) ساقط من (أ).
(٤٤٥) في (ب) : «أن».
(٤٤٦) ساقط من (ب) : «العرف».
(٤٤٧) في كلامه كزازة ؛ إذ المقصود أنَّ العُرفَ إذا أُطلق يراد به العُرف العام ، فيتّجه أنّه يبقى الشمولُ شرعًا واصطلاحًا واسطةً. (انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/١٥٩٠).
(٤٤٨) في (أ) : «ولقوله» ، وفي (ب) : «وقوله»، والمثبت الصواب.
(٤٤٩) سورة البقرة ، من الآية (٢).
(٤٥٠) هو عصام الدين الإسفراييني في (الأطول ص٣٢١- ٣٢٢)، وانظر: (كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/١٥٩٠).
(٤٥١) أي : ويجري – أيضًا – في (أل) الحقيقة.
(٤٥٢) في (أ) : «أو العنب» ، والمثبت من (ب).
(٤٥٣) في (أ) : «الخارجي» ، والمثبت من (ب).
(٤٥٤) أي : إلى حقيقي وعرفي.
(٤٥٥) سورة الجمعة ، من الآية (٥).
(٤٥٦) في (أ) : «شرف» ، والمثبت من (ب).

[تَعَالَى][٤٥٧]-، أَوْ حِمَارِ الدُّنْيَا ، وَكَذَا فِي قَوْلِكَ : «البِطِّيخُ خَيْرٌ مِنَ العِنَبِ» بِالإِشَارَةِ إِلَى المَاهِيَّةِ، سَوَاءٌ حَصَلَتْ فِي بِطِّيخِ بَلَدٍ ، أَوْ بِلَادِ الدُّنْيَا ؛ لِأَنَّ ثُبُوتَ الخَيْرِيَّةِ لِمَاهِيَّةِ البِطِّيخِ لَا يَقْتَضِي ثُبُوتَهَا لِكُلِّ مِنْ أَفْرَادِهَا ، وَمِنْ [ثَمَّةَ][٤٥٨] تَرَاهُمْ يَقُولُونَ : «الرَّجُلُ خَيْرٌ مِنَ المَرْأَةِ» ، مَعَ كَوْنِهِمْ قَائِلِينَ بِأَنَّ عَائِشَةَ[٤٥٩]- رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - خَيْرٌ مِنْ كَثِيرٍ أَفْرَادِ جِنْسِ الرِّجَالِ ، بِخِلَافِ تَقْسِيمِ «أَلْ»الاسْتِغْرَاقِيَّةِ ، فَإِنَّ الأَحْكَامَ تَارَةً تَتَعَلَّقُ لِلْأَفْرَادِ اللُّغَوِيَّةِ ، وَتَارَةً لِلأَفْرَادِ العُرْفِيَّةِ.

وَقَدْ تَنَازَعَ الفُضَلَاءُ فِي أَشْمَلِيَّةِ اسْتِغْرَاقِ المُفْرَدِ مِنَ اسْتِغْرَاقِ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ : فَقَالَ[٤٦٠] السَّكَّاكِيُّ : «(وَاسْتِغْرَاقُ المُفْرَدِ أَشْمَلُ) مِنَ اسْتِغْرَاقِهِمَا»[٤٦١].

وَتَبِعَهُ صَاحِبُ (التَّلْخِيصِ)[٤٦٢]؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ المُفْرَدَ شَائِعٌ فِي وِحْدَانِ[٤٦٣] جِنْسِهِ، وَالتَّثْنِيَةَ فِي مُثَنَّيَاتِ[٤٦٤] جِنْسِهِ، وَالجَمْعَ فِي جَمَاعَاتِ[٤٦٥] جِنْسِهِ ، حَتَّى لَا يُسْتَثْنَى مِنَ الأَوَّلِ إِلَّا الأَوَّلُ ، وَلَا مِنَ الثَّانِي إِلَّا الثَّانِي [٥/ب]، وَلَا مِنَ الثَّالِثِ إِلَّا الثَّالِثُ - كَمَا مَرَّ -.

وَقَالَ نَجْمُ الأَئِمَّةِ : «وَهُوَ القِيَاسُ»[٤٦٦].

وَلِذَا قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ[٤٦٧] - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا -: «الكِتَابُ أَكْثَرُ مِنَ الكُتُبِ»[٤٦٨].

وَصَاحِبُ (الكَشَّافِ) : « (المَلَكُ)[٤٦٩] أَعَمُّ مِنَ (المَلَائِكَةِ)[٤٧٠]، أَلَا تَرَى أَنْ قَوْلَكَ : (مَا مِنْ مَلَكٍ [إِلَّا][٤٧١] وَهُوَ شَاهِدٌ)[٤٧٢] أَعَمُّ مِنْ : (مَا [مِنْ][٤٧٣] مَلَائِكَةٍ) ؟»[٤٧٤].

---

(٤٥٧) زيادة من (ب).
(٤٥٨) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
(٤٥٩) هي أمُّ المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصِّديق – رضي الله عنهما -، زوج النبي – ﷺ – وأشهر نسائه ، وأحبهن إليه ، وأكثرهن رواية للحديث، تزوجها النبي – ﷺ – بكرًا قبل الهجرة وهي بنت ست سنين ، وبنى بها بالمدينة وهي بنت تسع سنين، وهي أفقه نساء المسلمين وأعلمهن بالدين والأدب ، وتوفيت بالمدينة سنة ٥٨ هـ. [أسد الغابة ١٨٨/٦، والأعلام ٢٤٠/٣].
(٤٦٠) في (ب) : «وقال».
(٤٦١) مفتاح العلوم ص٢١٦.
(٤٦٢) انظر: التلخيص ص٦٦، وشروحه ٣٣٧/١- ٣٣٨.
(٤٦٣) في (أ) : «وحدات»، والمثبت من (ب).
(٤٦٤) في (أ) : «مثنياة»، والمثبت من (ب).
(٤٦٥) في (ب) : «جماعة».
(٤٦٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٢٣٧/٣- ٢٣٨.
(٤٦٧) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب القرشي الهاشمي - رضي الله عنهما-، صحابيٌّ جليلٌ، من أكابر العلماء في الفقه والحديث والتفسير في صدر الإسلام، توفي سنة ٦٨ هـ. [وفيات الأعيان ٦٢/٣، والإصابة في تمييز الصحابة ١٢١/٤].
(٤٦٨) وذلك عند قراءته قوله - تعالى -: ﴿كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة : ٢٨٥] . (انظر: تفسير الطبري ١٢٥/٦، والكشاف ٣٣١/١، والبحر المحيط لأبي حيان ٧٥٧/٢، والدر المصون ٦٩٢/٢، والبحر المحيط للزركشي ١٤٤/٤، وغرائب القرآن للنظام النيسابوري ٨٨/٢).
(٤٦٩) في (أ) : «فالملك»، والمثبت من (ب)، والكشاف ٦٠١/٤.
(٤٧٠) أراد في قوله – تعالى –: ﴿وَٱلْمَلَكُ عَلَىٰٓ أَرْجَآئِهَا﴾ [الحاقة : ١٧].
(٤٧١) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
(٤٧٢) هنا تنتهي نسخة (ب).
(٤٧٣) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).

وَرَدَّهُ التَّفْتَازَانِيُّ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ[٤٧٥]- وَتَبِعَهُ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ[٤٧٦]- بِأَنَّ أَحَدَهُمَا لَيْسَ بِأَشْمَلَ مِنَ الْآخَرِ، وَتَمَسَّكَ فِيهِ بِتَفْسِيرِ أَئِمَّةِ التَّفْسِيرِ فِي مِثْلِ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾[٤٧٧]، ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[٤٧٨]، ﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[٤٧٩]، وَأَئِمَّةِ اللُّغَةِ فِي مِثْلِ : «فُلَانٌ يَرْكَبُ الخَيْلَ ، وَيَلْبَسُ الثِّيَابَ البِيضَ» بِـ : (كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٍ) ، وَأَئِمَّةِ الأُصُولِ فِي : «لَا أَتَزَوَّجُ النِّسَاءَ»، وَ«لَا أَشْتَرِي العَبِيدَ» ، وَ«لَا أُكَلِّمُ[٤٨٠] النَّاسَ» بِـ : (الجِنْسِ بِوَاحِدٍ).

ثُمَّ أَقُولُ جَوَابًا عَنْ ذَلِكَ التَّمَسُّكِ :

(وَأَمَّا «أَلْ» فِي) مِثْلِ قَوْلِهِ - تَعَالَى -: (﴿أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[٤٨١]، وَ) فِي مِثْلِ قَوْلِ أَئِمَّةِ اللُّغَةِ : («فُلَانٌ يَرْكَبُ الخَيْلَ»[٤٨٢]، وَ) فِي مِثْلِ قَوْلِ أَئِمَّةِ الْأُصُولِ وَالْفُقَهَاءِ : («وَاللهِ لَا أَشْتَرِي العَبِيدَ» ، فَلِلْجِنْسِ) مَجَازًا بِطَرِيقِ إِطْلَاقِ اسْمِ الْكُلِّ عَلَى الْبَعْضِ ؛ حَتَّى يُرَادَ الوَاحِدُ بِقَوْلِهِ - تَعَالَى -: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾[٤٨٣]، وَبِقَوْلِهِمْ : «فُلَانٌ يَرْكَبُ الخَيْلَ» ، وَيَحْنَثُ بِشِرَاءِ وَاحِدٍ[٤٨٤]، (لَا الِاسْتِغْرَاقِ).

وَالكَلَامُ فِيهِ : قَالَ فَخْرُ الإِسْلَامِ[٤٨٥] وَغَيْرُهُ[٤٨٦]: « قَالَ مَشَايِخُنَا : الجَمْعُ المُعَرَّفُ إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عَهْدٌ وَلَا اسْتِغْرَاقٌ[٤٨٧]، يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى تَعْرِيفِ الجِنْسِ مَجَازًا ، وَتَبْطُلُ الجَمْعِيَّةُ».

فَكَانَ تَفْسِيرُهُمْ مَبْنِيًّا عَلَى كَوْنِ «أَلْ» لِلْجِنْسِ ، لَا بِنَاءً عَلَى أَنَّ ذَلِكَ المَعْنَى يَسْتَلْزِمُ تَكْرَارًا فِي مَفْهُومِ الجَمْعِ المُسْتَغْرِقِ ؛ لِأَنَّ الثَّلَاثَةَ - مَثَلًا - جَمَاعَةٌ ، فَتَنْدَرِجُ فِيهِ بِنَفْسِهَا ، وَجُزْءٌ مِنَ الأَرْبَعَةِ وَالخَمْسَةِ وَمَا فَوْقَهُمَا ، فَتَنْدَرِجُ - أَيْضًا - فِي ضِمْنِهَا ، بَلْ نَقُولُ : الكُلُّ مِنْ حَيْثُ هُوَ كُلٌّ جَمَاعَةٌ ، فَيَكُونَ مُعْتَبَرًا فِي الجَمْعِ المُسْتَغْرِقِ ، وَمَا عَدَاهُ مِنَ الجَمَاعَاتِ

---

(٤٧٤) الكشاف ٦٠١/٤.
(٤٧٥) انظر: التلويح ٩٨/١- ٩٩، والمطول ص٨٣- ٨٧، ومختصر السعد على تلخيص المفتاح ٣٣٧/١- ٣٤٠.
(٤٧٦) انظر: المصباح في شرح المفتاح للسيد الشريف ص٢١٩، وحاشية السيد الشريف على المطول ص١١٠- ١١٦.
(٤٧٧) سورة البقرة ، من الآية (٣٣).
(٤٧٨) سورة البقرة ، من الآية (٣١).
(٤٧٩) سورتا : آل عمران من الآية (١٣٤)، والآية (١٤٨)، والمائدة من الآية (٩٣).
(٤٨٠) في (أ) : «أتكلم»، والمثبت الصواب.
(٤٨١) سورة البقرة ، من الآية (٣٣).
(٤٨٢) وإن لم يركب إلا فرسًا. (انظر: معاني القرآن للنحاس ١٩١/٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٤١/٢).
(٤٨٣) سورة التوبة ، من الآية (٦٠).
والمعنى : أن جنس الصدقة لجنس الفقير ، فيجوز الصرف إلى واحد ؛ لأنه لا يمكن صرف الصدقات إلى جميع فقراء الدنيا ، فلا يكون الاستغراق مرادًا ، فيكون لتعريف الجنس مجازًا ، وتكون الآية لبيان مصرف الزكاة. (انظر: التوضيح في حل غوامض التنقيح ٩٨/١، والتلويح ٩٨/١).
(٤٨٤) في قول القائل : «وَاللهِ لَا أَشْتَرِي العَبِيدَ».
(٤٨٥) انظر: التقرير والتحبير على تحرير الكمال بن الهمام ١٩٤/١، وتيسير التحرير ٢١٢/١.
(٤٨٦) كالقرافي في (شرح تنقيح الفصول ص١٤٢)، والمحبوبي في (التوضيح ٩٧/١)، والتفتازاني في (التلويح ٩٨/١)
(٤٨٧) في (أ) : «والاستغراق»، والمثبت الصواب.

مُنْدَرِجٌ[٤٨٨] [فيه][٤٨٩]، فَلَو اعْتُبِرَ كُلُّ وَاحِدَةٍ[٤٩٠] مِنْهَا - أَيْضًا - لَكَانَ[٤٩١] تَكْرَارًا مَحْضًا ؛ فَلِذَلِكَ تَرَى الأَئِمَّةَ يُفَسِّرُونَ الجَمْعَ المُسْتَغْرِقَ بِـ (كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٍ) ، فَيَكُونُ كَالمُفْرَدِ فِي اسْتِغْرَاقِهِ ، كَمَا قَالَهُ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ[٤٩٢].

لأَنَّهُ لَوْ صَحَّ هَذَا البِنَاءُ لَزِمَ أَنْ لَا يُسْتَعْمَلَ فِي كَلَامِهِمْ جَمْعٌ مِنَ الجُمُوعِ المُسْتَغْرِقَةِ قِيَاسًا وَحَقِيقَةً، بَلْ عَلَى خِلَافِ القِيَاسِ وَالمَجَازِ ، وَأَنْ لَا يَصِحَّ كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا -، وَصَاحِبِ (الكَشَّافِ) ، وَكَلَامُ النُّحَاةِ[٤٩٣] مِنْ أَنَّ جَمْعَ الجَمْعِ كَـ «أَنَاعِيم»[٤٩٤] يَدُلُّ عَلَى جُمُوعٍ كُلٍّ مِنْهَا ؛ لِيَشْتَمِلَ عَلَى أَفْرَادٍ مِنْ ذَلِكَ الجِنْسِ ، وَالجُمُوعُ فِي جَمْعِ الجَمْعِ بِمَنْزِلَةِ الآحَادِ ، فَافْهَمْ.

وَيَا عَجَبًا أَنَّهُ[٤٩٥] قَالَ فِي (التَّلْوِيحِ) : « إِنَّ مَا ذَكَرَهُ أَئِمَّةُ العَرَبِ فِي مِثْلِ : (فُلَانٌ يَرْكَبُ الخَيْلَ)، وَ(يَلْبَسُ الثِّيَابَ البِيضَ) لِلْجِنْسِ ؛ لِلْقَطْعِ بِأَنَّهُ لَيْسَ القَصْدُ إِلَى عَهْدٍ أَوِ[٤٩٦] اسْتِغْرَاقٍ»[٤٩٧].

وَالْكَلَامُ[٤٩٨] فِيهِ : أَنَّ حَمْلَ مِثْلِ هَذَا الجَمْعِ عَلَى الجِنْسِ مَجَازٌ ، وَعَلَى العَهْدِ أَوْ الاِسْتِغْرَاقِ حَقِيقَةٌ.

وَبِمَا قُلْنَاهُ ظَهَرَ أَنَّ مَا قِيلَ[٤٩٩]: «المُرَادُ بِالأَشْمَلِيَّةِ فِي الجُمْلَةِ لَا دَائِمًا» لَيْسَ بِشَيْءٍ.

كَمَا أَنَّ مَا قِيلَ[٥٠٠]: «إِنَّ المُفْرَدَ فِي المَعْنَى ، سَوَاءٌ كَانَ مُفْرَدًا فِي اللَّفْظِ ، أَوْ لَا ، كَالجَمْعِ المُحَلَّى بِاللَّامِ الَّذِي بَطَلَ فِيهِ مَعْنَى الجَمْعِيَّةِ ، وَسَوَاءٌ كَانَ جَمْعًا صُورَةً ، أَوْ مُفْرَدًا ، نَحْوُ : (قَوْمٍ) ، وَ(رَهْطٍ)» لَيْسَ بِشَيْءٍ .

وَلَقَدْ حَقَّ القَوْلُ : إِنَّ هَذَا المَقَامَ مِنْ مَسَارِحِ الأَنْظَارِ ، وَمَطَارِحِ الأَفْكَارِ ، كَمْ زَلَّتْ فِيهِ لِلْأَفَاضِلِ أَقْدَامُهُمْ ، وَكَلَّتْ دُونَ الوُصُولِ إِلَى الحَقِّ أَفْهَامُهُمْ[٥٠١] ، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾[٥٠٢].

---

(٤٨٨) في (أ) : «مندرجة»، والمثبت الصواب، وهو من (حاشية المطول ص١١٢).
(٤٨٩) ساقط من (أ) ، وهو من حاشية المطول ص١١٢.
(٤٩٠) في (أ) : «واحد»، والمثبت الصواب، وهو من (حاشية المطول ص١١٢)، أي : الجماعة.
(٤٩١) في (أ) : «كان»، والمثبت الصواب، وهو من (حاشية المطول ص١١٢).
(٤٩٢) انظر: حاشية السيد الشريف على المطول ص١١١- ١١٢.
(٤٩٣) انظر: كتاب سيبويه ٤٠٧/٣، ٤٩٦، ٦١٨، والمقتضب ٣٢٩/٣، والأصول في النحو ٣٢/٣.
(٤٩٤) في جمع (أَنْعَام) جَمع (نَعَم) – بفتح النُّون والعَين –، وقَد تُسَكَّنُ عَينُهُ : لِلمَالِ الرَّاعِيَةِ، وأَكْثَرُ إطلاقِهِ على الإبِلِ. (انظر: الصحاح ٢٠٤٣/٥، ولسان العرب ٤٤٨٢/٦، وتاج العروس ٥١٠/٣٣: [نعم]).
(٤٩٥) أي : سعد الدين التفتازاني.
(٤٩٦) في (أ) : «و»، والمثبت الصواب، وهو من (التلويح ٩٨/١).
(٤٩٧) التلويح ٩٨/١
(٤٩٨) في (أ) : «له قال»، والمثبت الصواب.
(٤٩٩) القائل : التفتازاني في (المطول ص٨٤) ، والسيد الشريف في (المصباح ص٢١٩).
(٥٠٠) القائل : الدسوقي في (حاشيته على شرح السعد على تلخيص المفتاح ص٣٣٧).
(٥٠١) هذه عبارة التفتازاني في (المطول ص٨٧).
(٥٠٢) سورة الأعراف ، من الآية (٤٣).

وَلمَّا وَرَدَ أَنَّ إِفْرَادَ الاِسْمِ يَدُلُّ عَلَى وَحْدَةِ مَعْنَاهُ ، وَاسْتِغْرَاقَهُ يَدُلُّ عَلَى تَعَدُّدِه ، وَهُمَا مُتَنَافِيَانِ ، فَلَا يَصِحُّ اسْتِغْرَاقُ المُفْرَدِ ، فَضْلًا عَنْ كَوْنِهِ أَشْمَلَ ، أَجَابَ أَوَّلًا [٦/أ] بِقَوْلِهِ :

(وَلَا تَدْخُلُ) أَيْ : «أَلْ» الاِسْتِغْرَاقِيَّةُ (عَلَى) الاِسْمِ (المُفْرَدِ) ؛ اكْتَفَى بِهِ عَنِ التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ، فَلَا يَتَّجِهُ أَنَّ ذَلِكَ الإِيرَادَ غَيْرُ مُخْتَصٍّ بِالمُفْرَدِ ؛ لأَنَّ «رَجُلَيْنِ» وَ«رِجَالًا»[٥٠٣] يَدُلُّ عَلَى اثْنَيْنِ[٥٠٤] وَاحِدٍ ، وَجَمَاعَةٍ وَاحِدَةٍ. (تَأَمَّلْ).

(إِلَّا) حَالَ كَوْنِهِ[٥٠٥] (مُجَرَّدًا عَنِ) الدَّلَالَةِ عَلَى مَعْنَى (الوَحْدَةِ) ، سَوَاءٌ كَانَتْ مُسْتَفَادَةً مِنَ اللَّفْظِ تَضَمُّنًا عَلَى مَنْ ذَهَبَ أَنَّ اسْمَ الجِنْسِ مَوْضُوعٌ لِلْمَاهِيَّةِ مَعَ وَحْدَةٍ لَا بِعَيْنِهَا[٥٠٦]، أَوْ مُسْتَفَادَةً مِنْ تَنْكِيرِهِ وَتَنْوِينِهِ الْتِزَامًا عَلَى مَنْ ذَهَبَ أَنَّهُ مَوْضُوعٌ لَهَا فَقَطْ[٥٠٧].

فَقَالَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ : «إِنَّ أَسْمَاءَ الأَجْنَاسِ أَكْثَرُ مَا تُسْتَعْمَلُ فِي التَّرَاكِيبِ[٥٠٨]؛ لِبَيَانِ النِّسَبِ وَالأَحْكَامِ ، وَلَمَّا كَانَ أَكْثَرُ الأَحْكَامِ المُسْتَعْمَلَةِ فِي العُرْفِ وَاللُّغَةِ جَارِيَةً عَلَى المَاهِيَّاتِ مِنْ حَيْثُ [إِنَّهَا فِي ضِمْنِ فَرْدٍ مِنْهَا ، لَا عَلَيْهَا مِنْ حَيْثُ][٥٠٩] هِيَ ، فُهِمَ بِقَرِينَةِ تِلْكَ الأَحْكَامِ [المُسْتَعْمَلَةِ][٥١٠] مَعَ أَسْمَاءِ الأَجْنَاسِ فِي تِلْكَ التَّرَاكِيبِ مَعْنَى الوَحْدَةِ ، وَصَارَ اسْمُ الجِنْسِ إِذَا أُطْلِقَ وَحْدَهُ يَتَبَادَرُ مِنْهُ الفَرْدُ إِلَى الذِّهْنِ ؛ لِإِلْفِ[٥١١] النَّفْسِ بِمُلَاحَظَتِهِ مَعَ ذَلِكَ الاِسْمِ ، كَأَنَّهُ دَالٌّ عَلَى مَعْنَى الوَحْدَةِ ، فَإِذَا دَخَلَ عَلَيْهِ حَرْفُ الاِسْتِغْرَاقِ جُرِّدَ عَنْ هَذَا[٥١٢] العَارِضِ الَّذِي [هُوَ][٥١٣] مَنْشَأُ الاِعْتِرَاضْ»[٥١٤]. (تَأَمَّلْ).

وَأَجَابَ ثَانِيًا : « (وَ) حَالَ كَوْنِهِ (مُرَادًا بِهِ) أَيْ : بِالمُفْرَدِ المُسْتَغْرِقِ مَعْنَى (كُلِّ فَرْدٍ) ، لَا مَجْمُوعِ الأَفْرَادِ ، وَهُوَ المُنَافِي [لِإِفْرَادِ الاِسْمِ][٥١٥]؛ إِذْ لَيْسَ فِيهِ مُلَاحَظَةُ

---

(٥٠٣) في (أ) : (ورجلا)، والمثبت الصواب.
(٥٠٤) في (أ) : (اثنين اثنين) - مكررةً -، والمثبت الصواب.
(٥٠٥) أي : الإسم المفرد الداخل عليه حرف الاستغراق.
(٥٠٦) وهذا مذهب الزمخشري وابن الحاجب ، ورجحه السعد وابن الهمام ، ويسمى عندهم: فردًا منتشرًا.
فالموضوع له هنا : الماهية بشرط شيء.
(انظر: الإيضاح في شرح المفصل ١/٣٩٠- ٤١، وحاشية السيد الشريف على المطول ص١٠٤، ١٠٥، والهمع ١/٢٨١، وتيسير التحرير ١/٥٥، والكليات ص٨٧، وإرشاد الفحول ١/٤٦، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١/١٩١، ٢/١٢٦٧).
(٥٠٧) وهو مختار السيد الشريف ، والقاضي العضد ، والسيوطي.
فالموضوع له هنا : الماهية لا بشرط شيء. (انظر: حاشية السيد الشريف على المطول ص١٠٤، ١٠٥، والهمع ١/٢٨١، وتيسير التحرير ١/٥٥، والكليات ص٨٧، وإرشاد الفحول ١/٤٦).
(٥٠٨) في (أ) : (التركيب)، والمثبت الصواب ، وهو من (حاشية السيد الشريف على المطول ص١١٥).
(٥٠٩) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ، وهو من حاشية المطول ص١١٥.
(٥١٠) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ، وهو من حاشية المطول ص١١٥.
(٥١١) في (أ) : «لا»، والمثبت الصواب ، وهو من (حاشية السيد الشريف على المطول ص١١٥).
(٥١٢) في (أ) : «هذه»، والمثبت الصواب ، وهو من (حاشية السيد الشريف على المطول ص١١٥).
(٥١٣) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ، وهو من حاشية المطول ص١١٥.
(٥١٤) حاشية السيد الشريف على المطول ص١١٥.
(٥١٥) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ، وهو من حاشية المطول ص١١٥.

وَحْدَةً أَصْلًا[٥١٦]، بِخِلَافِ الأَوَّلِ ، فَإِنَّ إِفْرَادَ الاسْمِ يَقْتَضِي اعْتِبَارَ الفَرْدِيَّةِ مَعَ الجِنْسِ ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ [أَمْرٌ][٥١٧] آخَرُ اقْتُصِرَ عَلَى مَا هُوَ أَقَلُّ المَرَاتِبِ ، أَعْنِي[٥١٨]: فَرْدِيَّةً وَاحِدَةً ، وَإِنْ وُجِدَ مَا يَقْتَضِي الزِّيَادَةَ كَإِرَادَةِ الاسْتِغْرَاقِ عُمِلَ بِمُقْتَضَاهُ ، وَلَمْ[٥١٩] يَكُنْ مُنَافِيًا لِمُقْتَضَى الإِفْرَادِ ؛ لأَنَّهُ يَقْتَضِي اعْتِبَارَ الفَرْدِيَّةِ ، وَلَا يَمْنَعُ اعْتِبَارَ فَرْدِيَّةٍ أُخْرَى»، هَكَذَا قَالَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ[٥٢٠] وَغَيْرُهُ[٥٢١].

وَأَنْتَ خَبِيرٌ بِأَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا أُرِيدَ بِالمُفْرَدِ الوَحْدَةُ لَا بِشَرْطِ شَيْءٍ ، أَمَّا إِذَا أُرِيدَ بِهِ الوَحْدَةُ بِشَرْطِ شَيْءٍ - كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ خِلَافًا - عَرِّفْهُ[٥٢٢].

وَإِنَّمَا امْتَنَعَ وَصْفُ هَذَا المُفْرَدِ بِنَعْتِ الجَمْعِ[٥٢٣]، فَلَا يُقَالُ : «الرَّجُلُ الطِّوَالُ»[٥٢٤]؛ لِلْمُحَافَظَةِ عَلَى التَّشَاكُلِ اللَّفْظِيِّ[٥٢٥]، هَكَذَا قَالُوا[٥٢٦]، إِلَّا أَنَّهُ مُنَافٍ لِمَا قَالُوا مِنْ نَحْوِ : «جَاءَنِي الرِّجَالُ الضَّارِبَةُ»[٥٢٧]، فَاعْلَمْ.

(وَإِمَّا أَنْ يُعْتَبَرَ وَيُقْصَدَ (فِي) ضِمْنِ (فَرْدٍ مَا) ، وَهُوَ المُسَمَّى بِـ «الفَرْدِ المُنْتَشِرِ[٥٢٨]» ، وَالمُرَادُ بِهِ : فَرْدٌ مِنَ الآحَادِ إِنْ كَانَ اللَّفْظُ مُفْرَدًا ، وَمِنَ المُثَنَّاةِ إِنْ كَانَ تَثْنِيَةً ، وَمِنَ الجَمَاعَاتِ إِنْ كَانَ جَمْعًا ، وَإِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِيهِ (إِذَا كَانَ المَقَامُ اسْتِدْلَالِيًّا) يُطْلَبُ[٥٢٩] فِيهِ اليَقِينُ[٥٣٠]، لَا خَطَابِيًّا ، فَيُرَادُ بِهِ : أَقَلُّ مَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ المَفْهُومُ لِكَوْنِهِ مُتَيَقَّنًا ، وَهُوَ الوَاحِدُ فِي المُفْرَدِ ، وَالاثْنَانِ فِي المُثَنَّى ، وَالعَدَدُ[٥٣١] الزَّائِدُ عَلَى الاثْنَيْنِ بِوَاحِدٍ فِي الجَمْعِ، فَلَا يُوجِبُ فِي مِثْلِ : «حَصَّلَ الدِّرْهَمَ» إِلَّا وَاحِدٌ[٥٣٢]، وَفِي : «حَصَّلَ الدِّرْهَمَيْنِ» إِلَّا دِرْهَمَانِ[٥٣٣]، وَفِي : «حَصَّلَ الدَّرَاهِمَ» إِلَّا ثَلَاثَةٌ[٥٣٤].

---

(٥١٦) لأنَّ مجموع الأفراد : كل فردٍ مع اجتماعه مع آخر ، وهذا ينافي الوحدة ، وهي عدم اجتماع أمر آخر معه. (حاشية الدسوقي على مختصر السعد ٣٤٢/١).

(٥١٧) ما بين المعقوفين ساقط من (أ) ، وهو من حاشية المطول ص١١٥.

(٥١٨) في (أ) : «عن»، والمثبت الصواب ، وهو من (حاشية السيد الشريف على المطول ص١١٥).

(٥١٩) في (أ) : «وإن لم»، والمثبت الصواب ، وهو من (حاشية السيد الشريف على المطول ص١١٥).

(٥٢٠) انظر: حاشية السيد الشريف على المطول ص١١٥.

(٥٢١) انظر: حاشية الدسوقي على مختصر السعد ٣٤٢/١.

(٥٢٢) ولا يذهب عليك أنَّ الجواب الأول هو المناسب لنحو : (لَا رَجُلَ فِي الدَّارِ) ، وأنَّ الثاني هو المناسبُ لنحو: (لَيْسَ رَجُلٌ فِيهَا). (حاشية السيد الشريف على المطول ص١١٥).

(٥٢٣) كان الأولى أن يقول : «وإنما لم يطرد وصفه بنعت الجمع ؛ للمحافظة على التشاكل اللفظي» ؛ لورود قوله - تعالى -: ﴿أَوِ ٱلطِّفْلِ ٱلَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا۟ عَلَىٰ عَوْرَٰتِ ٱلنِّسَآءِ﴾ [النور:٣١]. (انظر: حاشية الدسوقي على مختصر السعد ٣٤٣/١)

(٥٢٤) لأنَّه إذا أُريد بـ (الرَّجُل) - مثلًا - : كُلّ فردٍ ، امتنع وصفه بـ (الطِّوَالِ) ، وإلَّا لكان كُلُّ رجلٍ طوَالًا. (حاشية السيد الشريف على المطول ص١١٥).

(٥٢٥) أي : بين الصفة والموصوف.

(٥٢٦) انظر: مختصر السعد ، ومواهب الفتاح ، وعروس الأفراح ، وحاشية الدسوقي على مختصر السعد : ٣٤٣/١

(٥٢٧) ذلك مُلاحَظٌ فيه موصوف مضاف إلى «الرجال»، والتقدير : «جماعة الرجال الضاربة» ؛ ولذا ساغ وصف الجماعة بالمفرد.

(٥٢٨) في (أ) : «المنتشرة»، والمثبت الصواب.

(٥٢٩) في (أ) : «بطلت»، والمثبت الصواب.

(٥٣٠) في (أ) : «اليقيني»، والمثبت الصواب.

(٥٣١) في (أ) : «فالعدد»، والمثبت الصواب.

(٥٣٢) في (أ) : «واحدًا»، والمثبت الصواب.

(٥٣٣) في (أ) : «درهمين»، والمثبت الصواب، وهو من (الحاشية).

(٥٣٤) انظر: مفتاح العلوم ص٢١٦، والمصباح في شرح المفتاح ص٢١٨.

قَالَ السَّكَّاكِيُّ : «الجُمْلَةُ الَّتِي لَا تَكُونُ مُبَيِّنَةَ الحَالِ فِي الكُلِّ وَخِلَافِهِ ـ كَقَوْلِنَا : (المُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ) – سُمِّيَتْ : (مُهْمَلَةً) ، وَلِاحْتِمَالِ الكُلِّ وَخِلَافِهِ إِنِ اسْتُعْمِلَتْ لَمْ تُسْتَعْمَلْ إِلَّا فِي المُتَيَقَّنِ ، وَهُوَ البَعْضُ، وَلِطَلَبِ[٥٣٥] اليَقِينِ فِي الاسْتِدْلَالِ لَا[٥٣٦] تُتْرَكُ الحَقِيقَةُ فِيهِ إِلَى المَجَازِ ، وَلَا التَّصْرِيحُ إِلَى الكِنَايَةِ»[٥٣٧]. (تَأَمَّلْ).

(فَ) يُسَمَّى مَا يُشَارُ بِهَا إِلَى المَفْهُومِ مِنْ حَيْثُ تَحَقُّقُهُ فِي فَرْدٍ مَا ـ بِشَرْطِ كَوْنِ المَقَامِ اسْتِدْلَالِيًّا ـ: (أَلْ) العَهْدِيَّةَ (الذِّهْنِيَّةَ) ، كَقَوْلِكَ : «ادْخُلِ السُّوقَ» ؛ حَيْثُ لَا عَهْدَ فِي الخَارِجِ ، فَإِنَّكَ إِذَا قَارَبْتَ بَلَدًا لَمْ تَدْخُلْهُ أَنْتَ وَلَا مُخَاطَبُكَ إِلَّا قَدْ عَلِمْتُمَا جِنْسَ سُوقِهِ [٦/ب].

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ : (الذِّهْنِيَّةَ) ؛ لِكَوْنِهِ المَعْهُودَ، وَهُوَ المَفْهُومُ فِي الذِّهْنِ وَفِي الخَارِجِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مَعْهُودًا ، بَلْ مَعْرُوضَهُ.

وَمَا قَالَهُ صَاحِبُ (التَّلْخِيصِ)[٥٣٨]: «وَقَدْ يَأْتِي الوَاحِدُ بِاعْتِبَارِ عَهْدِيَّتِهِ[٥٣٩]» ، فَتَسَامُحٌ مِنْهُ[٥٤٠].

(وَ) لمَّا لَمْ يَكُنْ مَدْلُولُ العُرْفِ بِـ «أَلْ» العَهْدِيَّةِ الذِّهْنِيَّةِ مِنْ حَيْثُ تَحَقُّقُهُ فِي فَرْدٍ مَا حَاضِرًا، وَمِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مُشَارًا إِلَيْهِ بِهَا كَانَ مَعْلُومًا حَاضِرًا ، قَالُوا : (هَذَا) أَيِ المُعَرَّفُ بِهَا (كَالنَّكِرَةِ) ، فَكَانَ نَكِرَةً مِنْ جِهَةٍ ، وَمَعْرِفَةً مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى ، بِخِلَافِ النَّكِرَةِ ؛ وَلِهَذَا يَكُونُ تَارَةً مُبْتَدَأً[٥٤١]، وَذَا حَالٍ[٥٤٢]، وَتَارَةً يُوصَفُ بِالنَّكِرَةِ ؛ قَضَاءً بِحَقِّهِمَا، كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى ـ: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾[٥٤٣]، وَكَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

١ـ وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يُسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ[٥٤٤] قُلْتُ : لَا يَعْنِينِي[٥٤٥]

---

(٥٣٥) في (أ) : «وبطلت»، والمثبت الصواب.
(٥٣٦) في (أ) : «ولا»، والمثبت الصواب.
(٥٣٧) مفتاح العلوم ص٤٤٢.
(٥٣٨) ص٦٤.
(٥٣٩) في (أ) : «عهوديته»، والمثبت الصواب.
(٥٤٠) لأنّ ظاهر العبارة : أنّ المفرد الواحد الذي استعمل فيه اللفظ له عهدية في الذهن بنفسه ، فاستعمل له اللفظ باعتبارها ، لكنّ المراد ظاهرٌ ؛ للعلم بأنّ العهدية الذهنية من حيث هي للحقيقة ، فنسبتها للمفرد باعتبارها. (مواهب الفتاح ٣٢٤/١).
(٥٤١) نحو : الذئبُ في دارك.
(٥٤٢) نحو : رأيتُ الذئبَ خارجًا من بيتك.
(٥٤٣) سورة الجمعة ، من الآية (٥).
فيجوز في (يَحْمِلُ) أن يكون حالًا ، وأن يكون صفةً ؛ لأنَّ المعرَّفَ الجنسي يقرب في المعنى من النكرة. (انظر: معاني القرآن للفراء ١٥٥/٣، وإعراب القرآن للنحاس ٤٢٦/٤ـ ٤٢٧، ومغني اللبيب ص٥٦١).
(٥٤٤) في (أ) : «ثم»، والمثبت الصواب.
(٥٤٥) البيت من الكامل، لرجلٍ من سَلُول ، ونَسَبَهُ الأصمعي في (الأصمعيات ص١٢٦) إلى شمر بن عمر الحنفي بلفظ : (وَلَقَدْ مَرَرْتُ).
وهو في : الكتاب ٢٤/٣، ، وإعراب القرآن للنحاس ٥١/٢، والخصائص ٣٣٠/٣، وشرح الكافية الشافية ١٢٧١/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٣٩/١، وتوضيح المقاصد ٩٤٨/٢، ومغني اللبيب ص١٣٨، ٨٤٥، والهمع ٤٢/١، ٢٢٤/٣، والتصريح ١١٤/٢.
يقول: والله إنني لأمرّ على الرجل الدنيء النفس الذي من عادته أن يسبّني، فأتركه وأذهب عنه ، وأرضي نفسي بقولي لها: إنه لا يقصدني بهذا السّباب.

وَبِهَذَا ظَهَرَ ضَعْفُ مَا قَالَ نَجْمُ الأَئِمَّةِ : «إِنَّ الحَقَّ أَنَّ التَّعْرِيفَ فِي مِثْلِ : (ادْخُلِ السُّوقَ)، وَ(اشْتَرِ[٥٤٦] اللَّحْمَ) لَفْظِيٌّ ، كَمَا أَنَّ العَلَمِيَّةَ فِي نَحْوِ : (أُسَامَةَ) لَفْظِيَّةٌ ، وَأَنَّ مَا قَالُوا فِي مِثْلِ هَذَا المُعَرَّفِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا فِي ذِهْنِ المُخَاطَبِ مِنْ مَاهِيَّةِ السُّوقِ وَاللَّحْمِ لَيْسَ بِشَيْءٍ ؛ لأَنَّ هَذِهِ الفَائِدَةَ يَقُومُ بِهَا نَفْسُ الاسْمِ بِغَيْرِ[٥٤٧] الأَلِفِ وَاللَّامِ»[٥٤٨].

ثُمَّ قَالَ[٥٤٩]: «إِذَا كَانَ لَنَا تَأْنِيثٌ لَفْظِيٌّ كَـ (غُرْفَةٍ) ، وَ(بُشْرَى) ، وَ(صَحْرَاءَ) ، وَنِسْبَةٌ لَفْظِيَّةٌ نَحْوُ: (كُرْسِيٍّ)، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَكُونَ لَنَا تَعْرِيفٌ لَفْظِيٌّ إِمَّا بِـ (أَلْ) ، أَوْ بِالعَلَمِيَّةِ كَـ (أُسَامَةَ)»[٥٥٠].

وَجْهُ الضَّعْفِ : أَنَّ المُنَكَّرَ لَيْسَ فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى المَعْلُومِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مَعْلُومٌ وَإِنْ كَانَ مَعْلُومًا فِي نَفْسِهِ ، بِخِلَافِ المُعَرَّفِ ؛ يَدُلُّ عَلَيْهِ مَا نَقَلَهُ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ مِنْ بَعْضِ الأَفَاضِلِ : «أَنَّ التَّعْرِيفَ : أَنْ يُقْصَدَ بِهِ مُعَيَّنٌ عِنْدَ السَّامِعِ مِنْ حَيْثُ هُوَ مُعَيَّنٌ ، كَأَنَّهُ إِشَارَةٌ إِلَيْهِ بِذَلِكَ الاعْتِبَارِ ، وَأَمَّا النَّكِرَةُ فَيُقْصَدُ بِهَا : الْتِفَاتُ النَّفْسِ إِلَى المُعَيَّنِ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ وَلَا يُلَاحَظُ فِيهَا تَعَيُّنُهُ - وَإِنْ كَانَ مُتَعَيِّنًا فِي نَفْسِهِ - لَكِنْ بَيْنَ مُصَاحَبَةِ التَّعْيِينِ وَمُلَاحَظَتِهِ فَرْقٌ جَلِيٌّ»[٥٥١].

وَبِهَذَا سَقَطَ مَا يُقَالُ[٥٥٢]: «إِنَّ المُعَرَّفَ بِـ (أَلِ) الحَقِيقَةِ[٥٥٣] مِنَ المَصَادِرِ كَـالنَّكِرَةِ مِنْهَا[٥٥٤]، حَتَّى حَكَمَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ[٥٥٥]، وَتَبِعَهُ جَمٌّ غَفِيرٌ بِأَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يَجُوزَ أَنْ يُعَامَلَ مَعَ هَذِهِ المَصَادِرِ مُعَامَلَةَ النَّكِرَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ الاسْتِعْمَالُ فَلَا وَجْهَ لِتَخْصِيصِ هَذَا الحُكْمِ بِالمُعَرَّفِ بِـ (أَلِ) الذِّهْنِيَّةِ ».

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا قَالَهُ صَاحِبُ (الكَشَّافِ) : « فَإِنَّ مَعْنَى تَعْرِيفِ الجِنْسِ فِي (الحَمْدِ) : الإِشَارَةُ إِلَى مَا يَعْرِفُهُ كُلُّ أَحَدٍ مِنْ أَنَّ (الحَمْدَ) مَا هُوَ ؟»[٥٥٦].

فَإِنْ قُلْتَ : المُعَرَّفُ بِـ «أَلْ» الاسْتِغْرَاقِيَّةِ كَالمُعَرَّفِ بِـ «أَلِ» الذِّهْنِيَّةِ فِي التَّحَقُّقِ ، إِلَّا أَنَّ فِي إِحْدَاهُمَا فِي فَرْدٍ مَا ، وَفِي الأُخْرَى فِي الأَفْرَادِ ، فَمَا وَجْهُ تَخْصِيصِ هَذَا الحُكْمِ فِيهِ ؟

قُلْتُ : إِنَّهُمْ أَقَامُوا العُمُومَ مُقَامَ التَّعَلُّقِ ، كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

٢- لَا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الوَغَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ[٥٥٧]

والشاهد فيه : وقوع جملة (يَسُبُّنِي) نعتًا في المعنى للاسم المعرفة المقترن بـ « أل» الجنسية ، وهو قوله : (اللَّئِيم) ، وجاز ذلك لأنَّ تعريف (أل) الجنسيَّة لفظيٌّ ، لا يفيد التعيين ، فهو قريبٌ من النكرة.

(٥٤٦) في (أ) : «واشتري»، والمثبت الصواب.
(٥٤٧) في (أ) : «وعن»، والمثبت الصواب.
(٥٤٨) شرح الكافية للرضي ٢٣٦/٣.
(٥٤٩) أي : نجم الأئمة الرضي.
(٥٥٠) شرح الكافية للرضي ٢٤٧/٣.
(٥٥١) حاشية السيد الشريف على المطول ص١٠٨.
(٥٥٢) القائل : هو عصام الدين الإسفراييني في (الأطول ص٣١٩).
(٥٥٣) في (أ) : «الحقيقية»، والمثبت الصواب، وهو من (الأطول ص٣١٩).
(٥٥٤) أي : في المعنى.
(٥٥٥) في (المصباح في شرح المفتاح ص٢١٢).
(٥٥٦) الكشاف ٩/١- ١٠.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ أَكْبَرَ المُحَقِّقِينَ(٥٥٨) قَالُوا : إِنَّ الفَرْدَ فِي النَّكِرَةِ مُسْتَفَادٌ مِنَ الوَضْعِ ، وَفِي المَعْرِفَةِ(٥٥٩) مُسْتَفَادٌ مِنَ القَرِينَةِ ، فَهُمَا إِذَا بِالنَّظَرِ إِلَى القَرِينَةِ سَوَاءٌ(٥٦٠)، [وَ] بِالنَّظَرِ إِلَى أَنْفُسِهِمَا(٥٦١) مُخْتَلِفَانِ(٥٦٢)، فَكَانَتِ النُّكِرَةُ أَقْوَى مِنْهُ ؛ وَلِهَذَا قَالُوا(٥٦٣): «وَهَذَا فِي المَعْنَى كَالنَّكِرَةِ».

وَلَمَّا نُوقِضَ ذَلِكَ بِالمَصَادِرِ ؛ حَيْثُ لَمْ تُوضَعْ إِلَّا لِلْحَقِيقَةِ بِإِجْمَاعِ أَهْلِ العَرَبِيَّةِ ـ نَصَّ عَلَيْهِ السَّكَّاكِيُّ(٥٦٤)ـ احْتَاجُوا إِلَى أَنْ يُقَالَ : المُرَادُ : مَا عَدَا المَصَادِرِ ، وَبَعْدَ اعْتِبَارِ القَرِينَةِ.

وَلَا خَفَاءَ أَنَّهُ تَكَلُّفٌ ، بَلْ تَعَسُّفٌ مُسْتَغْنًى عَنْهُ ، عَلَى أَنَّهُ لَا يَصِحُّ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ قَالَ : إِنَّ اسْمَ [١/٧أ] الجِنْسِ مَوْضُوعٌ لِلْحَقِيقَةِ مَعَ وَحْدَةٍ ، لَا بِعَيْنِهَا.

(وَ) إِنْ أُشِيرَ بِـ «أَلِ» الجِنْسِيَّةِ إِلَى المَفْهُومِ لَا مِنْ حَيْثُ التَّحَقُّقُ ، بَلْ (مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ إِذَا اقْتَضَى المَقَامُ الحُكْمَ عَلَيْهِ) ، أَيْ : عَلَى نَفْسِ المَفْهُومِ فِي التَّعْرِيفَاتِ وَالمُعَرِّفَاتِ وَالقَضَايَا الطَّبِيعِيَّةِ(٥٦٥)؛ وَلِذَا اسْتَقْبَحُوا دُخُولَ لَفْظِ «كُلٍّ» عَلَيْهَا(٥٦٦)، (فَ) يُسَمَّى مَا يُشَارُ بِهَا إِلَى المَفْهُومِ مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ بِشَرْطِ اقْتِضَاءِ المَقَامِ الحُكْمَ عَلَى نَفْسِهِ: («أَلْ» الحَقِيقَةِ) ، وَيُسَمَّى ـ أَيْضًا ـ : «أَلْ» المَاهِيَّةِ ، وَ«أَلْ» الطَّبِيعَةِ(٥٦٧).

وَقَدْ أَشْكَلَ السَّكَّاكِيُّ(٥٦٨) بِأَنَّهُ : «إِنْ أُرِيدَ بِـ (أَلِ) الحَقِيقَةِ القَصْدُ إِلَيْهَا وَتَمَيُّزُهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ كَانَ أَسْمَاءُ الأَجْنَاسِ مَعَارِفَ ؛ فَإِنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِذَلِكَ ، وَاللَّامُ فِي نَحْوِ : (الرَّجُلِ) ، وَنَحْوِ : (الضَّرْبِ) تَأْكِيدًا لَهُ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اعْتُبِرَ الفَرْدِيَّةُ فِي نَحْوِ : (رَجُلٍ) يَكُونُ القَصْدُ [إِلَى] الحَقِيقَةِ حِينَئِذٍ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ، وَفِي نَحْوِ : (ضَرْبٍ) لَمْ يُوضَعْ إِلَّا لِلْحَقِيقَةِ بِالْإِجْمَاعِ.

---

(٥٥٧) البيت من الكامل ، لقطريِّ بن الفجاءة ، وهو منسوبٌ إليه في : أمالي القالي ١٩٠/٢، وزهر الآداب ١٠٩٩/٤، والحماسة المغربية ٦٢٢/١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٠١، والحماسة البصرية ٣٩/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٩٣/٢، ٣٠٣، ٣٣٢، والتصريح بمضمون التوضيح ٥٨٧/١، وخزانة الأدب ١٦٠/١٠.

(٥٥٨) كالتفتازاني في (المطول ص٨٠، ومختصره على التلخيص ٣٢٦/١)، وابن يعقوب المغربي في (مواهب الفتاح ٣٢٦/١)، والشيخ حسن العطار في (حاشيته على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ٣٦٧/١).

(٥٥٩) في (أ) : (المعرف).

(٥٦٠) أي : في أنَّ المراد من كُلٍّ : بعضٌ غيرُ معيَّن. (حاشية الدسوقي على مختصر السعد ٣٢٦/١).

(٥٦١) في (أ) : (نفسهما) ، والمثبت الصواب.

(٥٦٢) أي : لأنَّ المنكَّر معناه : بعضٌ غيرُ معيَّنٍ من أفراد الحقيقة ، والمعرَّف معناه : الحقيقة المعيَّنة في الذهن. (حاشية الدسوقي على مختصر السعد ٣٢٦/١)

(٥٦٣) انظر: التلخيص وشروحه ٣٢٦/١، والتلويح ٩٧/١، والكليات ص٨٦٠، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ١٥٩٠/٢.

(٥٦٤) انظر: مفتاح العلوم ص٢١٤.

(٥٦٥) أي : التي حكمَ فيها على الطبيعة ، يعني : الحقيقة ، نحو : «الرَّجلُ خيرٌ من المرأة». (شرح شذور الذهب للجوجري ٢٩٢/١).

(٥٦٦) في (أ) : (عليهما) ، والمثبت الصواب.

(٥٦٧) انظر: الكليات ص٧٧٩، وحاشية الصبان ٢٦٠/١.

(٥٦٨) انظر: مفتاح العلوم ص٢١٤ـ ٢١٥، والمصباح في شرح المفتاح للسيد الشريف ص٢١٢ـ ٢١٣.

وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا القَصْدُ إِلَيْهَا حَالَ حُضُورِهَا فِي ذِهْنِ السَّامِعِ حَقِيقَةً أَوْ تَقْدِيرًا لَمْ يَتَمَيَّزْ عَنْ تَعْرِيفِ العَهْدِ الخَارِجِيِّ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ فِيهِمَا غَيْرُ القَصْدِ إِلَى الحَاضِرِ فِي ذِهْنِهِ مُطْلَقًا.

وَإِنْ أُرِيدَ بِهَا الاسْتِغْرَاقُ لَزِمَ : كَوْنُهَا[٥٦٩] مَوْضُوعَةً لِغَيْرِ التَّعْرِيفِ ؛ لِأَنَّهُ[٥٧٠] مَعْنًى مُغَايِرٌ لَهُ[٥٧١]؛ لِوُجُودِهِ حَيْثُ لَا يُتَوَهَّمُ هُنَاكَ تَعْرِيفٌ ، نَحْوُ : (كُلُّ رَجُلٍ) ، وَ(كُلُّ رِجَالٍ) ، وَ(لَا رَجُلَ) ، وَ(لَا رِجَالَ)، وَ[٥٧٢]: الجَمْعُ بَيْنَ مُتَنَافِيَيْنِ فِي المُفْرَدِ ؛ لِأَنَّهَا تَدُلُّ عَلَى الكَثْرَةِ ، وَالمُفْرَدَ عَلَى الوَحْدَةِ ، وَاللَّوَازِمُ كُلُّهَا فَاسِدَةٌ ، فَالْأَقْرَبُ مَا قَالَهُ بَعْضُ أَئِمَّةِ الأُصُولِ : إِنَّ اللَّامَ مَوْضُوعَةٌ لِتَعْرِيفِ العَهْدِ لَا غَيْرُ».

وَأَجَابَ عَنْهُ صَاحِبُ (الإِيضَاحِ)[٥٧٣]، وَتَبِعَهُ جَمٌّ غَفِيرٌ مِنَ الفُضَلَاءِ[٥٧٤]، بِأَنَّهُ يَتَمَيَّزُ عَنِ العَهْدِ بِأَنَّ المَنْظُورَ فِي العَهْدِ الحِصَّةُ ، وَفِي الحَقِيقَةِ نَفْسُ المَاهِيَّةِ.

وَرَدَّهُ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ[٥٧٥]: بِأَنَّهُ لَيْسَ فَرْقًا فِي مَعْنَى التَّعْرِيفِ - أَعْنِي : الحَاضِرَ - فَلَا يَكُونُ فَرْقًا مُؤَثِّرًا ، وَإِنِ اعْتُبِرَ خُصُوصِيَّةُ الحَاضِرِ كَانَ بِمُجَرَّدِ الاصْطِلَاحِ ، لَا بِاعْتِبَارِ حَقِيقَةِ التَّعْرِيفِ فِي نَفْسِهَا وَالكَلَامِ فِيهَا ، وَهُوَ المُرَادُ مِنَ الاسْتِشْكَالِ.

أَقُولُ : تَلْخِيصُ جَوَابِهِ : بِأَنَّهُ إِنْ أَرَادَ بِعَدَمِ التَّمَيُّزِ عَدَمَهُ لُغَةً ، فَمُسَلَّمٌ ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بِمُرَادٍ ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ عَدَمَهُ اصْطِلَاحًا ، فَمَمْنُوعٌ ، فَلَا يَكُونُ أَقْرَبَ وَأَصْوَبَ لِمَا ذَكَرَهَا ، بَلْ لِمَا ذَكَرْنَاهُ[٥٧٦].

فَإِنْ قُلْتَ : مَا الفَرْقُ بَيْنَ المُعَرَّفِ بِـ «أَلِ» الحَقِيقَةِ وَبَيْنَ اسْمِ الجِنْسِ وَالنَّكِرَةِ ؟

قُلْتُ : قَالَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ[٥٧٧]: «الفَرْقُ عِنْدَ مَنْ يَجْعَلُ اسْمَ الجِنْسِ مَوْضُوعًا لِلْمَاهِيَّةِ مَعَ وَحْدَةٍ لَا بِعَيْنِهَا كَالفَرْقِ بَيْنَ عَلَمِ الجِنْسِ وَاسْمِ الجِنْسِ المُسْتَعْمَلَيْنِ[٥٧٨] فِي نَحْوِ : (لَقِيتُ أُسَامَةَ) ، وَ(لَقِيتُ أَسَدًا)، وَهُوَ أَنَّ (أَسَدًا) مَوْضُوعٌ لِوَاحِدٍ مِنْ آحَادِ جِنْسِهِ ، فَالْإِطْلَاقُ عَلَى الوَاحِدِ إِطْلَاقٌ عَلَى أَصْلِ وَضْعِهِ، وَ(أُسَامَةُ) وَذَلِكَ المُعَرَّفُ مَوْضُوعَانِ لِلْحَقِيقَةِ فِي الذِّهْنِ ، وَإِذَا أُطْلِقَ عَلَى الوَاحِدِ فَإِنَّمَا أُرِيدَتْ الحَقِيقَةُ، وَلَزِمَ مِنَ الإِطْلَاقِ عَلَيْهَا بِاعْتِبَارِ الوُجُودِ وَالتَّعَدُّدِ ضِمْنًا ، وَأَمَّا مَنْ يَجْعَلُ اسْمَ الجِنْسِ مَوْضُوعًا لِلْمَاهِيَّةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ هِيَ ، فَعِنْدَهُ كُلٌّ مِنَ اسْمِ الجِنْسِ وَعَلَمِ الجِنْسِ

---

(٥٦٩) في (أ) : (كون) ، والمثبت الصواب.
(٥٧٠) أي : الاستغراق.
(٥٧١) أي : للتعريف.
(٥٧٢) أي : ولزم.
(٥٧٣) انظر: الإيضاح في علوم البلاغة للخطيب القزويني ٢٧/٢.
(٥٧٤) كالمرادي في (الجنى الداني ص١٩٥)، وسعد الدين التفتازاني في (التلويح ٩٦/١).
(٥٧٥) انظر: حاشية السيد الشريف على المطول ص١٠٧.
(٥٧٦) في (المقدمة) من أنَّ مذهب بعض أئمة الأصول مبنيٌّ على الاشتراك المعنوي ، ومذهب غيرهم مبنيٌّ على الاشتراك اللفظيّ ، والأول أصل ، والثاني خلاف الأصل. (منه). اهـ (من الحاشية).
(٥٧٧) في (حاشيته على المطول ص١٠٤- ١٠٥)، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٤٠/١- ٤١.
(٥٧٨) في (أ) : (المستعملان) ، والمثبت الصواب.

مَوْضُوعٌ لِلْحَقِيقَةِ المُتَّحِدَةِ فِي الذِّهْنِ ، وَإِنَّمَا افْتَرَقَا[٥٧٩] مِنْ حَيْثُ إِنَّ عَلَمَ الجِنْسِ يَدُلُّ بِجَوْهَرِهِ عَلَى كَوْنِ تِلْكَ الحَقِيقَةِ مَعْلُومَةً لِلْمُخَاطَبِ ، مَعْهُودَةً عِنْدَهُ ، كَمَا أَنَّ عَلَمَ الشَّخْصِ يَدُلُّ بِجَوْهَرِهِ عَلَى كَوْنِ الشَّخْصِ مَعْهُودًا لَهُ ، وَأَمَّا اسْمُ الجِنْسِ فَلَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ بِجَوْهَرِهِ ، بَلْ بِالْآلَةِ.

(وَأَمَّا) القِسْمُ (الثَّانِي) ، أَعْنِي : «أَلْ» الزَّائِدَةَ الَّتِي لَا تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى التَّعْرِيفِ [٧/ب]، سَوَاءٌ جُعِلَتْ مِنْ مَدْخُولِهَا أَوْ[٥٨٠] لَا ، وَسَوَاءٌ دَلَّتْ عَلَى مَعْنًى غَيْرِ التَّعْرِيفِ أَوْ لَا ، وَسَوَاءٌ كَانَتْ اسْمًا أَوْ حَرْفًا، وَبِهَذَا سَقَطَ[٥٨١] مَا قِيلَ[٥٨٢]: «إِنَّ الاِسْمَ إِذَا سُمِّيَ مَعَ (أَلْ) كَـ (النَّضْرِ)[٥٨٣] تَكُونُ كَالجِيمِ مِنْ (جَعْفَرٍ)، مِثْلُ هَذَا لَا يُقَالُ : زَائِدَةٌ» ، (فَـ) يَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ : الْأَوَّلُ : («أَلْ» لَازِمَةٌ[٥٨٤]، وَ) الثَّانِي : («أَلْ» عَارِضَةٌ).

وَجْهُ الحَصْرِ : أَنَّ «أَلْ» الزَّائِدَةَ إِمَّا أَنْ تَجِبَ لِمَدْخُولِهَا[٥٨٥]، أَوْ لَا ، بَلْ جَائِزَةٌ لَهُ ، الْأَوَّلُ : «أَلْ» لَازِمَةٌ[٥٨٦]، وَالثَّانِي : («أَلْ» عَارِضَةٌ[٥٨٧].

(أَمَّا اللُّزُومُ) - أَيْ : لُزُومُ «أَلْ» اللَّازِمَةِ[٥٨٨]- (فَبِـ)وَاحِدٍ[٥٨٩] مِنَ الأَسْبَابِ الخَمْسَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ مَدْخُولُهَا مُنَادًى ؛ لِأَنَّهُمْ كَرِهُوا اجْتِمَاعَ الَّتِي لِلتَّعْرِيفِ صُورَةً إِلَّا فِي لَفْظَةِ «اللهِ»، فَإِنَّ اجْتِمَاعَهُمَا فِيهَا مِنْ خَصَائِصِهَا[٥٩٠].

السَّبَبُ الأَوَّلُ : (الغَلَبَةُ) ، وَمَعْنَاهَا : أَنْ يَكُونَ اللَّفْظُ فِي أَصْلِ الوَضْعِ عَامًّا فِي أَشْيَاءَ ، ثُمَّ يَصِيرُ بِكَثْرَةِ الاِسْتِعْمَالِ فِي أَحَدِهَا أَشْهَرَ ، بِحَيْثُ لَا يُحْتَاجُ لِذَلِكَ الشَّيْءِ[٥٩١] إِلَى قَرِينَةٍ ، بِخِلَافِ سَائِرِ مَا كَانَ وَاقِعًا عَلَيْهِ[٥٩٢]، سَوَاءٌ كَانَتْ :

غَلَبَةً (تَحْقِيقِيَّةً) ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَنْ يُسْتَعْمَلَ اللَّفْظُ أَوَّلًا فِي مَعْنًى ، ثُمَّ يَغْلِبُ عَلَى آخَرَ[٥٩٣]، وَهِيَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ [تَكُونَ][٥٩٤] (فِي اسْمٍ) كَـ «البَيْتِ» ، فَإِنَّهُ اسْمٌ لِلْجُدْرَانِ الأَرْبَعِ مَعَ السَّقْفِ ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى الكَعْبَةِ بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِهَا ، (أَوْ) فِي

---

(٥٧٩) في (أ) : (افترق) ، والمثبت الصواب.
(٥٨٠) هكذا ، والأولى إن يقول : (أم).
(٥٨١) وهو قول الشُّمُنِّيِّ – أيضًا – في (المنصف ١١١/١).
(٥٨٢) القائل : الدماميني في (شرح مغني اللبيب ص٢٩١)، وانظر: التصريح بمضمون التوضيح ١٨٤/١، وحاشية الصبان ٢٦٣/١.
(٥٨٣) في (أ) : (النظر) ، والمثبت الصواب.
(٥٨٤) في (أ) : (زائدة) ، والمثبت الصواب.
(٥٨٥) في (أ) : (المدخولها) ، والمثبت الصواب.
(٥٨٦) في (أ) : (زائدة) ، والمثبت الصواب.
(٥٨٧) في (أ) : (عارعة) ، والمثبت الصواب.
(٥٨٨) في (أ) : (لازمة) ، والمثبت الصواب .
(٥٨٩) في (أ) : (فيه واحد) .
(٥٩٠) قال الأنباري في (أسرار العربية ص١٧٥) : «فإن قيل: قد قالوا : (يا الله) ، فجمعوا بين (يا) و(الألف واللام)؟ قيل: إنما جاز أن يجمعوا بينهما لوجهين: أحدهما: أن الألف واللام عوضٌ عن حرف سقط من نفس الاسم، فإن أصله : (إله) ، فأسقطوا الهمزة من أوله، وجعلوا الألف واللام عوضًا منها؛ والذي يدل على ذلك أنهم جوزوا قطع الهمزة؛ ليدلوا على أنها قد صارت عوضًا عن همزة القطع، فلما كانت عوضًا عن همزة القطع، وهي حرف من نفس الاسم، لم يمتنعوا من أن يجمعوا بينهما. والوجه الثاني: أنه إنما جاز في هذا الاسم خاصة؛ لأنه كثر في استعمالهم؛ فخف على ألسنتهم، فجوزوا فيه ما لا يجوز في غيره».
(٥٩١) أي : لدلالته على ذلك الشيء.
(٥٩٢) انظر: شرح الكافية للرضي ١٢٧/١، والكليات ص٦٦٧، وتكملة المعاجم العربية ٤٢١/٧.
(٥٩٣) انظر: الكليات ص٦٦٧، ١٠٢٦، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٦٨/١، ودستور العلماء ٧/٣.
(٥٩٤) مكانها بياض في (أ).

(صِفَةٍ)[٥٩٥] كَـ «الصَّعِقِ» ، فَإِنَّهُ صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ لِكُلِّ مَنْ أَصَابَتْهُ[٥٩٦] الصَّاعِقَةُ ، ثُمَّ غَلَبَ عَلَى خُوَيْلِدِ بْنِ نَوْفَلِ بْنِ عَمْرِو بْنِ كِلَابٍ[٥٩٧] بَعْدَ اسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِهِ .

(أَوْ) غَلَبَةً (تَقْدِيرِيَّةً) ، وَهِيَ عِبَارَةٌ عَنْ أَنْ لَا يُسْتَعْمَلَ اللَّفْظُ مِنْ[٥٩٨] ابْتِدَاءِ وَضْعِهِ فِي[٥٩٩] غَيْرِ ذَلِكَ [المَعْنَى]، لَكِنْ يقتضي القياس الاستعمال فيه[٦٠٠].

وَمِنْ ثَمَّةَ تَرَاهُمْ يَقُولُونَ : الغَلَبَةُ إِمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى القِيَاسِ وَالاسْتِدْلَالِ ، وَإِمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى الوَاقِعِ وَالاسْتِعْمَالِ، وَهِيَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ تَكُونَ (فِي اسْمٍ) كَلَفْظَةِ «الله» ، فَإِنَّهُ اسْمٌ مِنَ الأَسْمَاءِ الغَالِبَةِ ، إِلَّا أَنَّ غَلَبَتَهَا تَقْدِيرِيَّةٌ ؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ «الْإِلَهُ» ، فَاقْتَضَى القِيَاسُ صِحَّةَ إِطْلَاقِهِ عَلَى غَيْرِهِ كَأَصْلِهِ ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُطْلَقْ إِلَّا عَلَيْهِ ، فَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ قَوْلِهِمْ : إِنَّهُ مِنَ الأَعْلَامِ الغَالِبَةِ ، وَبَيْنَ قَوْلِهِمْ : إِنَّهُ مُخْتَصٌّ بِالمَعْبُودِ الحَقِّ ، هَذَا مَا عَلَيْهِ أَكْثَرُ المُحَقِّقِينَ[٦٠١].

وَقَالَ بَعْضُهُمْ[٦٠٢]: «الحَقُّ أَنَّهُ وَصْفٌ فِي أَصْلِهِ ، لَكِنَّهُ لمَّا غَلَبَ عَلَيْهِ بِحَيْثُ لَا يُسْتَعْمَلُ فِي غَيْرِهِ وَصَارَ كَالعَلَمِ ، مِثْل : (الثُّرَيَّا) ، وَ(الصَّعِقِ) أُجْرِيَ[٦٠٣] مُجْرَاهُ فِي إِجْرَاءِ الوَصْفِ عَلَيْهِ ، وَامْتِنَاعِ الوَصْفِ بِهِ ، وَعَدَمِ تَطَرُّقِ احْتِمَالِ الشَّرِكَةِ عَلَيْهِ».

(أَوْ) فِي (صِفَةٍ) كَـ «الرَّحْمَنِ» ، فَإِنَّهُ صِفَةٌ غَالِبَةٌ مِنَ الصِّفَاتِ الغَالِبَةِ ، إِلَّا أَنَّ غَلَبَتَهُ تَقْدِيرِيَّةٌ ؛ لِعَدَمِ اسْتِعْمَالِهِ فِي غَيْرِهِ - تَعَالَى - إِلَّا أَنَّ مُقْتَضَى القِيَاسِ اسْتِعْمَالُهُ فِي غَيْرِهِ ، إِلَّا أَنَّ مَعْنَاهُ البَالِغُ فِي الرَّحْمَةِ[٦٠٤].

قَالَ نَجْمُ الْأَئِمَّةِ : «الغَوَالِبُ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ[٦٠٥] عَلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ :

أَحَدُهَا : مَا ثَبَتَتْ[٦٠٦] جِنْسِيَّتُهُ لَفْظًا ، وَيُعْرَفُ فِيهِ المَعْنَى [العَامُّ][٦٠٧] الشَّامِلُ لِلْمُسَمَّى المُعَيَّنِ وَأَخَوَاتِهِ، كَـ (النَّجْمِ) ، وَ(الصَّعِقِ).

وَثَانِيهَا : مَا يُعْرَفُ فِيهِ ذَلِكَ [المَعْنَى][٦٠٨] وَلَمْ يَثْبُتْ جِنْسِيَّةُ لَفْظِهِ ، كَأَسْمَاءِ أَيَّامِ الأُسْبُوعِ ، كَـ (الْأَحَدِ ، وَالْإِثْنَيْنِ ، وَالثُّلَاثَاءِ ، وَالْأَرْبِعَاءِ[٦٠٩]، وَالخَمِيسِ ، وَالجُمُعَةِ).

---

(٥٩٥) في (أ) : (حصة) ، والمثبت الصواب.
(٥٩٦) في (أ) : (أصاب).
(٥٩٧) وذلك لما رُوي أن خويلدًا كان يُطعم الناس بتهامة ، فهبَّت ذاتَ يومٍ ريحٌ شديدة فسفَّت التُّراب في جفانه فشتمها ، فرُميَ بصاعقة فقتلته ، فسمي : صَعِقًا. (انظر: البرصان والعرجان والعميان والحولان للجاحظ ص٤٠٠، والمحكم لابن سيده [صعق] ١٤٩/١، ولسان العرب [صعق] ٢٤٥١/٤، وحاشية زاده على البيضاوي ٢٥/١ ، وخزانة الأدب ٤٣٠/١).
(٥٩٨) في (أ) : (في)، والمثبت الصواب.
(٥٩٩) في (أ) : (إلى)، والمثبت الصواب.
(٦٠٠) انظر: الكليات ص١٠٢٦، ودستور العلماء ٧/٣.
(٦٠١) كالرضيِّ في (شرح الكافية ٣٨٢/١)، والسيد الشريف في (المصباح ص١٠٩).
(٦٠٢) هو البيضاوي في (تفسيره ٢٦/١). وانظر: التحبير شرح التحرير ٥٧/١، ودستور العلماء ١٠/١، وروح المعاني ٥٧/١.
(٦٠٣) في (أ) : (أنه أجري)، والمثبت الصواب.
(٦٠٤) انظر: حاشية الشهاب على تفسير البيضاوي ٥٩/١، ٦٨، وروح المعاني ٦٢/١.
(٦٠٥) انظر: الكتاب ١٠٠/٢- ١٠٣.
(٦٠٦) في (أ) : (يثبت)، والمثبت الصواب.
(٦٠٧) ساقط من (أ)، وهو من (شرح الكافية للرضي ٣٧٠/١).
(٦٠٨) ساقط من (أ)، وهو من (شرح الكافية للرضي ٣٧٠/١).

وَثَالِثُهَا : [مَا][٦١٠] لَا يُعْرَفُ فِيهِ ذَلِكَ المَعْنَى ، وَثَبَتَتْ[٦١١] جِنْسِيَّةُ لَفْظِهِ ، كَـ (المُشْتَرِي). وَرَابِعُهَا : مَا لَا يُعْرَفُ فِيهِ ذَلِكَ المَعْنَى ، وَلَمْ يَثْبُتْ جِنْسِيَّةُ لَفْظِهِ ، كَـ (الدَّبَرَانِ)[٦١٢] وَ(العَيُّوقِ)[٦١٣] [٨/أ] لِمَنْ لَا يَعْرِفُ مَعْنَى (العَوْقِ)[٦١٤] وَ(الدُّبُورِ)[٦١٥] فِيهِمَا»[٦١٦].

وَإِنَّمَا لَزِمَتْ «أَلْ» لِمَدْخُولِهَا بِالغَلَبَةِ ؛ لِأَنَّ الأَعْلَامَ الغَالِبَةَ لَا تَصِيرُ أَعْلَامًا إِلَّا مَعَ «أَلْ» ، أَوْ بِالإِضَافَةِ ، فَصَارَتْ كَبَعْضِ حُرُوفِهَا ، وَأَيْضًا : أَنَّهَا قَبْلَ العَلَمِيَّةِ إِنَّمَا تُطْلَقُ عَلَى فَرْدٍ مُعَيَّنٍ بِإِحْدَاهُمَا، فَلَزِمَتْ كَلُزُومِ[٦١٧] أَصْلِهَا.

(وَ) قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ[٦١٨]: السَّبَبُ الثَّانِي : (الوَضْعُ مَعَهَا) - أَيْ : مَعَ «أَلْ» - سَوَاءٌ كَانَ (بِالارْتِجَالِ) - أَيْ : بِلَا نَقْلٍ عَنْ شَيْءٍ - سَوَاءٌ كَانَ عَلَمًا كَـ «السَّمَوْءَلِ» ؛ فَإِنَّهُ سَمِيٌّ[٦١٩] لِيَهُودِيٍّ مِنْ شُعَرَاءِ العَرَبِ بِلَا نَقْلٍ عَنْهُ[٦٢٠]، وَهُوَ ابْنُ عَادِيَا ، أَوِ اسْمَ زَمَانٍ كَـ «الْآنَ» ؛ فَإِنَّ النُّحَاةَ[٦٢١] اتَّفَقُوا - بَعْدَ اخْتِلَافِهِمْ فِي سَبَبِ البِنَاءِ[٦٢٢]- عَلَى أَنَّ الأَلِفَ [وَاللَّامَ] فِيهِ لَازِمَةٌ.

قَالَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ[٦٢٣]: « إِنَّهُ مَوْضُوعٌ ابْتِدَاءً مَعَ (أَلْ)».

---

(٦٠٩) في (أ) : (والثلاث ، والأربع)، والمثبت الصواب.
(٦١٠) ساقط من (أ)، وهو من (شرح الكافية للرضي ١/٣٧٠).
(٦١١) في (أ) : (ويثبت)، والمثبت الصواب.
(٦١٢) في (أ) : (كالدبراق)، والمثبت الصواب.
و(الدَّبَرَانُ) : نَجْمٌ بَيْنَ الثُّرَيَّا والجَوْزَاءِ، وَيُقَال لَهُ : التَّابِعُ ، والتُّوَيْبِع، سُمِّيَ (دَبَرانًا) لأَنَّه يَدْبُر الثُّرَيَّا، أَي يَتْبَعُه. (تاج العروس [دبر] ١١/٢٦٣).
(٦١٣) في (أ) : (والعيون)، والمثبت الصواب.
و(العَيُّوقُ) كَـ (تَنُّور) : نَجْمٌ أَحمر مُضِيءٌ فِي طَرَف المَجَرّة الأَيْمَن، يتْلو الثُّرَيَّا، لَا يتقدّمُها ، ويطْلُع قبل الجوْزاء ، سُمّي بذلك لأَنه يَعوق الدَّبَران عَن لِقَاء الثُّرَيَّا. (تاج العروس [عوق] ٢٦/٢٢٨- ٢٢٩).
(٦١٤) في (أ) : (العيون)، والمثبت الصواب.
(٦١٥) في (أ) : (والديور)، والمثبت الصواب.
(٦١٦) شرح الكافية للرضي ١/٣٧٠
(٦١٧) في (أ) : (كلزومها)، والمثبت الصواب.
(٦١٨) انظر: الإيضاح ١/٥٦.
(٦١٩) لعلّ الصواب : «اسم» ؛ فالسَّميُّ : من اسمه اسم غيره ، ونظيره ، وهذا مرتجل له دون غيره.
(٦٢٠) قال الدماميني في (شرح المغني ص٢٩٢) : «وفي كون هذا العَلَم مرتجلًا نظرٌ ؛ ففي (القاموس) أنه يُطلَق على ذباب الخَلّ، فانظره». (انظر: القاموس المحيط : باب اللام – فصل السين : ص١٠١٦)
(٦٢١) انظر: تأويل مشكل القرآن ص٢٧٩، وسر صناعة الإعراب ١/٣٦٥، والجواهر للباقولي ٣/٨٢٧، والجنى الداني ص١٩٧، وأوضح المسالك ١/١٨٢، ومغني اللبيب ص٧٣، وشرح ابن عقيل ١/١٧٩، والأشباه والنظائر للسيوطي ١/٤٥٧، ٤٥٨.
(٦٢٢) فقال الزجاج: بُني ؛ لتضمنه معنى حرف الإشارة ، كأنك قلت : هذا الوقتَ.
وقال أبو علي: بُني ؛ لتضمنه معنى لام التعريف ؛ لأن الألف واللام الملفوظ بهما لم تعرفه ، ولا هو علم ، ولا مضمر ، ولا شيء من أقسام المعارف ؛ فيلزم أن يكون تعريفه بلام أخرى مقدرة ، وإليه ذهب ابن جني.
وجعل الزمخشري سبب بنائه وقوعه في أول أحواله بالألف واللام ؛ لأن حق الاسم في أول أحواله التجرد منهما ، ثم يعرض تعريفه فيلحقانه ، كقولك : «مررت برجل فأكرمني الرجلَ»، فلما وقع (الآن) في أول أحواله بالألف واللام خالف الأسماء وأشبه الحروف.
انظر المسألة في : الإغفال ١/٢٧٩- ٢٨٢، والتعليقة على كتاب سيبويه ٣/١١٠، ١١٢، وسر صناعة الإعراب ١/٢٦١، والتبيان للعكبري ١/٧٧، والمفصل ص٢١٥، وشرح التسهيل لابن مالك ٢/٢١٩، وتوضيح المقاصد ١/٤٦٤، وشرح ابن عقيل ١/١٧٩- ١٨٠، والتصريح ١/١٨٣، وهمع الهوامع ٢/١٨٤- ١٨٥، وحاشية الصبان ١/٢٦٤.
(٦٢٣) كالمبرد ، وابن السراج ، والزمخشري. (انظر: الأصول لابن السراج ٢/١٣٧، والمفصل ص٢١٥، والهمع ٢/١٨٥).

وَقَالَ أَبُو عَلِيٍّ[٦٢٤]: « إِنَّهُ لَمْ يُسْمَعْ مُجَرَّدًا عَنْهَا»[٦٢٥].
أَوْ مَصْدَرًا كَـ (الْبَتَّةَ).
قَالَ سَيِّدُ عَبْد الله[٦٢٦]: «وَقَد يَجِيءُ الأَلِفُ وَاللَّامُ لَازِمًا[٦٢٧] فِي بَعْضِ المَصَادِرِ[٦٢٨]، نَحْوُ : (لَا أَفْعَلُهُ البَتَّةَ)؛ فَإِنَّ سِيبَوَيْهِ حَكَمَ فِي (كِتَابِهِ)[٦٢٩] بِأَنَّ اللَّامَ فِيهِ لَازِمَةٌ».
(أَوِ بِالنَّقْلِ[٦٣٠]) ، سَوَاءٌ كَانَ مِنَ اسْمٍ كَـ «النَّصْرِ» ؛ فَإِنَّهُ فِي الأَصْلِ اسْمٌ ، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى النَّضْرِ بْنِ كِنَانَةَ[٦٣١]، أَوْ مِنْ صِفَةٍ كَـ «الحَارِثِ» وَ«العَبَّاسِ» ، أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ كَـ «الفَضْلِ» وَ«العَلَاءِ».
وَقَالَ بَعْضُهُمْ[٦٣٢]: « إِذَا نُقِلَ مِنْ صِفَةٍ أَوْ مَصْدَرٍ فَإِنَّ (أَلْ) لَمْ تَلْزَمْ وَإِنْ سُمِّيَا مَعَهَا ، وَالفَرْقُ عَلَى هَذَا القَوْلِ بَيْنَ (الصَّعِقِ) إِذَا غَلَبَ وَبَيْنَهُ إِذَا سُمِّيَ [بِهِ] فِي لُزُومِ (أَلْ) فِي الأَوَّلِ وَعَدَمِهِ فِي الثَّانِي : أَنَّهَا فِي الأَوَّلِ مُرَادَةٌ وَمَقْصُودَةٌ فِي أَصْلِهَا لِلْعَهْدِ ، فَلَزِمَتْ كَلُزُومِهَا فِي الأَصْلِ ، وَفِي الثَّانِي لَمْ تَجِئْ مَقْصُودَةً لِأَمْرٍ لَازِمٍ ؛ إِذِ المُسَمَّى [بِالصَّعِقِ] كَانَ مُسْتَغْنِيًا عَنْ (أَلْ) ؛ وَإِنَّمَا جَاءَتْ لِلْمَحِ مَعْنَى الوَصْفِيَّةِ، وَلَيْسَ [ذَلِكَ] بِلَازِمٍ ، فَجَازَ حَذْفُهَا ، وَالفَرْقُ بَيْنَ الِاسْمِ وَالصِّفَةِ وَالمَصْدَرِ - عَلَى ذَلِكَ القَوْلِ - إِذَا سُمِّيَتْ مَعَ (أَلْ) فِي لُزُومِهَا فِي الأَوَّلِ وَعَدَمِهَا[٦٣٣] فِيهِمَا : أَنَّ (أَلْ) فِي الاسْمِ لَيْسَتْ عَلَى مَا ذُكِرَ فِي الصِّفَةِ وَالمَصْدَرِ ، فَلَوْ لَمْ تَكُنْ مَقْصُودَةً قَصْدَ (الجِيمِ) مِنْ (جَعْفَرٍ) لَمْ يُؤْتَ بِهَا».
وَالجَوَابُ[٦٣٤]: أَنَّ (أَلْ) جُعِلَتْ بِالتَّسْمِيَةِ جُزْءًا[٦٣٥] مِنَ العَلَمِ ، وَالعَلَمِيَّةُ تَمْنَعُ مِنَ الحَذْفِ إِلَّا التَّرْخِيمَ، فَتَكُونُ لَازِمَةً.

---

(٦٢٤) هو أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد الفارسي الأصل، واحد زمانه في علم العربية، أخذ عن الزجاج وابن السراج ومبرمان، وطوف البلاد، ثم عاد إلى فارس، ثم إلى بغداد، وقد فضله بعضهم على المبرد، له: الإيضاح، والتكملة، والتذكرة، والحجة في القراءات وغيرها، توفي ببغداد سنة ٣٧٧هـ. [تاريخ بغداد ٢٨٥/٧، وبغية الوعاة ٤٩٦/١].
(٦٢٥) انظر: الإغفال ٢٧٩/١- ٢٨٢، والتعليقة على كتاب سيبويه ١١٠/٣، ١١٢.
(٦٢٦) هو سيد عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري، جمال الدين ، المعروف بـ (نقره كار) ، أي : صائغ الفضة، عالم بالعربية وأصول الفقه، ولي التدريس بحلب ، وأقام بدمشق مدة، وبالقاهرة مثلها، له : شرح المنار في الأصول، وشرح التسهيل في النحو ، والعباب في شرح لب الإعراب ، وشرح الشافية في التصريف، توفي سنة ٧٧٦هـ. [الأعلام ١٢٦/٤].
وانظر: العباب (رسالة بجامعة بشاور بباكستان : من المنصوبات إلى آخر الكتاب) ص١٨.
(٦٢٧) ربما كان هذا غالبًا ؛ إذ يقال : «لا أفعله بتَّة» كذلك. (انظر: الصحاح ٢٤٢/١، ولسان العرب ٢٠٤/١، وتاج العروس ٤٣١/٤ : [بتت]).
قال ابن بري في (كتاب التنبيه والإيضاح ١٥٦/١) : «مذهب سيبويه وأصحابه أنه لا يكون إلا معرفة ، فنقول : (البتَّة) لا غير ، وإنما أجاز تنكيرَه الفراءُ وحده ، وهو من الكوفة».
(٦٢٨) في (أ) : (المصدر)، والمثبت الصواب.
(٦٢٩) انظر: الكتاب ٣٧٩/١.
(٦٣٠) في (أ) : (النقل)، والمثبت من (المتن).
(٦٣١) في (أ) : (كنان)، والمثبت الصواب.
(٦٣٢) هو ابن الحاجب في (الإيضاح ٥٦/١- ٥٧).
(٦٣٣) في (أ) : (وعدمه)، والمثبت الصواب.
(٦٣٤) قاله الدماميني في (شرح المغني ص٢٩١)، وانظر: التصريح ١٨٤/١، وحاشية الصبان ٢٦٣/١.
(٦٣٥) في (أ) : (جزء)، والمثبت الصواب.

(وَ) السَّبَبُ الثَّالِثُ : (الجَبْرُ) ، لَكِنْ لَا عَنْ حَذْفِ كَـ «النَّاسِ» ؛ فَإِنَّ «أَلْ» فِيهِ عِوَضٌ عَنِ الفَاءِ ، وَأَصْلُهُ : «أُنَاسٌ» ، إِلَّا أَنَّهَا لَيْسَتْ لَازِمَةً ؛ إِذْ يُقَالُ فِي السَّعَةِ : «نَاسٌ»[٦٣٦]، بَلْ (عَنْ) مَا ذَهَبَ مِنَ (العَلَمِيَّةِ) ، كَمَا فِي مُثَنَّى عَلَمِ شَخْصٍ أَوْ جِنْسٍ مِنْ غَيْرِ مُشْتَرَكٍ فِي جَمْعِهِ ، كَذَلِكَ المُصَحَّحُ مُذَكَّرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا ، كَـ «الزَّيْدَيْنِ» وَ«الأُسَامَتَيْنِ» ، وَ«الزَّيْدِينَ» وَ«الأُسَامَاتِ» ، وَكَذَلِكَ العَلَمُ إِذَا ثُنِّيَ أَوْ جُمِعَ ، فَلَا بُدَّ مِنْ زَوَالِ التَّعْرِيفِ العَلَمِيِّ ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا كَانَ بِسَبَبِ[٦٣٧] وَضْعِ اللَّفْظِ عَلَى مُعَيَّنٍ ، وَالعَلَمُ المُثَنَّى وَالمَجْمُوعُ لَيْسَ مَوْضُوعًا إِلَّا فِي أَسْمَاءَ مَعْدُودَةٍ ، نَحْوُ : «أَبَانَيْنِ»[٦٣٨] وَ«عَمَايَتَيْنِ»[٦٣٩]، فَإِذَا زَالَ التَّعْرِيفُ العَلَمِيُّ - وَقَدْ قَالُوا : إِنَّ تَنْكِيرَ العَلَمِ قَلِيلٌ - وَجَبَ جَبْرُ ذَلِكَ التَّعْرِيفِ الفَائِتِ بِأَخْصَرِ أَدَاتَيِ التَّعْرِيفِ، وَهُوَ «أَلْ» ، فَلَا يَكُونُ مُثَنَّى العَلَمِ وَجَمْعُهُ إِلَّا مُعَرَّفَيْنِ[٦٤٠].

وَأَيْضًا : إِنَّ العَلَمَ وَاقِعٌ[٦٤١] فِي كَلَامِهِمْ كَثِيرًا ، فَلَوْ لَمْ يُثَنُّوهُ وَلَمْ يَجْمَعُوهُ[٦٤٢] لَأَدَّى إِلَى [مِثْلِ][٦٤٣] مَا كَرِهُوهُ مِنْ مِثْلِ : «جَاءَنِي رَجُلٌ وَرَجُلٌ [وَرَجُلٌ][٦٤٤]» ، وَلَمَّا عَلِمُوا أَنَّهُمْ إِنْ ثَنَّوْهُ وَجَمَعُوهُ أَدَّى إِلَى تَنْكِيرِهِ الَّذِي هُوَ قَلِيلٌ مُخَالِفٌ لِلْقِيَاسِ ؛ قَصَدُوا إِلَى تَثْنِيَتِهِ[٦٤٥] وَجَمْعِهِ عَلَى وَجْهٍ يُرَاعَى فِيهِ مَا يَنْدَفِعُ [٨/ب] بِهِ ذَلِكَ ، فَجَبَرُوا التَّعْرِيفَ الزَّائِلَ بِالْزَامِهِ الأَلِفَ وَاللَّامَ لُزُومَ التَّعْرِيفِ العَلَمِيِّ لَهُ[٦٤٦]، فَكَانَ فِيهِ تَوْفِيَةُ الأَمْرَيْنِ جَمِيعًا[٦٤٧]؛ لِلْخَلَاصِ مِنَ التَّنْكِيرِ الشَّنِيعِ ، وَحِفْظِ العَلَمِ عَنِ التَّنْكِيرِ[٦٤٨] بِتَعْرِيفٍ آخَرَ ، وَإِنْ كَانَ التَّعْرِيفَانِ مُتَغَايِرَيْنِ ، لَكِنَّهُ غَايَةُ المَجْهُودِ[٦٤٩].

---

(٦٣٦) هذا ظاهر مذهب سيبويه كما في (الكتاب ١٩٦/٢)، وقال المهدوي: ليست الألف واللام في «الناس» للتعويض من الهمزة، وإن كان سيبويه قد شبهه به، فإن تشبيهه إنما وقع على حذف الهمزة من «أناس» في حال دخول الألف واللام، لا على أنهما بدل من المحذوف، كما كانا في اسم الله تعالى بدلًا ، ويقوي ذلك ما أنشده المبرد عن أبي عثمان، من قول الشاعر:

إِنَّ المَنَـايَا يَطَّلِعْـ ـنَ عَلَى الْأُنَاسِ الْآمِنِينَا

فلو كان عوضًا لم تجتمع الهمزة مع المعوض منه.
وقال الرضيُّ : «أما (الناس) فإن اللام فيه عوض من الفاء ، وأصله : (أُناس)، ولا يجتمعان إلا في الشعر».
وذهب الفراء إلى أنَّ الأصل «الأناس» ، فحذفت الهمزة ، ثم أدغمت اللام في النون، وذهب الكسائي وابن مالك إلى أنهما لغتان ليست إحداهما أولى من الأخرى ، يدل على ذلك أن العرب تُصغِّر «ناسًا» : «نُوَيْسًا» ، ولو كان ذلك الأصل لقالوا : «أُنَيِّسٌ». (انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٨٧/١، والتعليقة على كتاب سيبويه ٢٧٨/١، وشرح التسهيل لابن مالك ١٧٨/١، وشرح الكافية للرضي ٣٨٢/١، والجنى الداني ص٢٠٠، والفوائد الضيائية ٣٣٦/١).
(٦٣٧) في (أ) : (سبب)، والمثبت الصواب.
(٦٣٨) لجبلين متقابلين ، يقال لأحدهما : أبان الأبيض ، وأبان الريَّان ؛ لكثرة الماء فيه ، وللآخر : أبان الأسود ، وأبان العطشان ؛ لقلة الماء فيه. (انظر: معجم البلدان ٦٢/١، وشرح الكافية للرضي ٢٥٨/٣، ومراصد الاطلاع ٩/١).
(٦٣٩) لجبلين متقابلين لهذيل متقاربين ، اسم كل منهما : عَمايَة. (انظر: معجم البلدان ١٥٢/٤، وشرح الكافية للرضي ٢٥٨/٣، ومراصد الاطلاع ٩٥٩/٢).
(٦٤٠) هذه الفقرة من كلام الرضي في (شرحه على الكافية ٢٥٧/٣- ٢٥٨).
(٦٤١) في (أ) : (إذا وقع)، وهو تحريف.
(٦٤٢) في (أ) : (يجمعوا).
(٦٤٣) ساقط من (أ)، وهو من (شرح الكافية للرضي ٢٥٨/٣).
(٦٤٤) ساقط من (أ)، وهو من (شرح الكافية للرضي ٢٥٨/٣).
(٦٤٥) في (أ) : (التثنية).
(٦٤٦) في (أ) : (به)، والمثبت الأولى.
(٦٤٧) في (أ) : (جمعا).
(٦٤٨) في (أ) : (التعريف)، والمثبت الصواب.
(٦٤٩) في (أ) : (الجهود)، وهو تحريف.

قَالَ الإِمَامُ [عَبْدُ القَاهِرِ الجُرْجَانِيُّ(٦٥٠)](٦٥١)، وَابْنُ يَعِيشَ(٦٥٢): «إِنَّ تَثْنِيَةَ العَلَمِ وَجَمْعَهُ لَا يُوجِبُ جَبْرَ التَّغْرِيفِ [الفَائِتِ](٦٥٣)؛ لِأَنَّ الأَعْلَامَ إِذَا قُصِدَ تَثْنِيَتُهَا وَجَمْعُهَا وَجَبَ تَنْكِيرُهَا ، ثُمَّ إِنْ قُصِدَ تَعْرِيفُهَا عُرِّفَتْ(٦٥٤) بِالأَلِفِ وَاللَّامِ»(٦٥٥).

وَمَا قُلْنَاهُ كَانَ جَوَابًا لَهُمَا.

وَأَمَّا الأَعْلَامُ المَوْضُوعَةُ بِإِزَاءِ المَعَانِي(٦٥٦) الذِّهْنِيَّةِ كَـ «أُسَامَةَ» ، فَتَجْرِي مَجْرَى الأَعْلَامِ المَوْضُوعَةِ بِإِزَاءِ الأَشْخَاصِ فِي وُجُوبِ إِدْخَالِ الأَلِفِ وَاللَّامِ عِنْدَ تَثْنِيَتِهَا وَجَمْعِهَا ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا أَجْرَوْهَا أَعْلَامًا بِالتَّقْدِيرِ الَّذِي نَبَّهَ [عَلَيْهِ](٦٥٧) سِيبَوَيْهِ(٦٥٨)، وَأَوْجَبَهُ مَا عُلِمَ مِنْ إِعْطَائِهِمْ إِيَّاهَا حُكْمَ الأَعْلَامِ أَجْرَوْهَا -أَيْضًا- فِي التَّثْنِيَةِ وَالجَمْعِ مُجْرَاهَا ؛ لِأَنَّهَا عِنْدَهُمْ أَعْلَامٌ مِثْلُهَا ، وَكَمَا أَنَّهَا فِي الإِفْرَادِ [حُكْمُهَا](٦٥٩) حُكْمُ الأَعْلَامِ وَجَبَ أَنْ تَكُونَ(٦٦٠) فِيهِمَا(٦٦١) كَذَلِكَ . كَذَا قَالَ ابْنُ الحَاجِبِ(٦٦٢).

(وَ) السَّبَبُ الرَّابِعُ : (الفَرْقُ بَيْنَ) كِنَايَةِ أَعْلَامِ الأَنَاسِيِّ كَمَا فِي : (فُلَانٍ) وَفُلَانَةَ ، وَأَبِي فُلَانٍ وَأُمِّ فُلَانَةَ ، (وَ) بَيْنَ كِنَايَةِ أَعْلَامِ البَهَائِمِ كَمَا فِي : (الفُلَانِ) وَالفُلَانَةِ ، وَأَبِي(٦٦٣) الفُلَانِ وَأُمِّ الفُلَانَةِ ؛ فَإِنَّهُمْ إِذَا كَنَوْا عَنْ أَعْلَامِ البَهَائِمِ أَدْخَلُوا الأَلِفَ وَاللَّامَ عَلَيْهَا(٦٦٤).

وَإِنَّمَا لَمْ يَنْعَكِسْ لِوَجْهَيْنِ(٦٦٥):

أَحَدُهُمَا : أَنَّ تِلْكَ أَكْثَرُ ، وَهَذِهِ أَقَلُّ ؛ فَنَاسَبَ أَنْ تَكُونَ(٦٦٦) الزِّيَادَةُ فِي الأَقَلِّ.

وهذه الفقرة بتمامها من كلام الرضي في (شرحه على الكافية ٢٥٨/٣).

(٦٥٠) هو الإمام أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني النحوي ، أخذ النحو عن ابن أخت الفارسي ، ولم يأخذ عن غيره ؛ لأنه لم يخرج من بلده ، وكان من كبار أئمة العربية والبيان شافعيًا أشعريًا ، له : المقتصد في شرح الإيضاح ، والجمل وشرحه ، والعوامل المائة ، ودلائل الإعجاز ، وغيرها، توفي سنة ٤٧١ هـ. [إشارة التعيين ص١٨٨، والبغية ١٠٦/٢] .

(٦٥١) ساقط من (أ).

(٦٥٢) هو أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن محمد بن أبي السرايا النحوي الحلبي، كان من كبار أئمة العربية، ماهرًا في النحو والتصريف، قدم دمشق وجالس الكندي، وتصدر بحلب للإقراء زمانًا، وكان حسن الفهم لطيف الكلام، له: شرح المفصل، وشرح تصريف ابن جني، توفي سنة ٦٤٣ هـ. [إشارة التعيين ص٣٨٨، وبغية الوعاة ٣٥١/٢].

(٦٥٣) ساقط من (أ)، وهو من (شرح الكافية للرضي ٢٥٨/٣).

(٦٥٤) في (أ) : (عرف).

(٦٥٥) قولهما في : المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ٢٠٦/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٦/١، وانظر: الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٥٨/١، وشرح الكافية للرضي ٢٥٨/٣.

(٦٥٦) في (أ) : (معان).

(٦٥٧) ساقط من (أ)، وهو من (الإيضاح لابن الحاجب ٦٥/١).

(٦٥٨) انظر: الكتاب ٩٣/٢- ٩٤.

(٦٥٩) ساقط من (أ)، وهو من (الإيضاح لابن الحاجب ٦٥/١).

(٦٦٠) في (أ) : (يكون)، والمثبت الأنسب.

(٦٦١) أي : في التثنية والجمع.

(٦٦٢) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٤/١- ٦٥.

(٦٦٣) في (أ) : (وأب)، والمثبت الصواب.

(٦٦٤) انظر: كتاب سيبويه ٤١٥/٢- ٥٠٧/٣، وإسفار الفصيح للهروي ٦٢٣/٢، والمفصل للزمخشري ص٣٢، والإيضاح في شرح المفصل ٦٥/١- ٦٦، وشرح التسهيل لابن مالك ١٨٥/١، وشرح الكافية للرضي ٢٥٩/٣، والأشباه والنظائر للسيوطي ٥٥٩/١، والهمع ٢٩٢/١.

(٦٦٥) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٦/١، وشرح الكافية للرضي ٢٥٩/٣، والأشباه والنظائر للسيوطي ٥٥٩/١.

(٦٦٦) في (أ) : (يكون)، والمثبت الأنسب.

وَثَانِيهِمَا : أَنَّ الأُولَى هِيَ الأَصْلُ ، وَالثَّانِيَةُ هِيَ الفَرْعُ ، فَإِدْخَالُهَا عَلَيْهِ[٦٦٧] أَوْلَى مِنَ الإِدْخَالِ عَلَى الأَصْلِ.

وَإِنَّمَا زَادُوا الأَلِفَ وَاللَّامَ دُونَ غَيْرِهِمَا ؛ لأَنَّهُمْ لمَّا اضْطُرُّوا إِلَى زِيَادَةِ أَمْرٍ لِلْفَرْقِ زَادُوا عَلَيْهِ مَا لَا يُنَافِي مَعْنَاهُ فِي التَّعْرِيفِ[٦٦٨].

(وَ) السَّبَبُ الخَامِسُ : (دَفْعُ التَّوَهُّمِ) ، أَيْ : دَفْعُ تَوَهُّمِ كَوْنِ «أَلْ» لِلتَّعْرِيفِ (كَـ «الَّذِي») وَ«الَّتِي» وَفُرُوعِهِمَا ؛ لأَنَّهَا لَوْ نُزِعَتْ تَارَةً وَأُدْخِلَتْ أُخْرَى لَأَوْهَمَ كَوْنَهَا لِلتَّعْرِيفِ كَمَا فِي «الرَّجُلِ» وَ«رَجُلٍ». هَكَذَا قَالَ نَجْمُ الأَئِمَّةِ[٦٦٩].

اعْتُرِضَ : بِأَنَّهُ قَدْ تُحْذَفُ[٦٧٠]، فَيُقَالُ : «لَذِي» ، وَ«لَذَانِ» ، وَ«لَذِينَ» ، وَ«لَتِي» ، وَ«لَاتِي[٦٧١]»[٦٧٢].

[وَ]أُجِيبَ عَنْهُ[٦٧٣]: بِأَنَّ[٦٧٤] هَذَا الحَذْفَ لِقِلَّتِه ، وَعَدَمِ سَمَاعِهِ فِي[٦٧٥] «اللَّاءِ» وَ«اللَّوَاتِي»[٦٧٦] وَغَيْرِهِمَا لَمْ يُعْتَبَرْ ، مَعَ أَنَّهُ لُغَةٌ رَدِيئَةٌ[٦٧٧].

قَالَ ابْنُ هِشَامٍ[٦٧٨]: «(عَلَى قَوْلِ) مَنْ قَالَ[٦٧٩]: إِنْ تَعْرِيفَ المَوْصُولَاتِ بِالصِّلَةِ»[٦٨٠]، لَا بِـ «أَلْ»[٦٨١]؛ بِدَلِيلِ كَوْنِ [«مَنْ»][٦٨٢] وَ«مَا» مَعْرِفَتَيْنِ مَعَ خُلُوِّهِمَا عَنْهَا.

قَالَ ابْنُ الصَّائِغِ[٦٨٣]: « قَوْلُهُ : (عَلَى قَوْلِ) : احْتِرَازٌ عَنْ قَوْلِ مَنْ قَالَ : إِنَّ (أَلْ) فِيهَا غَيْرُ زَائِدَةٍ ، بَلْ مُعَرِّفَةٌ، وَيُقَالُ [لَهُ : وَ][٦٨٤] هِيَ لَازِمَةٌ - أَيْضًا -، وَأَيْنَ مَا ادَّعَاهُ فِي لَفْظِ (الْآنَ) مِنْ قَوْلِهِ[٦٨٥]: (وَلَا يُعْرَفُ أَنَّ الَّتِي لِلتَّعْرِيفِ لَازِمَةٌ) ؟! »[٦٨٦].

---

(٦٦٧) أي : على الفرع.
(٦٦٨) انظر: الإيضاح في شرح المفصل ٦٦/١.
(٦٦٩) انظر: شرح الكافية للرضي ١٧/٣.
(٦٧٠) في (أ) : (يحذف)، والمثبت الأنسب.
(٦٧١) في (أ) : (ولالتي)، وهو تحريف.
(٦٧٢) انظر: التسهيل ص٣٣، وشرح الكافية للرضي ٢٠/٣، والهمع ٣١٩/١.
(٦٧٣) المجيب هو : الشُّمُنِّي في (المنصف ١١٠/١).
(٦٧٤) في (أ) : (بأنه)، والمثبت الصواب.
(٦٧٥) في (أ) : (و)، والمثبت الصواب.
(٦٧٦) جوزه ابن مالك قياسًا . قال أبو حيان : «وهي من الشذوذ بحيث لا يقاس عليها». (انظر : همع الهوامع ٣٢٦/١).
(٦٧٧) قال أبو حيان في (الارتشاف ١٠٠٥/٢) : «ولم يذكر – أي : ابن مالك – شاهدًا على ذلك إلا قراءة أعرابي : (صِرَاطَ لَذِينَ) – بتخفيف اللام – فيما سمعه أبو عمرو ، ولا يجعل ذلك قياسًا إن صحَّ ، فيحذف من بقيَّة الألفاظ التي ذكر ؛ لأنَّ هذا التخفيف شاذ». وانظر تفصيل قوله هذا في (التذييل والتكميل ٣٢/٣).
وانظر: شرح التسهيل للشيخ خالد الأزهري [رسالة د/ خيري عبد الراضي] ١٦٤/١- ١٦٥، وهمع الهوامع ٣١٩/١.
(٦٧٨) في (أ) : (الهشام)، والمثبت الصواب.
(٦٧٩) هذا مذهب المبرد في (المقتضب ١٩٧/٣) ؛ حيث يقول : «اعلم أن الصلة موضحة للاسم ؛ فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة، وما شاكلها في المعنى؛ ألا ترى أنك لو قلت : (جاءني الذي)، أو (مررت بالذي) لم يدلك ذلك على شيء حتى تقول: (مررت بالذي قام)، أو (مررت بالذي من حاله كذا وكذا) ، أو (بالذي أبوه منطلق) ، فإذا قلت هذا وما أشبهه وضعت اليد عليه»، وهو - أيضًا -مذهب الفارسي كما في (شرح الجمل لابن عصفور ١٣٥/٢)، والهمع ٢٢٠/١)، واختاره الدماميني في (شرح المغني ص٢٩٠)، وصححه السيوطي في (الأشباه والنظائر ٩٤/٢، والهمع ٢١٩/١).
(٦٨٠) مغني اللبيب ص٧٤.
(٦٨١) كما هو مذهب الأخفش ؛ مستدلًا لذلك بأن التعريف لم يثبت إلا بالألف واللام أو بالإضافة ، ولم يثبت بغير هذين الشيئين. (انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٥/٢، والهمع ٢٢٠/١).
(٦٨٢) ما بين المعقوفين ساقط من (أ).
(٦٨٣) هو شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن علي الزمردي المعروف بابن الصائغ الحنفي النحوي ، برع في اللغة والنحو والفقه ، وأخذ عن أبي حيان ، وولي قضاء العسكر ، وإفتاء دار العدل ، له : شرح على مغني اللبيب سماه : «تنزيه السلف عن تمويه الخلف » وصل فيه إلى الباء المفردة، وشرح على ألفية ابن مالك ، والوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر ، والتذكرة في النحو ، وغيرها ، توفي سنة ٧٧٦هـ . [بغية الوعاة ١٥٥/١، والأعلام ١٩٢/٦].
(٦٨٤) ما بين المعقوفين ساقط من (أ)، وهو من (المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشُّمُنِّي ١١١/١).
(٦٨٥) انظر: مغني اللبيب ص٧٣.
(٦٨٦) انظر: المنصف من الكلام على مغني ابن هشام للشُّمُنِّي ١١١/١، وقد نقله من كتاب ابن الصائغ : «تنزيه السلف عن تمويه الخلف».

أَقُولُ : لَعَلَّ هَذَا القَوْلَ عِنْدَهُ غَيْرُ مُعْتَدٍّ بِهِ ، فَاعْرِفْ.

(وَأَمَّا العُرُوضُ) ، أَيْ : عُرُوضُ «أَلْ» العَارِضَةِ (فَفِي [مَا][٦٨٧] عَدَاهَا) ، أَيْ : فِي مَحَلٍّ لَمْ يُوجَدْ فِيهِ سَبَبٌ مِنَ الأَسْبَابِ الخَمْسَةِ المَذْكُورَةِ.

(وَهِيَ) ، أَيْ «أَلْ» العَارِضَةُ تَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ :

الأَوَّلُ : (اسْمٌ) مَوْصُولٌ بِمَعْنَى : «الَّذِي» وَ«الَّتِي» وَفُرُوعِهِمَا ، (كَـ «أَلْ») الدَّاخِلَةِ (عَلَى اسْمِ الفَاعِلِ ، وَ) اسْمِ (المَفْعُولِ) عِنْدَ الجُمْهُورِ[٦٨٨] ؛ حَيْثُ[٦٨٩] ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ «أَلْ» فِيهِمَا لَيْسَتْ بِمَنْقُوصَةٍ «الَّذِي» وَ«الَّتِي» ، بَلِ اسْمٌ مَوْضُوعٌ بِرَأْسِهِ أُلْزِمَ دُخُولَ الاِسْمِ ؛ لِكَوْنِهِ فِي صُورَةِ [٩/أ]حَرْفِ التَّعْرِيفِ، وَظَهَرَ إِعْرَابُهُ فِي ذَلِكَ الاِسْمِ، فَهُوَ اسْمٌ فِي صُورَةِ الحَرْفِ ، وَصِلَتُهُ فِعْلٌ فِي صُورَةِ الاِسْمِ[٦٩٠].

وَاسْتَدَلُّوا عَلَى كَوْنِهِ اسْمًا مَوْصُولًا : بِرُجُوعِ الضَّمِيرِ إِلَيْهِ فِي السَّعَةِ ، نَحْوُ : «الضَّارِبُ غُلَامَهُ زَيْدٌ» ، وَ«المَمْرُورُ[٦٩١] بِهِ زَيْدٌ»[٦٩٢].

لَا يُقَالُ : إِنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ إِلَى مَوْصُوفٍ مُقَدَّرٍ ، فَالتَّقْدِيرُ : «الرَّجُلُ الضَّارِبُ غُلَامَهُ زَيْدٌ»، وَ«الرَّجُلُ المَمْرُورُ[٦٩٣] بِهِ زَيْدٌ» ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ المَازِنِيُّ[٦٩٤]؛ لِأَنَّا نَقُولُ : يَلْزَمُ حِينَئِذٍ[٦٩٥]: إِعْمَالُهُمَا بِلَا اعْتِمَادٍ ظَاهِرًا عَلَى أَحَدِ الأُمُورِ الخَمْسَةِ[٦٩٦]، وَعَمَلُهُمَا بِلَا اعْتِمَادٍ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا مَذْهَبُ الأَخْفَشِ[٦٩٧] وَالكُوفِيِّينَ[٦٩٨]، لَا مَذْهَبُ المَازِنِيِّ.

وَ : رُجُوعُ الضَّمِيرِ إِلَى مَوْصُوفٍ مُقَدَّرٍ ، وَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ فِي السَّعَةِ[٦٩٩].

---

(٦٨٧) ساقط من (أ).
(٦٨٨) انظر: كتاب سيبويه ١٨١/١، والأصول لابن السراج ٢٦٥/٢، وشرح اللمع للباقولي الأصفهاني ٧٥١/٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١٧٨/١، والجنى الداني ص١٩٢، وتوضيح المقاصد ٤٣٤/١، وحاشية الصبان ٢٢٦/١.
(٦٨٩) في (أ) : (وحيث)، والمثبت الصواب.
(٦٩٠) انظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ٥٢٥/١، وشرح الكافية للرضي ١٤/٣، والتصريح ١٦٠/١، وخزانة الأدب ٤٨٢/٥.
(٦٩١) في (أ) : (والمجرور)، وهو تحريف.
(٦٩٢) انظر: التبصرة والتذكرة للصيمري ٥٢٥/١، وشرح اللمع للباقولي الأصفهاني ٧٥١/٢، وشرح الكافية للرضي ١٢/٣.
(٦٩٣) في (أ) : (والمجرور)، وهو تحريف.
(٦٩٤) هو أبو عثمان بكر بن محمد المازني البصري، كان إمامًا في العربية، متسعًا في الرواية، روى عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي زيد الأنصاري، وأخذ كتاب سيبويه عن الأخفش، دخل بغداد أيام الواثق، وله: التصريف، والديباج، وعلل النحو، وتوفي سنة ٢٤٩ هـ. [وفيات الأعيان ٢٨٣/١، وإشارة التعيين ص٦١، وبغية الوعاة ٤٦٣/١].
وانظر قوله في : شرح الكافية للرضي ١٢/٣.
(٦٩٥) محذوران.
(٦٩٦) في (أ) : (الست)، وهو تحريف.
والأمور الخمسة هي : «الموصوف ، وذو الحال ، والمبتدأ ، وحرف النفي ، وحرف الاستفهام». (شرح الكافية للرضي ١٢/٣).
(٦٩٧) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي البلخي البصري، وهو الذي ينصرف إليه لقب الأخفش عند إطلاقه، نحوي لغوي، أخذ عن سيبويه، وصحب الخليل قبل سيبويه، له: معاني القرآن ، والاشتقاق ، والعروض ، ومعاني الشعر ، والتصريف ، وغيرها، توفي سنة ٢١٥ هـ، وقيل : غير ذلك. [طبقات النحويين واللغويين ص٧٢، وبغية الوعاة ٥٩٠/١].
(٦٩٨) انظر: شرح الكافية للرضي ١٢/٣.
(٦٩٩) انظر: شرح الكافية للرضي ١٢/٣.

وَعِنْدَ صَاحِبِ (المُفَصَّلِ) : «أَنَّ (أَلْ) فِي (الَّذِي) وَ(الَّتِي) حَرْفُ تَعْرِيفٍ ، وَأَنَّ الَّتِي تُعَدُّ مِنَ المَوْصُولَاتِ هِيَ تِلْكَ (أَلْ) ؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا : (الَّذِ) بِحَذْفِ اليَاءِ تَخْفِيفًا ، ثُمَّ : (الَّذْ) بِحَذْفِ الحَرَكَةِ ، ثُمَّ حَذَفُوهُ [رَأْسًا][٧٠٠]، وَاجْتَزَءُوا[٧٠١] عَنْهُ بِالحَرْفِ وَهُوَ (أَلْ) ، وَقَدْ فَعَلُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي (الَّتِي) »[٧٠٢].

وَعِنْدَ المَازِنِيِّ[٧٠٣] وَالأَخْفَشِ[٧٠٤]: حَرْفُ تَعْرِيفٍ كَمَا فِي «الرَّجُلِ»[٧٠٥].

قَالَ نَجْمُ الأَئِمَّةِ[٧٠٦] وَغَيْرُهُ[٧٠٧]: إِنَّمَا تَكُونُ (أَلِ) الدَّاخِلَةُ عَلَى اسْمِ الفَاعِلِ وَاسْمِ المَفْعُولِ اسْمًا مَوْصُولًا (إِذَا لَمْ تَكُنْ لِلْعَهْدِ) الخَارِجِيِّ ، وَإِلَّا - كَمَا فِي قَوْلِكَ : (جَاءَنِي ضَارِبٌ وَمَضْرُوبٌ) ، وَ(أَكْرَمْتُ الضَّارِبَ وَالمَضْرُوبَ) - فَلَا خِلَافَ فِي حَرْفِيَّتِهَا.

(وَ) قَالُوا[٧٠٨]: (لَا) يَكُونُ اسْمُ الفَاعِلِ وَاسْمُ المَفْعُولِ (بِمَعْنَى : الثُّبُوتِ) ، نَحْوُ : «المُؤْمِنِ» وَ«الكَافِرِ»، بَلْ يَكُونُ بِمَعْنَى : الحُدُوثِ ، وَإِلَّا لَكَانَ كَالصِّفَةِ المُشَبَّهَةِ ، وَالأَلِفُ وَاللَّامُ فِيهَا حَرْفُ التَّعْرِيفِ اتِّفَاقًا ؛ لِأَنَّهَا بِمَعْنَى : الثُّبُوتِ ، فَلَا تُؤَوَّلُ بِفِعْلٍ.

وَلِهَذَا كَانَتْ «أَلْ» فِي اسْمِ التَّفْضِيلِ حَرْفَ تَعْرِيفٍ بِلَا خِلَافٍ ، كَذَا قَالَهُ ابْنُ هِشَامٍ[٧٠٩].

وَقَالَ نَجْمُ الأَئِمَّةِ : «لَا تَكُونُ فِيهِ إِلَّا لِلْعَهْدِ الخَارِجِيِّ»[٧١٠].

وَكَلَامُ صَاحِبِ «الكَشَّافِ» وَ«المِفْتَاحِ» يُفْصِحُ عَنْ ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ[٧١١].

(وَ) الثَّانِي : (حَرْفٌ) ، وَهُوَ (يَقَعُ) وُقُوعًا (كَثِيرًا فِي الفَصِيحِ[٧١٢] سَمَاعًا) ، أَيْ : مِنْ جِهَةِ السَّمَاعِ، لَا مِنْ جِهَةِ القِيَاسِ ، فَلَا يُقَالُ فِي نَحْوِ : «مُحَمَّدٍ» وَ«أَحْمَدَ»[٧١٣]: «المُحَمَّدُ» وَ«الأَحْمَدُ»[٧١٤]، (كَمَا فِي) «أَلِ» الدَّاخِلَةِ عَلَى (عَلَمٍ

---

(٧٠٠) ساقط من (أ)، وهو من (المفصل ص١٨٣).
(٧٠١) في (أ) : (واحترفوا)، وهو تحريف.
(٧٠٢) المفصل للزمخشري ص١٨٣.
(٧٠٣) انظر: البديع ج٢/م٢٤٣/١، وشفاء العليل ٢٢٨/١.
(٧٠٤) انظر: شرح اللمع للباقولي الأصفهاني ٧٥٢/٢، وأوضح المسالك ١٥٩/١.
(٧٠٥) وهذا هو اختيار الشلوبين في (التوطئة ص١٦٩)، وابن الحاجب في (الإيضاح ٤٦٢/١).
(٧٠٦) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٧١/١، وشرح المغني للدماميني ص٢٧٦، والمنصف للشُّمُنِّي ١٠٤/١.
(٧٠٧) انظر: ضرائر الشعر لابن عصفور ص٢٨٨، وشرح المغني للدماميني ص٢٧٦.
(٧٠٨) انظر: توضيح المقاصد ٨٧٥/٢، والمنصف للشُّمُنِّي ١٠٤/١، والهمع ٣٣١/١- ٣٣٢، وحاشية الصبان على شرح الأشموني ٢٣٨/١.
(٧٠٩) انظر: مغني اللبيب ص٧١، وشرح المغني للدماميني ص٢٧٧، والمنصف للشُّمُنِّي ١٠٤/١.
(٧١٠) انظر: شرح الكافية للرضي ٤٥٣/٣، ونصه : «لا يجوز أن تكون اللام في أفعل التفضيل في موضعٍ من المواضع إلا للعهد؛ لئلا يعرى عن ذكر المفضل عليه رأسًا».
(٧١١) هذا نص التفتازاني في (المطول ص٨٣)، ونقله الشُّمُنِّي في (المنصف ١٠٤/١).
(٧١٢) في (أ) : (السعة)، وهو تحريف، والمثبت من مختصره قبل.
(٧١٣) في (أ) : (أو أحمد).
(٧١٤) في (أ) : (والأحمد والأحد).

مَنْقُولٍ) لَا مُرْتَجَلٍ (مِنْ مُجَرَّدٍ) عَنْ «أَلْ» ، فَإِنَّهُ إِذَا نُقِلَ مِنْ غَيْرِ المُجَرَّدِ كَـ «النَّصْرِ» فَإِنَّهَا لَازِمَةٌ[٧١٥].

وَاحْتُرِزَ بِقَوْلِهِ[٧١٦]: (صَالِحٍ لَهَا) - أَيْ : لِـ «أَلْ» - عَنْ مَنْقُولٍ مِنْ فِعْلٍ كَـ «يَزِيدَ» وَ«يَشْكُرَ» ؛ فَإِنَّهُ لَا يَصْلُحُ لَهَا إِلَّا فِي الضَّرُورَةِ ، كَقَوْلِهِ :

٣- يَقُولُ الخَنَا وَأَبْغَضُ[٧١٧] الْعُجْمِ نَاطِقًا إِلَى رَبِّنَا[٧١٨] صَوْتُ الحِمَارِ الْيُجَدَّعُ[٧١٩]

خِلَافًا لِلْأَخْفَشِ وَابْنِ مَالِكٍ[٧٢٠]؛ فَإِنَّهُمَا أَجَازَا دُخُولَ «أَلْ» فِي السَّعَةِ عَلَى المُضَارِعِ ، وَلَمْ يَقْتَصِرَا عَلَى الشِّعْرِ، وَبَنَى ابْنُ مَالِكٍ[٧٢١] ذَلِكَ عَلَى أَنَّ الضَّرُورَةَ : مَا لَا مَنْدُوحَةَ لِلشَّاعِرِ عَنْهُ[٧٢٢]، وَلِلشَّاعِرِ هُنَا مَنْدُوحَةٌ ، بِأَنْ يُقَالَ : «صَوْتُ حِمَارٍ مُجَدَّعٍ».

قَالَ الدَّمَامِينِيُّ[٧٢٣]: « وَهَذَا يُفْضِي[٧٢٤] إِلَى عَدَمِ تَحَقُّقِ الضَّرُورَةِ دَائِمًا أَوْ غَالِبًا ؛ لِأَنَّ الشُّعَرَاءَ قَادِرُونَ عَلَى تَغْيِيرِ التَّرَاكِيبِ ، وَالإِتْيَانِ بِالأَسَالِيبِ ، وَالمُخْتَارُ فِي تَفْسِيرِ الضَّرُورَةِ عِنْدَهُمْ : مَا لَمْ يَرِدِ [ارْتِكَابُهُ إِلَّا][٧٢٥] فِي الشِّعْرِ ، وَذَلِكَ أَعَمُّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِلشَّاعِرِ عَنْهُ مَنْدُوحَةٌ ، أَوْ لَا»[٧٢٦].

---

(٧١٥) انظر: شرح الكافية للرضي ٣٦٨/١، ومغني اللبيب ص٧٤، وشرح المغني للدماميني ص٢٩٣، والتصريح ١٨٦/١.

(٧١٦) في (أ) : (به)، والمثبت الصواب.

(٧١٧) في (أ) : (الخن والغض)، وهو تحريف.

(٧١٨) في (أ) : (ابنا)، وهو تحريف.

(٧١٩) البيت من (الطويل) ، قاله ذو الخَرق الطُّهَوِيّ ، وهو منسوبٌ إليه في : نوادر أبي زيد ص٢٧٦، والصحاح [جدع] ١١٩٤/٤، وضرائر الشعر ص٢٨٩، ولسان العرب [جدع] ٥٦٧/١، وخزانة الأدب ٣١/١- ٤٨٢/٥، وتاج العروس [جدع] ٤١٨/٢٠، وبغير نسبة في : اللامات للزجاجي ص٥٣، وسر الصناعة ٣٦٨/١، وشرح الكافية للرضي ٤٤/١- ١٥/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١، وشرح الكافية الشافية ٢٩٩/١، والهمع ٣٣٢/١.
و«الخَنَا» : اللفظ القبيح ، و«يُجَدَّعُ» : من قولك : «جَدَعْتُهُ» ، أي : سَجنته وحبسته ؛ وذلك أنَّ الحمارَ إذا حُبِسَ كثر تصويته ، وعلا نهقه.
والشاهد فيه قوله : (اليُجَدَّعُ) ؛ حيث جاءت صلة (أَلْ) فعلًا مضارعًا ؛ لمشابهته اسم المفعول ؛ فلما احتاج الشاعر إلى رفع القافية قلب الاسم فعلًا، وهو شاذ خاصٌّ بالشعر ، خلافًا للأخفش وابن مالك.

(٧٢٠) وفاقًا لبعض الكوفيين (الجنى الداني ص٢٠٣)، وانظر: الصحاح [جدع] ١١٩٤/٣، وشرح التسهيل لابن مالك ٢٠١/١- ٢٠٢، ومغني اللبيب ص٧٢، وشرح المغني للدماميني ص٢٧٩، وخزانة الأدب ٣١/١، وتاج العروس [جدع] ٤١٨/٢٠.

(٧٢١) انظر: شرح التسهيل ٢٠٢/١، وشرح الكافية الشافية ٣٠٠/١.

(٧٢٢) وهو ظاهر مذهب سيبويه. (انظر: الكتاب ٨٥/١- ٥٣٥/٣، وشرح الكافية الشافية ٣٠٠/١).

(٧٢٣) هو بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني المخزومي القرشي ، عالم بالشريعة وفنون الأدب ، وتصدر لإقراء العربية بالأزهر ، ولي قضاء المالكية بمصر، ثم رحل إلى اليمن ، ومنها إلى الهند، له : شرح على مغني اللبيب ، وشرح على صحيح البخاري ، وشرح على التسهيل ، توفي سنة ٨٢٧هـ. [الأعلام ٥٧/٦، ومعجم المؤلفين ١١٥/٩] .

(٧٢٤) في (أ) : (يقتضي) ، وهو تحريف.

(٧٢٥) ساقط من (أ)، وهو من (شرح المغني للدماميني ص٢٨٠).

(٧٢٦) شرح المغني للدماميني ص٢٨٠.

وَاحْتُرِزَ بِـ (مَلْمُوحٍ[٧٢٧] أَصْلُهُ) عَنْ غَيْرِهِ ، وَالمُرَادُ بِالأَصْلِ : المَنْقُولُ عَنْهُ ، سَوَاءٌ كَانَ مَصْدَرًا ، أَوِ اسْمَ عَيْنٍ، أَوْ غَيْرَهُمَا ، كَـ «ضَحَّاكٍ» ، وَ«حَارِثٍ» ، وَ«عَبَّاسٍ» [٩/ب]، فَإِنَّهُ يَجُوزُ : «الضَّحَّاكُ»، وَ«الحَارِثُ» ، وَ«العَبَّاسُ»[٧٢٨].

(وَ) يَقَعُ قَلِيلًا - (فِي) غَيْرِ ذَلِكَ - العَلَمُ لِـ (الضَّرُورَةِ)[٧٢٩] فِي الشِّعْرِ ، وَقَدْ مَرَّ تَفْسِيرُهَا ، يَقُولُ ابْنُ مَيَّادَةَ[٧٣٠]:

٤- رَأَيْتُ الْوَلِيدَ بْنَ الْيَزِيدِ[٧٣١] مُبَارَكًا شَدِيدًا بِأَعْبَاءِ[٧٣٢] الخِلَافَةِ كَاهِلُهْ[٧٣٣]

فَإِنَّ «اليَزِيدَ» فِي أَصْلِهِ فِعْلٌ مُضَارِعٌ ، ثُمَّ نُقِلَ وَجُعِلَ عَلَمًا لِـ «يَزِيدَ بْنِ[٧٣٤] عَبْدِ المَلِكِ بْنِ[٧٣٥] مَرْوَانَ»[٧٣٦]، فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ الأَلِفُ وَاللَّامُ لِضَرُورَةِ الشِّعْرِ ، وَأَمَّا الدَّاخِلَةُ عَلَى «الوَلِيدِ» فَلِلَمْحِ الأَصْلِ.

(وَ) يَقَعُ (فِي الشُّذُوذِ) فِي النَّثْرِ[٧٣٧] ، كَمَا فِي قَوْلِهِمْ : «ادْخُلُوا الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ» ، وَ«جَاءُوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ» ؛ فَإِنَّ الحَالَ وَاجِبَةُ التَّنْكِيرِ ، كَذَا قَالَهُ ابْنُ هِشَامٍ[٧٣٨].

وَقَالَ نَجْمُ الْأَئِمَّةِ : «وَقَدْ تُزَادُ اللَّامُ فِي العَلَمِ ، وَفِي الحَالِ نَحْو: (الجَمَّاءَ الغَفِيرَ) ، وَفِي التَّمْيِيزِ نَحْو: (الْأَحَدَ[٧٣٩] عَشَرَ الدِّرْهَمَ) عَلَى قُبْحٍ ، وَيَكُونُ عِوَضًا عَنِ الضَّمِيرِ ، نَحْوُ : (مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الوَجْهِ)[٧٤٠] عِنْدَ الكُوفِيِّينَ[٧٤١]، وَعِنْدَ البَصْرِيِّينَ : لَا يُعَوَّضُ مِنْهُ فِي

---

(٧٢٧) في (أ) : (كحملوح) ، والمثبت الصواب ، وهو من مختصره قبل.
(٧٢٨) انظر: مغني اللبيب ص٧٤، وشرح المغني للدماميني ص٢٩٣.
(٧٢٩) في (أ) : (ضرورة) ، والمثبت الصواب ، وهو من مختصره قبل.
(٧٣٠) هو الرماح بن أبرد بن ثوبان الذبياني الغطفاني المضري، المعروف بابن ميَّادة (وهي أمُّهُ ، وكانت أمَ ولد)؛ شاعر رقيق هَجَّاء، من مخضرمي الأموية والعباسية، وفي العلماء من يرى أنه أشعر الغطفانيين في الجاهلية والإسلام، وأنه كان خيرًا لقومه من النابغة، مدح من الأمويين : الوليد بن يزيد ، وعبد الواحد بن سليمان، ومن الهاشميين : المنصور، وجعفر بن سليمان، وكان مقامه بنجد، يَفِدُ على الخلفاء والأمراء ويعود، توفي سنة ١٤٩هـ. [الوافي بالوفيات ٩٦/١٤، والأعلام ٣١/٣].
(٧٣١) في (أ) : (ابن يزيد) ، والمثبت الصواب.
(٧٣٢) في (أ) : (سديدًا باعتبار)، وهو تحريف.
(٧٣٣) البيت من (الطويل) ، لابن ميَّادة ، وهو في (ديوانه ص١٩٢)، ويروى فيه : «بِأَحْنَاءِ الْخِلَافَةِ» جمع «حِنْو»، وحِنْوُ كلِّ شيءٍ : اعوجاجه، وقد نسبه الزمخشري في (الفائق ٢٨٨/٣) إلى الأخطل ، وليس في ديوانه، والبيت منسوبٌ إلى ابن ميَّادة في : خزانة الأدب ٢٢٦/٢، وشرح شواهد الشافية ص١٢، وبغير نسبة في : شرح المفصل لابن يعيش ٤٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك ٤١/١، وشرح الكافية للرضي ٣٦٩/١- ٢٥٧/٣، وشرح الشافية للرضي ٣٦/١، ومغني اللبيب ص٧٥، والتصريح ٨٤/١- ١٨٦.
والشاهد فيه قوله : «الوليد ، اليزيد» ؛ حيث أدخل الشاعر الألف واللام على «الوليد» للمح الأصل ، وفي «اليزيد» لضرورة الشعر ، وقد سهَّل ضرورة دخول «أل» على «اليزيد» تقدم ذكر «الوليد».
(٧٣٤) في (أ) : (ابن) ، والمثبت الصواب.
(٧٣٥) في (أ) : (ابن) ، والمثبت الصواب.
(٧٣٦) من ملوك الدولة الأموية في الشام ، ولد في دمشق، وولي الخلافة بعد وفاة عمر بن عبد العزيز سنة ١٠١ هـ بعهد من أخيه سليمان بن عبد الملك ، وكانت في أيامه غزوات أعظمها حرب الجراح الحكمي مع الترك وانتصاره عليهم ، وخرج عليه يزيد بن المهلب بالبصرة، فوجَّه إليه أخاه مسلمة فقتله، توفي سنة ١٠٥هـ. [الوافي بالوفيات ٢٩/٢٨، والأعلام ١٨٥/٨].
(٧٣٧) في (أ) : (النشر) ، وهو تحريف.
(٧٣٨) انظر: مغني اللبيب ص٧٦، وهو ما قاله ابن مالك في (شرح عمدة الحافظ ١٥٢/١).
(٧٣٩) في (أ) : (أحد) ، والمثبت الصواب ، وهو من (شرح الكافية للرضي ٢٤٢/٣).
(٧٤٠) أي : برجلٍ حسنٍ وجهه.
(٧٤١) انظر: إعراب القرآن للنحاس ١٤٧/٥، والجنى الداني ص١٩٩، ومغني اللبيب ص٦٥٢، وائتلاف النصرة ص١٥٧، وحاشية الصبان ٢٨٦/١.

كُلِّ مَوْضِعٍ شُرِطَ فِيهِ الضَّمِيرُ ، كَالصِّلَةِ، وَالصِّفَةِ إِذَا كَانَتْ جُمْلَةً ، وَالخَبَرِ المُشْتَقِّ[٧٤٢]، وَيَجُوزُ فِي غَيْرِهِ ، كَقَوْلِهِ :

٥- لِحَافِي لِحَافُ الضَّيْفِ[٧٤٣]، وَالبُرْدُ بُرْدُهُ ... ...[٧٤٤]

وَقَالَ الكُوفِيُّونَ[٧٤٥]: قَدْ يَكُونُ اللَّامُ لِلتَّعْظِيمِ كَمَا فِي[٧٤٦] (الله) ، وَفِي الْأَعْلَامِ ، وَلَا يَعْرِفُهَا البَصْرِيُّونَ»[٧٤٧].

(الخَاتِمَةُ)[٧٤٨]، وَهِيَ فِي الأَصْلِ صِفَةٌ ، ثُمَّ جُعِلَتِ اسْمًا لِآخِرِ الشَّيْءِ[٧٤٩]، كَـ «الفَاتِحَةِ»، إِلَّا أَنَّهَا جُعِلَتِ اسْمًا لِأَوَّلِهِ[٧٥٠].

فَالتَّاءُ فِيهِمَا[٧٥١] إِمَّا لِتَأْنِيثِ المَوْصُوفِ ، أَوْ لِلنَّقْلِ مِنَ الوَصْفِيَّةِ إِلَى الِاسْمِيَّةِ دُونَ[٧٥٢] المُبَالَغَةِ كَمَا فِي «عَلَّامَةٍ»؛ لِنُدْرَتِهَا فِي غَيْرِ صِفَتِهَا[٧٥٣].

وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بِمَعْنَى : «ذَاتِ خَتْمٍ» وَ«ذَاتِ فَتْحٍ» ، بِمَعْنَى : «مَخْتُومَةٍ» وَ«مَفْتُوحَةٍ» ، كَمَا قِيلَ[٧٥٤] فِي «رَاضِيَةٍ» فِي : ﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾[٧٥٥]: بِمَعْنَى : «ذَاتِ رِضًا» ، حَتَّى يَكُونَ بِمَعْنَى: «مَرْضِيَّةٍ» ، لَكِنَّهُ قَوْلُ البَعْضِ.

وَقِيلَ[٧٥٦]: هِيَ فِي الأَصْلِ مَصْدَرٌ بِمَعْنَى : «الخَتْمِ» ، كَـ «الفَاتِحَةِ» بِمَعْنَى : «الفَتْحِ» ، ثُمَّ أُطْلِقَتْ[٧٥٧] عَلَى آخِرِ الشَّيْءِ ، كَمَا أُطْلِقَتْ[٧٥٨] عَلَى أَوَّلِ الشَّيْءِ ؛ تَسْمِيَةً لِلْمَفْعُولِ بِالمَصْدَرِ.

---

(٧٤٢) في (أ) : (المشتاق) ، والمثبت الصواب ، وهو من (شرح الكافية للرضي ٢٤٢/٣).
(٧٤٣) في (أ) : (طافي طافي الصيف) ، وهو تحريف.
(٧٤٤) شطر بيت من (الطويل) ، وعجزه : (وَلَمْ يُلْهِنِي عَنْهُ غَزَالٌ مُقَنَّعُ).
وهو لمسكين الدارمي في (ديوانه ص٦٩) بلفظ : (وَالْبَيْتُ بَيْتُهُ) بدل (وَالْبُرْدُ بُرْدُهُ)، وهو منسوبٌ إليه في : المثل السائر ٣٦١/١، ومنسوبٌ له ولعتبة بن بجير في : شرح ديوان الحماسة للتبريزي ٣٣٥/٢، والذخائر والعبقريات للبرقوقي ١٣٤/١، ولعتبة بن بجير في : شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٢٠٦، ولعقبة بن مسكين الدارمي في : أمالي ابن الشجري ٥٠٠/٢، والحماسة البصرية ٢٤٧/٢، وبغير نسبة في : البيان والتبيين ٣٣/١، وعيون الأخبار ٢٦٣/٣، وشرح الكافية للرضي ٢٢٨/٢، ٣٩٠-٢٤٢/٣، ٤٤١، ولسان العرب [بصص] ٢٩٤/١، وقد فُصِّل البغدادي القول في نسبته في (خزانة الأدب ٢٥١/٤).
والشاهد فيه قوله : «وَالْبُرْدُ بُرْدُهُ» ؛ حيث إنَّ «أل» في «البُرْد» عند الكوفيين عِوَضٌ من المضاف إليه ، والتقدير : «وَبُرْدِي بُرْدُهُ»، وهو المناسب لقوله : «لِحَافِي لِحَافُ الضَّيْفِ».
(٧٤٥) انظر: الجنى الداني ص٢٠٠.
(٧٤٦) في (أ) : (كما قال في) ، والمثبت الصواب.
(٧٤٧) شرح الكافية للرضي ٢٤٢/٣.
(٧٤٨) أي : كلمة «الخاتمة».
(٧٤٩) انظر: ديوان الأدب للفارابي ٣٦٨/١، والصحاح [ختم] ١٩٠٨/٥.
(٧٥٠) انظر: ديوان الأدب للفارابي ٣٦٤/١، وتاج العروس [فتح] ٨/٧.
(٧٥١) أي : الفاتحة ، والخاتمة.
(٧٥٢) في (أ) : (وفي) ، وهو تحريف.
(٧٥٣) انظر: الكليات ص٦٩٤.
(٧٥٤) القائل : الخليل بن أحمد. (انظر: كتاب سيبويه ٣٨٢/٣)، وابن جني في (الخصائص ١٥٣/١).
(٧٥٥) سورة الحاقة ، من الآية (٢١).
(٧٥٦) انظر: الكليات للكفوي ص٦٩٤.
(٧٥٧) أي : الخاتمة.
(٧٥٨) أي : الفاتحة.

وَرُدَّ بِأَنَّ «فَاعِلَةً» فِي المَصَادِرِ قَلِيلَةٌ[٧٥٩]، وَأَيْضًا : تَسْمِيَةُ المَفْعُولِ بِهِ خِلَافُ الظَّاهِرِ.

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ ذَكَرَ فِي الخَاتِمَةِ ثَلَاثَةَ أُمُورٍ :

الأَوَّلُ : (الأَصْلُ) ، [وَ][٧٦٠] هُوَ لُغَةً[٧٦١]: مَا يُبْتَنَى [عَلَيْهِ][٧٦٢] غَيْرُهُ.

وَاصْطِلَاحًا[٧٦٣]: الرَّاجِحُ ، يُقَالُ : الأَصْلُ الحَقِيقَةُ[٧٦٤].

وَالمُسْتَصْحَبُ ، يُقَالُ : تَعَارَضَ الأَصْلُ وَالظَّاهِرُ[٧٦٥].

وَالقَوَاعِدُ الكُلِّيَّةُ ، يُقَالُ : لَنَا الأَصْلُ ، وَهُوَ أَنَّ الأَصْلَ مُقَدَّمٌ عَلَى الظَّاهِرِ[٧٦٦].

وَالدَّلِيلُ ، يُقَالُ : الأَصْلُ فِي هَذِهِ المَسْأَلَةِ الكِتَابُ وَالسُّنَّةُ[٧٦٧].

وَالمَقِيسُ عَلَيْهِ[٧٦٨].

وَالمُرَادُ هُنَا : الرَّاجِحُ مِنْ بَيْنِ أَقْسَامِ «أَلِ» التَّعْرِيفِ[٧٦٩]، وَهُوَ («أَلِ» العَهْدِيَّةُ) الخَارِجِيَّةُ[٧٧٠]؛ إِذْ هِيَ المُتَبَادِرَةُ عِنْدَ الإِطْلَاقِ ؛ وَلِهَذَا لَمْ يُقَيِّدْ بِهَا (اتِّفَاقًا) بَيْنَ المِلَلِ ؛ وَذَلِكَ أَنَّهَا تُفِيدُ كَمَالَ التَّعْيِينِ[٧٧١] وَالتَّمْيِيزِ؛ وَلِهَذَا قَالُوا[٧٧٢]: المُعَرَّفُ بِهَا كَالْعَلَمِ[٧٧٣] الشَّخْصِيِّ.

قَالَ التَّفْتَازَانِيُّ[٧٧٤]: «إِذَا احْتُمِلَ كَوْنُ حَرْفِ التَّعْرِيفِ لِلْعَهْدِ وَلِغَيْرِهِ كَالجِنْسِ وَالعُمُومِ ، فَإِنَّا نَحْمِلُهَا عَلَى العَهْدِ ، وَلَا مَسَاغَ لِلْخُلْفِ إِلَّا عِنْدَ تَعَذُّرِ الأَصْلِ»[٧٧٥].

فَإِنْ قُلْتَ : قَدْ ذُكِرَ[٧٧٦] أَنْ «أَلْ» مُشْتَرَكَةٌ مَعْنًى عَلَى قَوْلٍ ، وَلَفْظًا عَلَى قَوْلٍ آخَرَ ، فَلَا يَكُونُ أَحَدُ الأَقْسَامِ رَاجِحًا عَلَى الآخَرِ ؛ لِأَنَّهَا مُتَسَاوِيَةٌ فِي القَدْرِ المُشْتَرَكِ ، وَفِي الوَضْعِ.

---

(٧٥٩) انظر: البحر المحيط لأبي حيان ٤٩٣/٨، والكليات للكفوي ص٦٩٤.
(٧٦٠) ساقط من (أ).
(٧٦١) انظر: المعتمد في أصول الفقه لأبي الحسين البصري ٥/١، والتعريفات للجرجاني ص٢٨، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢١٣/١، ودستور العلماء ٨٧/١.
(٧٦٢) ساقط من (أ).
(٧٦٣) أي : عند الفقهاء والأصوليين يطلق على معان.
(٧٦٤) ويقال - أيضًا - : الأصل أن يلي الفاعلُ الفعلَ ، أي : الراجح وقوع الفاعل بعد فعله بلا فصل معمول آخر. (انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢١٣/١، ودستور العلماء ٨٨/١).
(٧٦٥) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢١٣/١.
(٧٦٦) ويقال أيضًا: الواو في «قَلَ» مقلوبة بالألف ؛ للأصل ، أي : للقاعدة الكلية المذكورة في علم الصرف. (انظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٢١٣/١، ودستور العلماء ٨٨/١).
(٧٦٧) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢١٣/١، ودستور العلماء ٨٨/١.
(٧٦٨) انظر: دستور العلماء ٨٨/١.
(٧٦٩) في (أ) : (تعريف).
(٧٧٠) انظر: التلويح على التوضيح ٩٦/١.
(٧٧١) في (أ) : (التعين).
(٧٧٢) انظر: الكليات للكفوي ص٧٧٩، وشرح الأشموني على الألفية ٢٦١/١، ودستور العلماء ٢٠١/٣.
(٧٧٣) في (أ) : (بها كا العلم)، والمثبت الصواب.
(٧٧٤) في (أ) : (ابن مالك)، والمثبت الصواب.
(٧٧٥) شرح التلويح على التوضيح ٩٩/١، وانظر: تيسير التحرير لأمير بادشاه البخاري ١٩٣/١.
(٧٧٦) فيما سلف.

قُلْتُ : يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ القَدْرُ المُشْتَرَكُ(٧٧٧) مَشْهُورًا فِي ضِمْنِ بَعْضِ الأَقْسَامِ ، وَيَكُونَ بَعْضُهَا مَشْهُورًا بِحَسَبِ الاسْتِعْمَالِ مِنَ الآخَرِ ، بَلْ قَدْ يَكُونُ المَجَازُ مَشْهُورًا بِحَسَبِهِ مِنَ الحَقِيقَةِ بِحَيْثُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى قَرِينَةٍ ، وَالحَقِيقَةُ تَحْتَاجُ إِلَيْهَا.

(ثُمَّ) اخْتَلَفُوا فِي أَنَّ الأَصْلَ [١٠/أ] «أَلْ» الاسْتِغْرَاقِيَّةُ ، أَمْ(٧٧٨) «أَلِ» الذِّهْنِيَّةُ ، أَمْ(٧٧٩) «أَلِ» الحَقِيقَةُ ؟

فَقَالَ(٧٨٠) (الْأَكْثَرُونَ) مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ(٧٨١): إِنَّ الأَصْلَ («أَلْ» الاسْتِغْرَاقِيَّةُ) لَا «أَلِ» الذِّهْنِيَّةُ؛ لِأَنَّهَا لَا تُفِيدُ التَّعْيِينَ(٧٨٢) وَالتَّمْيِيزَ ، فَضْلًا عَنْ كَمَالِهِ ، بَلْ هُوَ فِي المَعْنَى نَكِرَةٌ ، وَلَا «أَلِ» الحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ الحُكْمَ عَلَى نَفْسِ المَاهِيَّةِ بِدُونِ الأَفْرَادِ قَلِيلٌ جِدًّا فِي المُحَاوَرَاتِ ، وَإِنْ كَثُرَ فِي المُعَرَّفَاتِ(٧٨٣)، فَإِذَا انْتَفَيَا تَعَيَّنَ «أَلْ» الاسْتِغْرَاقِيَّةُ.

(وَ) قَالَ (البَعْضُ) ، أَوْ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ(٧٨٤)، وَمِنْهُمْ صَاحِبُ (التَّنْقِيحِ)(٧٨٥): «إِنَّ الأَصْلَ («أَلِ») العَهْدِيَّةُ (الذِّهْنِيَّةُ) ، لَا (أَلْ) الاسْتِغْرَاقِيَّةُ».

قَالَ صَاحِبُ (التَّنْقِيحِ)(٧٨٦): «إِنَّ لَامَ التَّعْرِيفِ إِمَّا لِلْعَهْدِ الخَارِجِيِّ ، أَوِ الذِّهْنِيِّ ، وَإِمَّا لِاسْتِغْرَاقِ الجِنْسِ، وَإِمَّا لِتَعْرِيفِ الطَّبِيعَةِ ، لَكِنَّ العَهْدَ هُوَ الأَصْلُ ، ثُمَّ الاسْتِغْرَاقُ ، ثُمَّ تَعْرِيفُ الطَّبِيعَةِ ؛ لِأَنَّ اللَّفْظَ الَّذِي يُدْخِلُونَ عَلَيْهِ اللَّامَ دَالٌّ عَلَى المَاهِيَّةِ بِدُونِ اللَّامِ ، فَحَمْلُ اللَّامِ عَلَى الفَائِدَةِ الجَدِيدَةِ أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى تَعْرِيفِ الطَّبِيعَةِ ، وَالفَائِدَةُ الجَدِيدَةُ إِمَّا تَعْرِيفُ العَهْدِ ، أَوِ اسْتِغْرَاقُ الجِنْسِ ، وَتَعْرِيفُ العَهْدِ أَوْلَى مِنَ الاسْتِغْرَاقِ ؛ لِأَنَّهُ إِذَا ذُكِرَ بَعْضُ أَفْرَادِ الجِنْسِ خَارِجًا أَوْ ذِهْنًا فَحَمْلُ اللَّامِ عَلَى ذَلِكَ البَعْضِ(٧٨٧) أَوْلَى مِنْ حَمْلِهِ عَلَى جَمِيعِ الأَفْرَادِ ؛ لِأَنَّ البَعْضَ مُتَيَقَّنٌ، وَالكُلُّ مُحْتَمَلٌ». انْتَهَى.

وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ التَّرْجِيحُ بِلَا مُرَجِّحٍ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُرَدْ بِهِ بَعْضٌ مُعَيَّنٌ ، بَلْ بَعْضٌ مَا.

نَعَمْ ، يَتَّجِهُ عَلَيْهِ أَنَّ هَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ مَعْنَى المُعَرَّفِ بِالعَهْدِ الذِّهْنِيِّ هُوَ البَعْضَ لَا بِشَرْطِ شَيْءٍ ، فَيَكُونُ صَادِقًا عِنْدَ تَحَقُّقِ الحُكْمِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الجَمِيعِ - أَيْضًا - لَا البَعْضِ بِشَرْطِ شَيْءٍ.

---

(٧٧٧) أي : فيه.
(٧٧٨) القياس : «أو».
(٧٧٩) القياس : «أو».
(٧٨٠) في (أ) : (وقال).
(٧٨١) انظر: غاية الوصول في شرح لب الأصول ص٧٥، ومجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية للقحطاني ص١٠٤.
(٧٨٢) في (أ) : (التعين).
(٧٨٣) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٢٠/٤، والتلويح على التوضيح ٩٦/١.
(٧٨٤) انظر: البحر المحيط للزركشي ١٢٠/٤، ٢٩٠، والتلويح على التوضيح ١٠٥/١، والتقرير والتحبير لابن الموقت ٢٠٠/١.
(٧٨٥) الحقُّ أنه المحبوبي صاحب (التوضيح في حل غوامض التنقيح) ، انظره : ٩٥/١.
(٧٨٦) الحقُّ أنه المحبوبي صاحب (التوضيح في حل غوامض التنقيح) ، انظره : ٩٥/١- ٩٦.
(٧٨٧) أي : المذكور.

(وَ) قَالَتِ (المُعْتَزِلَةُ) : إِنَّ الأَصْلَ بَعْدَ «أَلِ» العَهْدِيَّةِ الخَارِجِيَّةِ («أَلِ» الحَقِيقَةِ ؛ لِأَنَّهَا هِيَ مَدْلُولَةُ «أَلْ» ، وَالاسْتِغْرَاقُ وَالعَهْدُ الذِّهْنِيُّ مِنْ مُوجِبِهِ القَرَائِنُ ، وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى.

ومَنْ هُنَا ظَهَرَ سِرُّ حَمْلِ أَهْلِ الاعْتِزَالِ الأَلِفَ وَاللَّامَ فِي ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[٧٨٨] عَلَى الحَقِيقَةِ ، وَحَمْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالجَمَاعَةِ فِيهِ عَلَى الاسْتِغْرَاقِ[٧٨٩].

وَأَمَّا مَا اشْتَهَرَ أَنَّ الحَمْلَ بِنَاءً عَلَى القَاعِدَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا[٧٩٠]: لَا مُؤَثِّرَ فِي الوُجُودِ إِلَّا اللهُ - تَعَالَى -، وَالثَّانِيَةُ[٧٩١]: أَنَّ العِبَادَ هُمْ[٧٩٢] خَالِقُونَ لِأَفْعَالِهِمْ فَفَاسِدٌ ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اخْتِصَاصَ الجِنْسِ يَسْتَلْزِمُ اخْتِصَاصَ الاسْتِغْرَاقِ ، وَبِالعَكْسِ.

وَقَدْ قَالَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ : «وَقَدْ دَلَّ بِلَامِي التَّعْرِيفِ وَالتَّخْصِيصِ فِي ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[٧٩٣] عَلَى اخْتِصَاصِ الجِنْسِ المُسْتَلْزِمِ لِاخْتِصَاصِ المَحَامِدِ كُلِّهَا تَحْقِيقًا عَلَى قَاعِدَةِ[٧٩٤] أَهْلِ الحَقِّ»[٧٩٥].

مَعَ أَنَّ البَيْضَاوِيَّ[٧٩٦] - مَعَ صَلَابَتِهِ فِي رَدِّ مَذْهَبِ الاعْتِزَالِ - حَمَلَ اللَّامَ فِي (الحَمْدِ) عَلَى الجِنْسِ.

(وَ) الأَمْرُ الثَّانِي : أَنَّ (الإِضَافَةَ) – أَيْ : إِضَافَةَ النَّكِرَةِ إِلَى المَعْرِفَةِ إِضَافَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ – (كَـ«أَلْ») فِي إِفَادَةِ التَّعْرِيفِ ، وَفِي التَّقْسِيمِ إِلَى الأَقْسَامِ ، وَفِي الأَصَالَةِ مُرَتَّبًا.

وَمَعْنَى الإِضَافَةِ : اخْتِصَاصُ المُضَافِ بِالمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَ المُضَافُ مُشْتَقًّا أَوْ[٧٩٧] مَا فِي مَعْنَاهُ كَانَ ذَلِكَ الاخْتِصَاصُ بِاعْتِبَارِ مَعْنًى فِيهِ كَـ «ضَارِبِ زَيْدٍ» ، وَ«أُصُولِ الفِقْهِ» ، وَإِلَّا لَكَانَ بِاعْتِبَارِ أَمْرٍ خَارِجٍ عَنْهُ ، لَازِمٍ لَهُ ، كَـ «عِلْمِ زَيْدٍ» ، وَ«دَارِ عَمْرٍو»[٧٩٨].

---

(٧٨٨) وردت في واحد وعشرين موضعًا من القرآن الكريم ، أولها في سورة الفاتحة ، من الآية (٢)، وآخرها في سورة غافر، من الآية (٦٥).

(٧٨٩) انظر: الكشاف للزمخشري ١/٩- ١٠، وتحفة الأقران للرعيني ص٦٩- ٧٠، والبحر المحيط للزركشي ٤/١٤٢.

(٧٩٠) في (أ) : (أحدهما)، والمثبت الصواب.

(٧٩١) في (أ) : (والثاني)، والمثبت الصواب.

(٧٩٢) في (أ) : (قد)، والمثبت الصواب.

(٧٩٣) وردت في واحد وعشرين موضعًا من القرآن الكريم ، أولها في سورة الفاتحة ، من الآية (٢)، وآخرها في سورة غافر، من الآية (٦٥).

(٧٩٤) في (أ) : (قاعد)، والمثبت الصواب.

(٧٩٥) حاشية السيد الشريف على المطول ص٣٤.

(٧٩٦) هو القاضي أبو الخير ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي ، كان إمامًا مبرزًا صالحًا متعبدًا زاهدًا ، له : أنوار التنزيل وأسرار التأويل في التفسير وهو مختصر الكشاف ، والمصباح في أصول الدين ، والمنهاج في أصول الفقه ، وغيرها ، توفي سنة ٦٨٥هـ. [طبقات الشافعية الكبرى ٨/٢٥٧، وبغية الوعاة ٢/٥٠] .
وانظر قوله في : تفسيره (أنوار التنزيل) ١/٢٧.

(٧٩٧) في (أ) : (و).

(٧٩٨) انظر: الإبهاج في شرح المنهاج للسبكي ١/٢١، وإرشاد الفحول للشوكاني ١/١٨، وكشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ٢/٣٧.

وَقَالَ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ : «إِنَّ الإِضَافَةَ إِلَى المَعْرِفَةِ إِشَارَةٌ إِلَى حُضُورِ المُضَافِ فِي ذِهْنِ السَّامِعِ ، كَمَا أَنَّ اللَّامَ إِشَارَةٌ إِلَى حُضُورِ مَا عُرِّفَ بِهَا فِيهِ ، فَكَمَا يُقْصَدُ[٧٩٩] بِالمُعَرَّفِ بِاللَّامِ تَارَةً فَرْدٌ مَخْصُوصٌ أَوْ أَفْرَادٌ مَخْصُوصَةٌ ، وَتَارَةً الجِنْسُ ، إِمَّا مِنْ حَيْثُ [١٠/ب] هُوَ هُوَ ، وَإِمَّا مِنْ حَيْثُ وُجُودُهَا ، إِمَّا فِي ضِمْنِ جَمِيعِ أَفْرَادِهَا ، أَوْ بَعْضِهَا ، كَذَلِكَ يُقْصَدُ فِي المُضَافِ[٨٠٠] إِلَى المَعْرِفَةِ تَارَةً فَرْدٌ مَخْصُوصٌ أَوْ أَفْرَادٌ مَخْصُوصَةٌ كَذَلِكَ ، كَقَوْلِكَ : (غُلَامُ زَيْدٍ) ، أَوْ (غِلْمَانُهُ) ؛ إِشَارَةً إِلَى وَاحِدٍ مُعَيَّنٍ ، أَوْ جَمَاعَةٍ مُعَيَّنَةٍ ، فَيَكُونُ المُضَافُ حِينَئِذٍ مَعْهُودًا خَارِجِيًّا ، وَيُقْصَدُ بِهِ تَارَةً الجِنْسُ ، ، إِمَّا مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ ، كَقَوْلِكَ : (مَاءُ الهِنْدَبَاءِ[٨٠١] أَنْفَعُ مِنْ مَاءِ الوَرْدِ) ، وَإِمَّا مِنْ حَيْثُ وُجُودِهَا فِي ضِمْنِ جَمِيعِ أَفْرَادِهَا ، مُفْرَدًا كَانَ المُضَافُ أَوْ جَمْعًا ، كَقَوْلِكَ: (ضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا) ، وَ(عَبِيدِي أَحْرَارٌ) ، أَوْ فِي ضِمْنِ بَعْضِهَا ، كَقَوْلِكَ : (غُلَامُ زَيْدٍ) إِذَا لَمْ تُشِرْ بِهِ إِلَى وَاحِدٍ بِعَيْنِهِ ، وَيَكُونُ المُضَافُ حِينَئِذٍ مَعْهُودًا ذِهْنِيًّا ، فَالأَقْسَامُ الأَرْبَعَةُ[٨٠٢] جَارِيَةٌ فِي المُضَافِ إِلَى المَعْرِفَةِ عَلَى [نَحْوِ][٨٠٣] جَرَيَانِهَا فِي المُعَرَّفِ بِاللَّامِ وَالمَوْصُولِ»[٨٠٤].

(وَ) الأَمْرُ الثَّالِثُ : (المَوْصُولُ) كَـ «الَّذِي» وَ«الَّتِي» وَفُرُوعِهِمَا (مِثْلُهَا ، أَيْ : مِثْلُ «أَلْ» فِي إِفَادَةِ التَّعْرِيفِ، [وَ] فِي التَّقْسِيمِ إِلَى الأَقْسَامِ ، وَفِي الأَصَالَةِ مُرَتَّبًا ، سَوَاءٌ جُعِلَ تَعْرِيفُهُ بِـ «أَلْ» كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ شِرْذِمَةٌ[٨٠٥]، أَوْ لَا كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ المُحَقِّقُونَ[٨٠٦]، كَذَا قَالَهُ السَّيِّدُ الشَّرِيفُ[٨٠٧]، كَقَوْلِهِ ـ تَعَالَى : ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾[٨٠٨]، فَإِنَّ التَّعْرِيفَ فِي « ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ » يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَهْدِ، بِأَنْ يُرَادَ بِهِمْ نَاسٌ بِأَعْيَانِهِمْ كَأَبِي لَهَبٍ، وَأَبِي جَهْلٍ ، وَالوَلِيدِ بْنِ مُغِيرَةَ ، وَأَحْبَارِ اليَهُودِ ؛ لِأَنَّ[٨٠٩] هَؤُلَاءِ أَعْلَامُ الكَفَرَةِ

---

(٧٩٩) في (أ) : (يصدق)، وهو تحريف.
(٨٠٠) في (أ) : (بالمضاف)، والمثبت الصواب.
(٨٠١) وهو بقل زراعي حولي ومحول من الفصيلة المركبة يطبخ ورقه أو يجعل (سَلَطة). (المعجم الوسيط ٩٩٧/٢).
(٨٠٢) يعني : العهد الخارجي ، وتعريف الجنس ، والاستغراق ، والعهد الذهني.
(٨٠٣) ساقط من (أ).
(٨٠٤) حاشية السيد الشريف على المطول ص٢١١- ٢١٢.
(٨٠٥) وهو مذهب الأخفش ؛ مستدلًا لذلك بأن التعريف لم يثبت إلا بالألف واللام أو بالإضافة ، ولم يثبت بغير هذين الشيئين. (انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١٣٥/٢، والهمع ٢٢٠/١).
(٨٠٦) كالمبرد في (المقتضب ١٩٧/٣) ؛ حيث يقول : «اعلم أن الصلة موضحة للاسم ؛ فلذلك كانت في هذه الأسماء المبهمة، وما شاكلها في المعنى؛ ألا ترى أنك لو قلت : (جاءني الذي)، أو (مررت بالذي) لم يدلك ذلك على شيء حتى تقول: (مررت بالذي قام)، أو (مررت بالذي من حاله كذا وكذا) ، أو (بالذي أبوه منطلق) ، فإذا قلت هذا وما أشبهه وضعت اليد عليه»، وهو ـ أيضًا ـ مذهب الفارسي كما في (شرح الجمل لابن عصفور ١٣٥/٢، والهمع ٢٢٠/١)، واختاره الدماميني في (شرح المغني ص٢٩٠)، وصححه السيوطيُّ في (الأشباه والنظائر ٩٤/٢، والهمع ٢١٩/١).
(٨٠٧) انظر: حاشية السيد الشريف على الكشاف (خ) ق٦٥/أ.
(٨٠٨) سورة البقرة ، من الآية (٦).
(٨٠٩) في (أ) : (ولأن)، والمثبت الصواب.

وَالمَشْهُورُونَ بِالكُفْرِ، بِحَيْثُ يَتَبَادَرُ الذِّهْنُ إِلَيْهِمْ عِنْدَ الإِطْلَاقِ ، فَهُمْ كَالحَاضِرِينَ فِي الأَذْهَانِ ، وَلِلْجِنْسِ(٨١٠):

إِمَّا مِنْ حَيْثُ وُجُودُهُ فِي ضِمْنِ جَمِيعِ الأَفْرَادِ ، بِأَنْ يَتَنَاوَلَ المُصِرِّينَ عَلَى الكُفْرِ وَغَيْرَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الشُّمُولِ ، كَمَا فِي نَحْوِ : «أَكْرِمِ الَّذِينَ يَأْتُونَكَ إِلَّا زَيْدًا» .

وَإِمَّا مِنْ حَيْثُ وُجُودُهُ فِي ضِمْنِ بَعْضِ الأَفْرَادِ ، بِأَنْ يَتَنَاوَلَ المُصِرِّينَ عَلَيْهِ وَغَيْرَهُمْ عَلَى سَبِيلِ البَدَلِ ، وَ إِمَّا مِنْ حَيْثُ هُوَ هُوَ ، كَقَوْلِهِ ـ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «المُؤْمِنُ القَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ»(٨١١)[١١/أ].

[تَمَّ بِحَمْدِ اللهِ].

❁❁❁
❁❁
❁

(٨١٠) أي : ويجوز أن يكون للجنس.
(٨١١) الحديث من رواية أبي هريرة – رضي الله عنه – في : صحيح مسلم ٢٠٥٢/٤، وصحيح ابن حِبَّان ٢٩/١٣، وسنن ابن ماجه ١٣٩٥/٢ ٣١/١، ومسند أحمد ٣٩٥/١٤ـ ٤٢٤.

الكشافات العامَّة

١- كشاف الآيات القرآنية الكريمة.

٢- كشاف الأحاديث النبوية الشريفة.

٣- كشاف الأشعار.

٤- كشاف الأعلام والقبائل والجماعات.

٥- كشاف الأماكن والبلدان.

٦- كشاف الكتب الواردة في الشرح.

٧- مصادر البحث والتحقيق.

٨- كشاف الموضوعات .

(١) كشاف الآيات القرآنية

نص الآية	اسم السورة	رقمها	رقم الصفحة
﴿بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ﴾	الفاتحة	١	١٢٣٠
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾	الفاتحة	٢	١٣٠١
﴿ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾	البقرة	٢	١٢٦٤-١٢٦٦
﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾	البقرة	٦	١٣٠٣
﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا۟ كَمَآ ءَامَنَ ٱلنَّاسُ قَالُوٓا۟ أَنُؤْمِنُ كَمَآ ءَامَنَ ٱلسُّفَهَآءُ﴾	البقرة	١٣	١٢٥٣
﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾	البقرة	٣١	١٢٦٩
﴿أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾	البقرة	٣٣	١٢٢٩-١٢٦٨-١٢٦٩
﴿وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ﴾	آل عمران	٣٦	١٢٥٣-١٢٥٦
﴿وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾	آل عمران	١٣٤-١٤٨	١٢٦٩
﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ﴾	المائدة	٣	١٢٥٥
﴿خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾	الأنعام	١٠٢	١٢٣٢
﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾	الأعراف	٤٣	١٢٧١
﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلْفُقَرَآءِ﴾	التوبة	٦٠	١٢٦٩
﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَّارٍ عَلِيمٍ ﴿٣٧﴾ فَجُمِعَ ٱلسَّحَرَةُ﴾	الشعراء	٣٧-٣٨	١٢٥٣
﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾	الصافات	٩٦	١٢٤٩
﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا﴾	الزمر	٥٣	١٢٦٦
﴿وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾	الذاريات	٥٦	١٢٣٥
﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًۢا﴾	الجمعة	٥	١٢٦٧-١٢٧٥

نص الآية	اسم السورة	رقمها	رقم الصفحة
﴿عِيشَةٍ رَّاضِيَةٍ﴾	الحاقة	٢١	١٢٩٧
﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾	الإنسان	٢٤	١٢٥٤
﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾	العصر	١، ٢، ٣	١٢٦٢

(٢) كشاف الأحاديث النبوية

م	الحـديـث	رقم الصفحة
١-	«لَيْسَ مِنَ امْبِرِّ امْصِيَامُ فِي امْسَفَرِ»	١٢٤٢
٢-	«المُؤْمِنُ غِرٌّ كَرِيمٌ، وَالمُنَافِقُ خَبٌّ لَئِيمٌ»	١٢٦١
٣-	«المُؤْمِنُ القَوِيُّ خَيْرٌ وَأَحَبُّ إِلَى اللهِ مِنَ المُؤْمِنِ الضَّعِيفِ ، وَفِي كُلٍّ خَيْرٌ»	١٣٠٤

(٣) كشاف الأشعـــار

[وضعت هذه العلامة (*) للبيت الذي نسبه الشارح ، ووضعت الشطر الذي لم يذكره بين قوسين]

مطلع البيت	قافيته	بحره	قائله	رقمه	الصفحة
(عُ)					
يَقُولُ	اليُجَدَّعُ	الطويل	ذو الخرق الطهَوي	٣	١٢٩٤
لِحَافِي	(مُقَنَّعُ)	الطويل	مسكين الدارمي أو غيره	٥	١٢٩٦
(لُ)					
رَأَيْتُ	كَاهِلَهْ	الطويل	ابن ميادة *	٤	١٢٩٥
(مِ)					
لَا يَرْكَنَنْ	لِحِمَامِ	الكامل	قطري بن الفجاءة	٢	١٢٧٧
(نِ)					
وَلَقَدْ أَمُرُّ	لَا يَعْنِينِي	الكامل	رجل من سلول – أو شمر بن عمر الحنفي	١	١٢٧٥

(٤) كشاف الأعلام والقبائل والجماعات

- أئمة الأصول: ١٢٣٩- ١٢٤٣- ١٢٦٠- ١٢٦٩- ١٢٧٩.
- أئمة اللغة: ١٢٦٩.
- الأخفش الأوسط: ١٢٩٢.
- الأزهري (أبو منصور): ١٢٤٣.
- أهل السنة والجماعة: ١٢٩٩- ١٣٠١.
- أهل العربية: ١٢٥١- ١٢٧٨.
- أهل اللغة: ١٢٤٦.
- أهل الميزان: ١٢٥١.
- البصريون: ١٢٩٦.
- البيضاوي: ١٣٠١.
- التفتازاني (صاحب التلخيص): ١٢٣٨-١٢٤٥- ١٢٥٩- ١٢٦٨- ١٢٧٥- ١٢٩٩.
- الجامي (قدّس سرّه): ١٢٤٢.
- أبو جهل: ١٣٠٣.
- ابن الحاجب: ١٢٤٢- ١٢٨٤- ١٢٨٨.
- حمْيَر: ١٢٤١.
- الخطيب القزويني (صاحب الإيضاح): ١٢٧٩.
- الخليل: ١٢٤١.
- خويلد بن نوفل بن عمرو بن كلاب: ١٢٨٢.
- الدماميني: ١٢٩٤.
- الرضي (نجم الأئمة): ١٢٤٢- ١٢٤٥- ١٢٥٢- ١٢٥٥- ١٢٥٨- ١٢٥٩- ١٢٦١- ١٢٦٨- ١٢٧٦- ١٢٨٣- ١٢٨٩- ١٢٩٢- ١٢٩٣- ١٢٩٦.
- الزمخشري (صاحب المفصّل، والكشاف): ١٢٤٢- ١٢٦٨- ١٢٧٠- ١٢٧٧- ١٢٩٢- ١٢٩٣.
- السكاكي: ١٢٣٩- ١٢٦٧- ١٢٧٤- ١٢٧٨.
- السموأل بن عاديا: ١٢٨٤.
- سيبويه: ١٢٤١- ١٢٨٣- ١٢٨٥- ١٢٨٨.
- السيد الشريف: ١٢٣٤- ١٢٣٨- ١٢٣٩- ١٢٤٤- ١٢٤٦- ١٢٥٠- ١٢٥٢- ١٢٥٨- ١٢٦٠- ١٢٦٤- ١٢٦٨- ١٢٧٠- ١٢٧٢- ١٢٧٣- ١٢٧٦- ١٢٧٧- ١٢٧٩- ١٢٨٠- ١٣٠١- ١٣٠٢- ١٣٠٣.
- سيد عبد الله (نقره كار): ١٢٨٥.
- ابن الصائغ: ١٢٩٠.
- بنو طيِّء: ١٢٤٢.
- عائشة بنت أبي بكر (أم المؤمنين): ١٢٦٧.
- ابن عباس: ١٢٦٨- ١٢٧٠.
- عبد القاهر الجرجاني: ١٢٨٨.
- ابن عصفور: ١٢٥٥.
- عضد الدين الإيجي: ١٢٤٦.
- أبو علي الفارسي: ١٢٨٥.
- فخر الإسلام: ١٢٦٩.
- القرافي (صاحب التنقيح): ١٢٣٤- ١٢٤٤- ١٢٦٠- ١٣٠٠.
- الكاتبي: ١٢٤٥.

- الكوفيون: ١٢٩٢- ١٢٩٦.
- أبو لهب : ١٣٠٣.
- المازني: ١٢٩١- ١٢٩٢.
- ابن مالك: ١٢٥٥- ١٢٩٤.
- المبرد: ١٢٤٠.
- المعتزلة: ١٢٢٩- ١٣٠٠.
- ابن ميّادة: ١٢٩٥.
- النضر بن كنانة: ١٢٨٥.
- ابن هشام : ١٢٥٠- ١٢٥٥- ١٢٦٤- ١٢٩٠- ١٢٩٣- ١٢٩٦.
- الوليد بن مغيرة: ١٣٠٣.
- يزيد بن عبد الملك بن مروان: ١٢٩٥.
- ابن يعيش: ١٢٨٨.

(٥) كشاف الأماكن والبلدان

- أبانَيْن : ١٢٨٧.
- عَمايَتَيْن : ١٢٨٧.
- المدينة المنورة : ١٢٦٧.

(٦) كشاف الكتب الواردة في الشرح

- الإيضاح في علوم البلاغة : للخطيب القزويني: ١٢٧٩.
- التلخيص : للتفتازاني : ١٢٦٨- ١٢٧٥.
- التلويح : للتفتازاني : ١٢٧٠.
- التنقيح : للقرافي : ١٢٣٤- ١٢٤٤- ١٢٦٠- ١٣٠٠.
- كتاب سيبويه: ١٢٨٥.
- الكشاف : للزمخشري : ١٢٦٨- ١٢٧٠- ١٢٧٧- ١٢٩٣.
- اللامية : لعبد الرزاق الأنطاكي : ١٢٣٠.
- المُغْرِب : للمطرزي : ١٢٣٨.
- مفتاح العلوم : للسكاكي: ١٢٩٣.
- المفصل : للزمخشري : ١٢٤٢- ١٢٩٢.

(٧) مصادر البحث والتحقيق[٨١٢]

أولاً : القرآن الكريم .

ثانيًا : المخطوطات والرسائل الجامعية :

- تحية المحمدية ، لعبد الرزاق بن مصطفى الأنطاكي ، مخطوط بجامعة الملك سعود بالرياض ، رقم (٧٤١٩).
- حاشية الحفناوي على شرح السمرقندي على الرسالة العضدية ، لمحمد بن سالم الحفني ، مخطوطة بجامعة الملك سعود بالرياض ، رقم : (٥٤٦١).
- حاشية السيد الشريف على الكشاف ، مخطوطة بجامعة الملك سعود بالرياض ، برقم: (٢٨٠٩).
- حاشية الشيرانسي على شرح الرسالة العضدية للعصام ، لمحمد الشيرانسي ، مخطوط بجامعة الملك سعود بالرياض ، رقم : (٣٩٢٧).
- حاشية الصبان على شرح ملا حنفي على الرسالة العضدية ، لمحمد بن علي الصبان ، مخطوطة بجامعة الملك سعود بالرياض ، رقم : (١/٣٠٢٤م).
- حاشية عصام الدين الإسفراييني على الفوائد الضيائية ، مخطوطة بجامعة الملك سعود بالرياض ، رقم : (٧٥٤٣).
- خلاصة ذريعة الطعام فيما جاء فيه من الأحاديث والأخبار ، لعبد الرزاق بن مصطفى الأنطاكي ، مخطوط بجامعة الملك سعود بالرياض ، رقم (٤١٧٦).
- شرح التسهيل ، للشيخ خالد الأزهري : الجزء الأول بتحقيق : خيري عبد الراضي عبد اللطيف ، وهي رسالة مقدمة إلى قسم اللغويات في كلية اللغة العربية بالقاهرة لنيل درجة الدكتوراه ، سنة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م .
- شرح الرسالة العضدية، لعصام الدين الإسفراييني (ت ٩٤٥هـ)، مخطوط بجامعة الملك سعود بالرياض، رقم : (٧١٢٣).
- شرح الرسالة العضدية ، لعلي بن محمد القوشجي (ت ٨٧٩هـ)، مخطوط بجامعة الملك سعود بالرياض ، رقم : (٦٠٥٦).
- شرح الرسالة العضدية ، لأبي القاسم بن أبي بكر السمرقندي، مخطوط بجامعة الملك سعود بالرياض، رقم : (٦٨٣٧).
- شرح شافية ابن الحاجب ، لكمال الدين محمد بن معين الدين الفسوي ، وهي رسالتي للدكتوراه ، في كلية اللغة العربية بالمنوفية ، ٢٠١٣م.
- العباب في شرح اللباب (من المنصوبات إلى آخر الكتاب) ، لجمال الدين عبد الله الحسيني المعروف بنقره كار(ت٧٧٦هـ)، دراسة وتحقيق، إعداد/ محمد نصير الدين ، رسالة دكتوراه بجامعة بشاور بباكستان، عام ٢٠٠٠م.

---

(٨١٢) مرتبة هجائيًا حسب الحرف الأول من الكلمة الأولى بعد إسقاط (أل) أو (ابن) أو (أب) إن وجدت.

- المصباح في شرح المفتاح للسيد الشريف ، تحقيق/ يوكسل جيلك، رسالة دكتوراه بجامعة مرمرة – تركيا - ٢٠٠٩م.

ثالثًا: المطبوعات :

(أ)

- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، لعبد اللطيف بن أبي بكر الزَّبيدي ، ت/٨٠٢هـ ، تحقيق د/ طارق الجنابي ، عالم الكتب – مكتبة النهضة العربية ، ط/ الأولى ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .
- آثار البلاد وأخبار العباد ، لزكريا بن محمد القزويني (ت ٦٨٢هـ)، ط/ دار صادر – بيروت.
- الإبانة والتفهيم عن معاني (بسم الله الرحمن الرحيم) ، للزجاج، (ضمن أربع رسائل في النحو)، تحقيق/ د. عبد الفتاح سليم، مكتبة الآداب.
- الإبهاج في شرح المنهاج (منهاج الوصول إلي علم الأصول للقاضي البيضاوي) ، لتقي الدين السبكي وولده تاج الدين ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٣٩٤هـ ١٩٧٤م.
- إخبار العلماء بأخيار الحكماء ، لأبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦هـ) ، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ، الأولى – ١٤٢٦هـ / ٢٠٠٥م.
- الأدب المفرد ، للبخاري ، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ، دار البشائر الإسلامية – بيروت ، ط/الثالثة ، ١٤٠٩هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د/ رجب عثمان محمد ، ط/ مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الأولى ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .
- إرشاد الفحول إلي تحقيق الحق من علم الأصول ، للشوكاني ، تحقيق/ أحمد عزو عناية ، دار الكتاب العربي ، ط/ الأولى – ١٤١٩هـ.
- أسد الغابة ، لابن الأثير ، دار الفكر – بيروت ، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م.
- أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق د/ فخر صالح قباوة ، دار الجيل – بيروت ، ط/ الأولى ، ١٤١٥هـ.
- إسفار الفصيح ، لبي سهل الهروي (ت ٤٣٣هـ)، تحقيق/ أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، الناشر/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/١، ١٤٢٠هـ.
- أسماء الكتب المتمم لكشف الظنون ، لعبد اللطيف بن محمد رياضي زاده ، ق/١١ ، تحقيق/ د. محمد التونجي، مكتبة الخانجي – مصر .

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين ، لعبد الباقي بن عبد المجيد اليماني ، ت/ ٧٤٣هـ ، تحقيق د/ عبد المجيد دياب ، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، ط/ الأولى ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .
- الأشباه والنظائر ، لتاج الدين السبكي ، ط/ دار الكتب العلمية ، الأولى – ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.
- الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق/ عبد الإله نبهان وآخرين، ط/ مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.
- الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق/عادل عبد الموجود ، وعلي معوض، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/١، ١٤١٥هـ.
- الأصمعيات ، لعبد الملك بن قُرَيب الأصمعي ، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، دار المعارف – مصر، ط/ السابعة – ١٩٩٣م.
- الأصول في النحو ، لابن السراج ، ت/ ٣١٦هـ ، تحقيق / د. عبد الحسين الفتلي ، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ، الثالثة ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- الأطول (شرح تلخيص مفتاح العلوم)، لعصام الدين الإسفراييني ، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى – ١٤٢٢هـ.
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق / زهير غازي زاهد ، ط/ عالم الكتب – لبنان ، الطبعة الثالثة – ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨م .
- الأعلام ، للزركلي ، ت/ ١٤١٠هـ ، ط/ دار العلم للملايين – بيروت ، الخامسة .
- الإغفال ، لأبي علي الفارسي ، تحقيق/ د. عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم ، ط/ المجمع الثقافي بأبي ظبي - الإمارات العربية المتحدة ، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- أمالي ابن الشجري (ت/ ٥٤٢هـ) ، تحقيق : د. محمود محمد الطناحي ، مكتبة الخانجي – القاهرة ، الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .
- أمالي الشريف المرتضي أبي القاسم علي بن الطاهر ، (ت/ ٤٣٦هـ) ، تحقيق : السيد محمد بدر الدين النعساني الحلبي ، مطبعة السعادة بمصر ، ط/ الأولى ، ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م .
- الأمالي ، لأبي علي إسماعيل بن القاسم القالي ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت .
- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي ، ت/ ٦٢٤هـ ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي – القاهرة & مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، ط/ الأولى ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م .
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري ، ت/٧٦١هـ ، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، دار الجيل – بيروت ، ط/ الخامسة ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .

- إيضاح شواهد الإيضاح ، لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي (ق ٦ هـ)، تحقيق/ محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، ط/الأولى، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م.
- الإيضاح في شرح المفصل ، لابن الحاجب ، تحقيق : د/ إبراهيم محمد عبد الله ، دار سعد الدين – دمشق ، ط/ الأولى ، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٥م.
- الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني ، تحقيق/ محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل – بيروت، الثالثة.
- إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ، لإسماعيل باشا البغدادي ، ت/١٣٣٩هـ ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت .

(ب)

- البحر المحيط في أصول الفقه ، للزركشي ، ط/ دار الكتبي ، الأولى – ١٤١٤هـ/ ١٩٩٤م.
- البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ صدقي محمد جميل، دار الفكر – بيروت، ١٤٢٠هـ.
- البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، للشوكاني (ت ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة – بيروت.
- البديع في علم العربية، لأبي السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري مجد الدين ابن الأثير، ت/ ٦٠٦هـ ، تحقيق : د. صالح حسين العايد ، ط/ جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، الأولى، ١٤٢١هـ.
- البرصان والعرجان والعميان والحولان ، للجاحظ ، دار الجيل – بيروت ، ط/ الأولى – ١٤١٠هـ.
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، للحافظ جلال الدين السيوطي ، ت/٩١١هـ ، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط/ المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب ، لشمس الدين الأصفهاني ، تحقيق/ محمد مظهر بقا، ط/ دار المدني – السعودية ، الأولى – ١٤٠٦هـ.
- البيان والتبيين ، للجاحظ ، الناشر/ دار ومكتبة الهلال – بيروت، ١٤٢٣هـ.

(ت)

- تاج العروس من جواهر القاموس ، لمحمد مرتضى الزبيدي ، ت/ ١٢٠٥هـ ، تحقيق/ مجموعة من المحققين، مطبعة حكومة الكويت، ١٣٨٥هـ - ١٤٢٢هـ.
- تاريخ بغداد ، للخطيب البغدادي ت/٤٦٣هـ ، تحقيق : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ الأولى ١٤١٧هـ /١٩٩٧م .

- تأويل مشكل القرآن ، لابن قتيبة ، تحقيق/ السيد أحمد صقر ، دار التراث – القاهرة ، ط/ الثانية ، ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م .
- التبصرة والتذكرة ، لأبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري ، من نحاة القرن الرابع ، تحقيق/فتحي أحمد مصطفى علي الدين ، ط/ جامعة أم القرى ، الأولى ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م.
- التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبري ، ت/ ٦١٦هـ ، تحقيق/ علي محمد البجاوي ، ط/ عيسى البابي الحلبي.
- تحفة الأقران فيما قرئ بالتثليث من حروف القرآن ، لأبي جعفر الرعيني ، كنوز أشبيليا ـ المملكة العربية السعودية ، ط/ الثانية – ٢٠٠٧م.
- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري ، للزيلعي ، تحقيق/ عبد الله بن عبد الرحمن السعد، ط/ دار ابن خزيمة – الرياض ، الأولى ـ ١٤١٤هـ.
- تخريج أحاديث إحياء علوم الدين ، للعراقي وابن السبكي والزبيدي ، استخراج : محمود بن محمد الحداد، ط/ دار العاصمة للنشر – الرياض ، الأولى ، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٧م.
- التذييل والتكميل ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق : د. حسن هنداوي ، ط/ دار القلم – دمشق ، الأولى ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٧م .
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق/ محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي بمصر ، ١٣٨٧هـ/ ١٩٦٧م .
- التضمين النحوي في القرآن الكريم ، د. محمد نديم فاضل، ط/ دار الزمان، المدينة المنورة ـ المملكة العربية السعودية، الأولى – ١٤٢٦هـ.
- التعريفات ، للشريف الجرجاني ، تحقيق/ جماعة من العلماء ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ، الأولى – ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد ، لبدر الدين الدماميني ، تحقيق د/ محمد بن عبد الرحمن المفدى، ط/ الأولى ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- التعليقة على كتاب سيبويه ، لأبي علي الفارسي ت/٣٧٧هـ ، تحقيق د/ عوض بن حمد القوزي ، مطبعة الأمانة ، ط/ الأولى ، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .
- تفسير البيضاوي المسمى أنوار التنزيل وأسرار التأويل ، للقاضي ناصر الدين البيضاوي ت ٦٨٥هـ ، تحقيق/ عبد القادر عرفات ، دار الفكر – بيروت ، ١٤١٦هـ .
- تفسير الطبري ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/ الأولى – ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

- تفسير النيسابوري (غرائب القرآن ورغائب الفرقان ، لنظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري ، ت/ ٧٢٨هـ ، تحقيق/ الشيخ زكريا عميرات، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/الأولى- ١٤١٦هـ.
- التقرير والتحبير ، لابن الموقت الحنفي ، ط/ دار الكتب العلمية ، الثانية – ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- تكملة المعاجم العربية ، لرينهارت بيتر آن دُوزِي ، وزارة الثقافة والإعلام بالعراق، ط/ الأولى من ١٩٧٩م- ٢٠٠٠م.
- التلويح في حل غوامض التنقيح للمحبوبي ، وعليه شرح التلويح على التوضيح ، لسعد الدين التفتازاني ، ط/ مكتبة صبيح – مصر، بدون (ت، ط).
- تهذيب اللغة ، لأبي منصور الأزهري ، ت/ ٣٧٠هـ ، تحقيق : محمد عوض مرعب ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط/ الأولى ، ٢٠٠١م .
- توجيه اللمع ، لابن الخباز ، تحقيق : أ.د فايز زكي دياب ، دار السلام ، ط/ الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، لابن أم قاسم المرادي ، تحقيق : د. عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي – القاهرة ، ط/ الأولى ، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
- التوطئة ، لأبي علي الشلوبيني ، ت/ ٦٤٥هـ ، تحقيق : د. يوسف أحمد المطوع ، دار التراث العربي – القاهرة ، ط/ الثانية ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .
- التوقيف على مهمات التعاريف ، لزين الدين المناوي ، ط/ عالم الكتب – القاهرة ، الأولى – ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- تيسير التحرير ، لمحمد أمين بن محمود البخاري المعروف بأمير بادشاه الحنفي، طم دار الفكر – بيروت.

(ج)

- الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن قاسم المرادي ، ت/ ٧٤٩هـ ، تحقيق / د. فخر الدين قباوة ، والأستاذ محمد نديم فاضل ، ط/ دار الآفاق الجديدة – بيروت ، الثانية ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م .
- الجواهر ، لجامع العلوم الباقولي ، تحقيق ودراسة : إبراهيم الإبياري ، الناشرون : دار الكتاب المصري – القاهرة ، ودار الكتاب اللبناني – بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- الجواهر المضية في طبقات الحنفية ، لعبد القادر بن محمد القرشي الحنفي ، ط/ مير محمد كتب خانه – كراتشي.

(ح)

- حاشية الخيالي على شرح العقائد النسفية للتفتازاني ، ط/ المطبعة العامرة – الآستانة ، ١٣٠٨هـ.

- حاشية الدسوقي على شرح التفتازاني على التلخليص (ضمن شروح التلخيص)، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت.
- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ، لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي ، ط/ دار الفكر.
- حاشية السيد الشريف على شرح قطب الدين الرازي على متن الشمسية في المنطق، ط/ المطبعة الوهبية – مصر ، ١٢٩٣هـ.
- حاشية الشيخ زاده (ت ٩٥١هـ) على تفسير البيضاوي ، مكتبة الحقيقة – تركيا ، ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لأبي العرفان محمد بن علي الصبان ، ت/ ١٢٠٦هـ، ومعه شرح الشواهد للعيني ، تحقيق / طه عبد الرءوف سعد ، ط/ المكتبة التوفيقية .
- حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع ، لحسن بن محمد العطار ، ط/ دار الكتب العلمية ، بدون (ت).
- الحاشية على المطول ، للسيد الشريف الجرجاني ، تحقيق/ د. رشيد أعرضي ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى – ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- حاشية يس على تصريح الأزهري ، للشيخ يس بن زين الدين العليمي – القاهرة ، بدون تاريخ.
- الحجة للقراء السبعة ، لأبي علي الفارسي ، ت/٣٧٧هـ ، تحقيق : بدر الدين قهوجي ، وبشير جويجاني ، دار المأمون للتراث – دمشق ، بيروت ، ط/ الأولى ، ١٤٠٤هـ / ١٩٨٤م .
- الحماسة البصرية ، لصدر الدين علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري ، ت/ ٦٥٦هـ ، تحقيق/ مختار الدين أحمد، عالم الكتب – بيروت ، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م .
- الحماسة المغربية ، لأبي العباس أحمد بن عبد السلام الجرّاوي التادلي ، ت/ ٦٠٩هـ ، تحقيق : محمد رضوان الداية، دار الفكر المعاصر – بيروت ، ط/ الأولى ، ١٩٩١م .

(خ)

- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر البغدادي ، ت/ ١٠٩٣هـ ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ط/٤، ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م .
- خصائص التراكيب ، أ.د/ محمد محمد أبو موسى ، ط/ مكتبة وهبة ، الطبعة السابعة.
- الخصائص ، لابن جني ، تحقيق / محمد علي النجار ، ط/ عالم الكتب – بيروت .

(د)

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة ، للحافظ ابن حجر العسقلاني ت/٨٥٢هـ ، تحقيق/ محمد عبد المعيد خان، مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر أباد ، ط/ الثانية ، ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م .
- دستور العلماء (جامع العلوم في اصطلاحات الفنون)، للقاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري، عرَّب عبارته الفارسية : حسن هاني فحص، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى ، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.
- دفتر كتبخانة أسعد أفندي – استانبول – محمود بك ، مطبعة سي.
- دليل الطالبين لكلام النحويين ، لمرعي بن يوسف الكرمي ، ط/ إدارة المخطوطات والمكتبات الإسلامية – الكويت، ١٤٣٠هـ/ ٢٠٠٩م.
- ديوان الأدب ، للفارابي ، تحقيق د/ أحمد مختار عمر ، ط/ مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.
- ديوان مسكين الدارمي ، تحقيق/ كارين صادر، دار صادر – بيروت ، ط/ الأولى – ٢٠٠٠م.
- ديوان ابن ميادة ، جمع وتحقيق د/ حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

(ذ)

- الذخائر والعبقريات - معجم ثقافي جامع ، لعبد الرحمن البرقوقي ، مكتبة الثقافة الدينية – مصر.
- الذيل على الروضتين (تراجم رجال القرنين السادس والسابع)، لأبي شامة المقدسي، صححه محمد زاهد الكوثري، دار الجيل – بيروت، ط/٢، ١٩٧٤م.

(ر)

- رسائل في اللغة ، لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١هـ)، تحقيق د/ وليد محمد السراقبي ، ط/ مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ، الأولى – ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- رسالة في لام التعريف ، لعيسى بن محمد الصفوي ، تحقيق/ فاطمة حسين السيد حسين ، ط/ مكتبة أولاد الشيخ للتراث – مصر.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي ، ت/ ٧٠٢هـ ، تحقيق / أحمد محمد الخراط ، ط/ مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق .
- رفع الحاجب عن مختصر ابن الحاجب ، لتاج الدين السبكي ، تحقيق/ علي معوض، وعادل عبد الموجود، ط/ عالم الكتب – بيروت، الأولى – ١٤١٩هـ.

(س)

- سبك المنظوم وفك المختوم لابن مالك الأندلسي ، تحقيق : د/ عدنان محمد سلمان ، ود/فاخر جبر مطر ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث - الإمارات العربية المتحدة ، ط/ الأولى ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م .
- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، ت/ ٣٩٢هـ ، تحقيق / د. حسن هنداوي، ط/ دار القلم – دمشق ، الأولى ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م .
- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر ، لأبي الفضل محمد خليل بن علي الحسيني (ت ١٢٠٦هـ)، ط/ دار البشائر – دار ابن حزم ، الثالثة – ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- سنن الترمذي ، لمحمد بن عيسى الترمذي ، تحقيق/ أحمد محمد شاكر، وآخرين، مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط/ الثانية، ١٣٩٥هـ/ ١٩٧٥م.
- سنن أبي داود ، لأبي داود السجستاني ، تحقيق/ محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية – بيروت.
- السنن الكبرى للنسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي ، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت ، الأولى – ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- سنن ابن ماجه ، بتحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، ط/ دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.

(ش)

- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، لابن العماد شهاب الدين عبد الحي بن أحمد الدمشقي ، ت/ ١٠٨٩ هـ ، تحقيق : عبدالقادر الأرناؤوط ، ومحمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير – دمشق/ بيروت ، ط/ الأولى ، ١٤١٤هـ/ ١٩٩٣م .
- شرح ألفية ابن معط ، لابن القواس عبد العزيز بن جمعة الموصلي ، ت/ ٦٩٦هـ ، تحقيق : د/علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي – الرياض ، ط/ الأولى ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف ، «شرح مراح الأرواح» لـ (ديكقوز) (ت ٨٥٥هـ)، وبهامشه: «الفلاح في شرح المراح» لابن كمال باشا (ت ٩٤٠هـ)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط/ الثالثة، ١٣٧٩هـ - ١٩٥٩م.
- شرح التسهيل ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبد الرحمن السيد ، ود. محمد بدوي المختون ، دار هجر ، ط/ الأولى ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م .
- شرح التصريح على التوضيح ، أو (التصريح بمضمون التوضيح)، للشيخ خالد الأزهري ، تحقيق/محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور الإشبيلي ، ت/ ٦٦٩هـ ، تحقيق / د. صاحب أبو جناح، بغداد ١٩٨٢م.
- شرح الخيالي على النونية للمولى خضر بن جلال الدين في علم الكلام، تحقيق/عبد النصير ناتور الهندي، ط/ مكتبة وهبة – القاهرة ، الأولى – ١٤٢٩هـ.
- شرح ديوان الحماسة ، للخطيب التبريزي ، عالم الكتب – بيروت.
- شرح ديوان الحماسة ، لأبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١هـ)، علق عليه وكتب حواشيه/ غريد الشيخ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/١، ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٣م.
- شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي ، ت/٦٨٦هـ، ومعه شرح شواهد الشافية لعبد القادر البغدادي ، تحقيق/ محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٣٩٥هـ .
- شرح شافية ابن الحاجب للجاربردي (ضمن مجموعة الشافية) ، ط/ مكتبة المتنبي – القاهرة، ١٩٨٨م.
- شرح شافية ابن الحاجب ، لركن الدين الاستراباذي ، تحقيق/ د. عبد المقصود محمد عبدالمقصود، ط/ مكتبة الثقافة الدينية – الأولى ، ١٤٢٥هـ / ٢٠٠٤م.
- شرح شذور الذهب ، لشمس الدين الجوجري ، تحقيق/ نواف بن جزاء الحارثي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط/ الأولى – ١٤٢٣هـ.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل ، للشيخ محمد محي الدين عبد الحميد ، دار التراث – القاهرة ، ط/ العشرون ، ١٤٠٠هـ/ ١٩٨٠م.
- شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، لابن مالك ، مطبعة العاني – بغداد ، ١٣٩٧هـ/ ١٩٧٧م.
- شرح كافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الاستراباذي ، ت/ ٦٨٨هـ ، تحقيق / يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس ، ١٣٩٨هـ / ١٩٧٨م .
- شرح الكافية الشافية ، لابن مالك ، تحقيق : د. عبد المنعم أحمد هريدي ، ط/ جامعة أم القرى بمكة المكرمة .
- شرح اللمع ، لجامع العلوم الباقولي الأصفهاني ت/٥٤٣هـ ، تحقيق د/ إبراهيم بن محمد أبو عباة ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، ط/ الأولى ، ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م .

- شرح مختصر المنتهى الأصولي لابن الحاجب ، لعضد الدين الإيجي ، وعليه حاشية التفتازاني، وحاشية السيد الشريف الجرجاني، وعلى حاشية الجرجاني حاشية الفناري ، وعلى المختصر وشرحه وحاشية السعد والجرجاني : حاشية محمد الجيزاوي ، تحقيق/ محمد حسن إسماعيل ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى – ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- شرح مغني اللبيب ، المسمى بشرح المزج ، أو الشرح المزيج ، لمحمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني ، تحقيق أ.د/ عبد الحافظ العسيلي ، ط/ مكتبة الآداب ، ط ١-٢٠٠٨م.
- شرح المفصل ، لابن يعيش ، ت/ ٦٤٣هـ ، مكتبة المتنبي – القاهرة .
- شرح المقدمة الجزولية ، لأبي علي الشلوبين ، ت/ ٦٥٤هـ ، تحقيق : د. تركي بن سهو العتيبي، مؤسسة الرسالة، ط/ الثانية ، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م .
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل ، لأبي عبد الله محمد بن عيسى السلسيلي ، ت/ ٧٧٠هـ ، تحقيق : د. الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي ، ط/ المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة ، الأولى ، ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

(ص)

- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، لإسماعيل بن حماد الجوهري ، ت/ ٣٩٣هـ ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين – بيروت ، ط/ الرابعة ، ١٩٩٠م .
- صحيح البخاري ، تحقيق : د. مصطفى ديب البغا ، ط/ دار ابن كثير – اليمامة ، بيروت ، الثالثة ، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م .
- صحيح ابن حبان ، ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط ، ط/ مؤسسة الرسالة – بيروت، الأولى – ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.
- صحيح مسلم ، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت .

(ض)

- ضرائر الشعر ، لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق : السيد إبراهيم محمد ، ط/ الثانية ، ١٤٠٢هـ / ١٩٨٢م .
- الضوء اللامع ، لشمس الدين السخاوي (ت ٩٠٢هـ) ، منشورات دار مكتبة الحياة – بيروت .

(ط)

- طبقات الشافعية الكبرى ، لتاج الدين السبكي ، تحقيق/ د. محمود محمد الطناحي ، ود. عبد الفتاح محمد الحلو، ط/ هجر للطباعة والنشر والتوزيع، الثانية – ١٤١٣هـ.

- طبقات المفسرين ، لمحمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت ٩٤٥هـ)، دار الكتب العلمية– بيروت، تحقيق/ لجنة من العلماء بإشراف الناشر.
- طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزُّبَيدي الأندلسي ، تحقيق/ محمد أبوالفضل إبراهيم، دار المعارف ، ط/ الثانية .

(ع)

- عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح ، لبهاء الدين السبكي ، (ضمن شروح التلخيص)، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت.
- علل النحو ، لأبي الحسن محمد بن عبد الله الوراق ، تحقيق : د/ محمود جاسم محمد الدرويش، ط/ مكتبة الرشد – الرياض .
- عيون الأخبار ، لابن قتيبة ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٨هـ.
- عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، لابن أبي أصيبعة (ت ٦٦٨هـ) ، تحقيق د/ نزار رضا ، ط/ دار مكتبة الحياة – بيروت.

(غ)

- غاية الوصول في شرح لب الأصول ، لزكريا الأنصاري ، دار الكتب العربية الكبرى - مصر (أصحابها: مصطفى البابي الحلبي وأخويه).
- غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام ، المتوفى سنة ٢٢٤هـ ، تحقيق / محمد عبد المعيد خان ، ط/ مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن – الهند ، الأولى ١٣٨٤هـ / ١٩٦٥م .

(ف)

- الفائق في غريب الحديث لجار الله الزمخشري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعرفة – لبنان ، ط/ الثانية .
- الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، للسيوطي ، تحقيق/ يوسف النبهاني ، ط/ دار الفكر – بيروت ، الأولى – ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- الفروق (أنوار البروق في أنواء الفروق) ، لشهاب الدين القرافي ، ط/ عالم الكتب ، بدون (ت).
- الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، لصلاح الدين العلائي ، تحقيق/ حسن موسى الشاعر، ط/ دار البشير – عمان، الأولى – ١٤١٠هـ.
- الفهرست ، لابن النديم ، تحقيق : إبراهيم رمضان، دار المعرفة – بيروت، ط/٢، ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب) ، لنور الدين عبد الرحمن الجامي ، تحقيق د/أسامة طه الرفاعي ، دار الآفاق العربية ، ط/ الأولى ، ١٤٢٣هـ/ ٢٠٠٣م.
- فوات الوفيات ، لصلاح الدين الصفدي ، تحقيق/ إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط/١، ١٩٧٣، ١٩٧٤م.

(ق)
- القاموس المحيط ، للفيروزآبادي ، ط/ الهيئة المصرية العامة للكتاب – نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة ١٣٠١هـ.
- قواعد الفقه ، لمحمد عميم الإحسان المجددي البركتي، ط/ الصدف ببلشرز – كراتشي، الأولى – ١٤٠٧هـ.

(ك)
- الكتاب ، لسيبويه ، ت/١٨٠هـ ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي - القاهرة ، ط/ الثالثة ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م ، وطبعة بولاق ١٣١٦هـ.
- كتاب اللامات ، لأبي القاسم الزجاجي ، ت/٣٣٧هـ ، تحقيق د/ مازن المبارك ، دار الفكر – دمشق ، ط/ الثانية ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- كتاب المواقف ، لعضد الدين الإيجي ، تحقيق/ عبد الرحمن عميرة ، ط/ دار الجيل – لبنان ، الأولى – ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم ، لمحمد بن علي التهانوي ، تحقيق/ د. علي دحروج، مكتبة لبنان – ناشرون – بيروت ، ط/ الأولى ، ١٩٩٦م.
- الكشاف ، للزمخشري ، دار الكتاب العربي – بيروت ، ط/ الثالثة ، ١٤٠٧هـ.
- كشف الأسرار (شرح أصول البزدوي)، لعلاء الدين البخاري الحنفي، دار الكتاب الإسلامي، بدون (ت).
- كشف الظنون ، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي الشهير بحاجي خليفة ، ت/ ١٠٦٧هـ ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م .
- الكفاية في علم الرواية ، للخطيب البغدادي ، تحقيق/ أبي عبد الله السورقي ، وإبراهيم حمدي المدني، ط/ المكتبة العلمية – المدينة المنورة.
- الكليات لأبي البقاء الكفوي ، ت/ ١٠٩٤هـ ، تحقيق : د. عدنان درويش ، ومحمد المصري ، ط/ مؤسسة الرسالة – الثانية ، ١٤١٣هـ / ١٩٩٣م .

(ل)
- لسان العرب ، لابن منظور ، ت/ ٧١١هـ ، تحقيق/ عبد الله علي الكبير وزميليه ، ط/ دار المعارف .
- اللمحة في شرح الملحة ، لابن الصائغ ، تحقيق/ إبراهيم بن سالم الصاعدي ، ط/ عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الأولى – ١٤٢٤هـ.
- اللمع ، لابن جني ، ت/ ٣٩٢هـ ، تحقيق د/ فائز فارس ، ط/ دار الكتب الثقافية – الكويت .

(م)
- مجموعات مخطوطة في مكتبات استانبول ، للدكتور/ طه محسن، منشورات معهد المخطوطات العربية.

- مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية ، لصالح بن محمد القحطاني، دار الصميعي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية ، ط/ الأولى – ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.
- المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ت/٤٥٨هـ ، تحقيق : عبد الحميد هنداوي ، دار الكتب العلمية – بيروت، ط/ الأولى ، ٢٠٠٠م .
- مختصر التفتازاني على تلخيص المفتاح للقزويني ، لسعد الدين التفتازاني ، (ضمن شروح التلخيص)، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت.
- مراصد الاطلاع على أسماء الأمكنة والبقاع، لعبد المؤمن بن عبد الحق بن شمائل القطيعي البغدادي (ت ٧٣٩هـ) ، دار الجيل – بيروت، ط/١، ١٤١٢هـ.
- المساعد على تسهيل الفوائد ، لابن عقيل ، تحقيق : د. محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى بمكة المكرمة ، ط/ الثانية ، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م .
- المستصفى ، لأبي حامد الغزالي ، تحقيق/ محمد عبد السلام عبد الشافي ، ط/ دار الكتب العلمية – الأولى ، ١٤١٣/ ١٩٩٣م.
- مسند الإمام أحمد ، تحقيق/ شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرين، مؤسسة الرسالة ، ط/١، ١٤٢١هـ/ ٢٠٠١م.
- مسند الإمام الشافعي ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ، ١٤٠٠هـ.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، للفيومي ، ط/ المكتبة العلمية – بيروت.
- المطول للتفتازاني ، وعليه حاشية السيد الشريف ، مطبعة الحاج محرم أفندي البوسنوي ، سنة ١٣١٠هـ.
- معاني القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، ت/ ٣٣٨هـ ، تحقيق / محمد علي الصابوني ، ط/ جامعة أم القرى – مكة المكرمة ، الطبعة الأولى - ١٤٠٩هـ .
- معاني القرآن ، للأخفش الأوسط ، ت/ ٢١٥هـ ، تحقيق / د. هدى محمود قراعة ، مكتبة الخانجي- القاهرة، ط/١، ١٤١١هـ/ ١٩٩٠م.
- معاني القرآن ، للفراء ، تحقيق / أحمد يوسف نجاتي ، ومحمد علي النجار ، ط/ دار الكتب المصرية – القاهرة ، الثالثة ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م .
- معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، ت/ ٣١١هـ ، تحقيق / د. عبد الجليل شلبي ، ط/ عالم الكتب – بيروت ، الأولى ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م .
- معترك الأقران في إعجاز القرآن ، للسيوطي ، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت، الأولى – ١٤٠٨هـ.
- المعتمد في أصول الفقه ، لمحمد بن علي الطيب أبو الحسين البَصْري المعتزلي، تحقيق/ خليل الميس، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/ الأولى – ١٤٠٣هـ.
- معجم الأدباء ، لياقوت الحموي ، دار الكتب العلمية – بيروت ، ط/ الأولى ، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م .

- معجم البلدان ، لياقوت الحموي ت/ ٦٢٦هـ ، ط/ دار الفكر – بيروت .
- معجم تاريخ التراث الإسلامي في مكتبات العالم ، لعلي الرضا قره بلوط وأحمد طوران قره بلوط ، ط/ دار العقبة – قيصرى – تركيا.
- معجم المؤلفين ، لعمر رضا كحالة ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الناشر : مكتبة المثنى – بيروت.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة ، ليوسف إليان سركيس ، المتوفى ١٣٥١هـ ، مطبعة سركيس بمصر، ١٣٤٦هـ/ ١٩٢٨م.
- معجم مقاليد العلوم في الحدود والرسوم ، للسيوطي ، تحقيق د/ محمد إبراهيم عبادة ، ط/ مكتبة الآداب – القاهرة، الأولى – ١٤٢٤هـ/ ٢٠٠٤م.
- المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، الناشر : دار الدعوة.
- المغرب في ترتيب المعرب ، لأبي الفتح المطرزي ، تحقيق/ محمود فاخوري ، وعبد الحميد مختار، ط/ مكتبة أسامة بن زيد – حلب ، الأولى – ١٩٧٩م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام الأنصاري ، ت/ ٧٦١هـ ، تحقيق / د. مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، ط/ دار الفكر – بيروت ، الأولى ١٤١٩هـ / ١٩٩٨م .
- مفتاح العلوم للسَّكَّاكي، تحقيق/ نعيم زرزور، دار الكتب العلمية، ط/الثانية.
- المفصل ، للزمخشري ، ت/ ٥٣٨هـ ، تحقيق د/ علي بو ملحم ، ط/ مكتبة الهلال – بيروت ، الأولى ١٩٩٣م.
- مقالات الكوثري ، بقلم العلامة : الشيخ محمد زاهد الكوثري (ت ١٣٧١هـ)، ط/ المكتبة التوفيقية – القاهرة.
- مقاييس اللغة ، لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، ت/٣٩٥هـ ، تحقيق/ عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر ، ١٣٩٩هـ/ ١٩٧٩م .
- المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، ت/ ٢٨٥هـ ، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية – القاهرة ، ط/ الثالثة ، ١٤١٥هـ/ ١٩٩٤م .
- المقدمة الجزولية في النحو ، لأبي موسى عيسى بن عبد العزيز الجُزُولي ، ت/ ٦٠٧هـ ، تحقيق : د/ شعبان عبد الوهاب محمد ، مطبعة أم القرى بالقاهرة ، ط/ الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- المنجد في اللغة والأعلام ، لمجموعة متخصصة ، ط/ دار المشرق – بيروت ، الطبعة ٢١- ١٩٧٣م.
- المنصف من الكلام على مغني ابن هشام ، لتقي الدين أحمد بن محمد الشمني ، المطبعة البهية بمصر - ١٣٠٥هـ.

- الموافقات ، لإبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي، تحقيق/ أبي عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، ط/ دار ابن عفان ، الأولى – ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.
- مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح ، لابن يعقوب المغربي (ضمن شروح التلخيص)، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت.
- الموسوعة الثقافية ، لمجموعة متخصصة ، إشراف د/ حسين سعيد ، فرانكلين – القاهرة ، ١٩٧٢م.

(ن)

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : د/ إبراهيم السامرائي ، مكتبة المنار – الأردن ، ط/ الثالثة ، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م .
- نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ، لابن حجر العسقلاني ، تحقيق/ عبد الله بن ضيف الله الرحيلي ، مطبعة سفير بالرياض ، ط/ الأولى – ١٤٢٢هـ.
- نصب الراية لأحاديث الهداية مع حاشيته بغية الألمعي في تخريج الزيلعي، لجمال الدين الزيلعي ، تحقيق/ محمد عوامة، ط/ مؤسسة الريان للطباعة والنشر - بيروت -لبنان/ دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية، الأولى – ١٤١٨هـ.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، للبقاعي ، ط/ دار الكتاب الإسلامي - القاهرة.
- النكت على الألفية والكافية والشافية والشذور والنزهة ، للسيوطي ، تحقيق د/ فاخر جبر مطر، ط/ دار الكتب العلمية – بيروت ، الأولى – ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- النهاية في غريب الحديث ، لابن الأثير ، تحقيق / طاهر أحمد الزاوي ، ومحمود محمد الطناحي، ط/ مؤسسة إسماعيليان – قم ، الرابعة ١٣٦٤هـ .

(هـ)

- هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين) ، لإسماعيل باشا البغدادي ، ت/ ١٣٣٩هـ ، ط/ دار إحياء التراث العربي – بيروت .
- همع الهوامع ، للسيوطي ، ت/ ٩١١هـ ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي ، المكتبة التوفيقية – مصر .

(و)

- الوافي بالوفيات ، لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، ت/٧٦٤هـ ، تحقيق : أحمد الأرناؤوط ، وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، ط/ الأولى ، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م .
- وفيات الأعيان ، لابن خلكان ، ت/ ٦٨١هـ ، تحقيق : د/ إحسان عباس ، دار صادر - بيروت .

***

رابعًا : المواقع الإلكترونية :

www.mukhtar.ca/contentN.php?type=viewarticle&id=&category=documents_mukhtar-١٢٧

***

(٨) كشاف الموضوعات

الموضـــــــــــــــوع	رقم الصفحة
مقدمة	١٢٠٣ -
القسم الأول : الدراسة	١٢٠٥
المبحث الأول : الأنطاكي (حياته، وآثاره)	١٢٠٦ -
اسمه ، ونسبه	١٢٢٦
عصره ، وشيوخه ، وتلاميذه ، ومعاصروه	١٢٠٧ -
.....	١٢٠٧
وفاته	١٢٠٨ -
مؤلفاته	١٢٠٩
المبحث الثاني : مختصر اللامية وشرحه – دراسة توثيقية منهجية	١٢٠٩
.....	١٢٠٩ -
أولًا : الدراسة التوثيقية	١٢١٣
(١) عنوان الكتاب	١٢١٤ -
(٢) نسبة الكتاب إلى عبد الرزَّاق بن مصطفى الأنطاكي	١٢٢٠
.....	١٢١٤
(٣) سبب تأليفه	١٢١٤
ثانيًا : الدراسة المنهجية	١٢١٤ -
توطئة	١٢١٦
(١) المختصر والشرح	١٢١٦
(٢) طريقة الشرح	١٢١٦
(٣) مدى التزامه بنص مختصر اللامية	١٢١٦ -
.....	١٢١٨
(٤) أركان الرسالة	١٢١٨
(٥) أسلوبه	١٢١٨
المبحث الثالث : بين يدي التحقيق	١٢١٩
(أ) : وصف النسخ	١٢١٩
(ب) : منهج التحقيق	١٢١٩ -
(ج) : نماذج صور من النسخ المخطوطة المعتمدة	١٢٢٠
.....	١٢٢١ -
القسم الثاني : النص المحقق	١٢٢٦
أولًا : مختصر اللامية	١٢٢١ -
ثانيًا : شرح مختصر اللامية	١٢٢٢
الكشافات العامة	١٢٢٣ -
(١) كشاف الآيات القرآنية	١٢٢٤
(٢) كشاف الأحاديث النبوية الشريفة	١٢٢٥ -
	١٢٢٦

(٣) كشاف الأشعار	١٢٢٧ -
(٤) كشاف الأعلام والقبائل والجماعات	١٣٠٤
(٥) كشاف الأماكن والبلدان	١٢٢٨ -
(٦) كشاف الكتب الواردة في الشرح	١٢٢٩
(٧) مصادر البحث والتحقيق	١٢٣٠ -
(٨) كشاف الموضوعات	١٣٠٤
	١٣٠٥
	١٣٠٦ -
	١٣٠٧
	١٣٠٨
	١٣٠٩
	١٣١٠ -
	١٣١١
	١٣١٢
	١٣١٣
	١٣١٤ -
	١٣٣٨
	١٣٣٩ -
	١٣٤٠